دراسات عالمية



الصراعات في أقاليم الصومال

سولومون ديرسو

وبيروك مسفين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 92

الصراعات في أقاليم الصومال

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عــالميــة

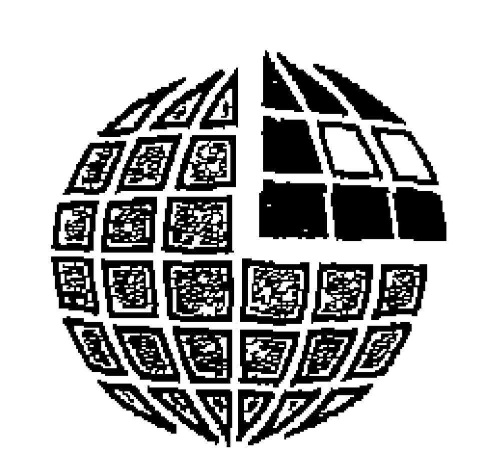
الصراعات في أقاليم الصومال

سولومون ديرسو

وبيروك مسفين

العـدد 92

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Somalia Conflict: Implications for Peacemaking and Peacekeeping Efforts," by Solomon A. Dersso, and "The Political Development of Somaliland and its Conflict with Puntland," by Berouk Mesfin; and published by Institute for Security Studies, Pretoria, South Africa (ISS Paper 198 & 200, September 2009). The ECSSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-291-1

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-292-8

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

الصراع في الصومال: الانعكاسات على مساعي صنع السلام والمحافظة عليه 7

التطورات السياسية في جمهورية أرض الصومال، والصراع بينها وبين إقليم بونتلاند 49

الهوامش... 75

الصراع في الصومال

الانعكاسات على مساعي صنع السلام والمحافظة عليه

سولومون ديرسو*

مضى ما يزيد على ثمانية عشر عاماً على اندلاع الصراع في الصومال، بعد زوال حكم سياد برّي (عام 1991)، وفي خلال هذه الفترة تذبذب الصراع من حيث الحدة، ومن حيث طبيعة الأطراف المشاركين فيه، وكذلك، من حيث أبعاده وديناميته، ومايزال الصراع محتدماً الآن بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الضعيفة عسكرياً أولاً، وجماعة الشباب والجماعات الأصولية الأخرى ثانياً، وفي الوقت الذي تتمتع فيه الحكومة الاتحادية الانتقالية - وهي التي وُسعت بداية عام 2009، بعد اتفاقية السلام المبرمة بين الحكومة وجماعة المعارضة المعتدلة (تحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي) - بالشرعية الدولية، ودعم الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) لها، فإن قوات المعارضة، ولاسيما حركة الشباب، تتلقى الدعم - كما تفيد التقارير - من بعض دول المنطقة، ودول أخرى في الشرق الأوسط.

ولا تسيطر الحكومة الاتحادية الانتقالية - وهي التي تدعمها قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال "أميصوم" (AMISOM) - إلا على جزء صغير من العاصمة مقديشو، بينما تخضع أجزاء كبيرة من العاصمة، لسيطرة حركة الشباب وقوات المعارضة الأخرى، وعلى حين كانت السياسات والتنافسات القبلية في الماضي بين مختلف أمراء الحرب، تؤجج الصراع وتقويه، فقد أخذ هذا الصراع في الآونة الأخيرة تدريجياً، شكل صراع فيما بين أولئك الذين يزعمون أنهم يدعون إلى أشكال مختلفة من الإسلام، وثمة

---

* مؤلف هذه الدراسة، سولومون أ. ديرسو Solomon A. Dersso، يعمل باحثاً أول في مكتب أديس أبابا لمعهد الدراسات الأمنية (ISS)، الذي يوجد مقره الرئيس في بريتوريا بجنوب إفريقيا، وقبل ذلك عمل زميل بحث في معهد الجنوب الإفريقي (SAIFAC)، في جوهانزبيرج بجنوب إفريقيا، وله عدد من البحوث المنشورة حول: حقوق الإنسان في إفريقيا، والعلاقة بين حقوق الإنسان وأمن الإنسان، والصراعات الإثنية في إفريقيا، وغيرها من الموضوعات.

تطور آخر جدير بالملاحظة أيضاً، هو امتداد الصراع من المناطق الداخلية إلى البحر، مقابل سواحل الصومال؛ حيث تعد المياه الساحلية الصومالية أكثر البحار الموبوءة بالقراصنة؛ وهذا يشكل تهديداً خطيراً للأمن والتجارة البحريين.

لقد تم بذل جهود مختلفة لحل هذا الصراع الذي طال كثيراً، وقد أُجريت حتى الآن 15 عملية سلام بقيادة دولية؛ حيث أطلقت الأمم المتحدة منذ بداية عام 2008، عملية سلام جديدة، وفي الوقت نفسه يحتفظ الاتحاد الإفريقي، بقوة حفظ سلام صغيرة، تعرف اختصاراً باسم "أميصوم"، ومن إنجازات عملية السلام الجديدة بقيادة الأمم المتحدة: توقيع اتفاقية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي؛ أدت إلى تعيين رئيس جديد، وتوسيع برلمان الحكومة الاتحادية الانتقالية، أواخر كانون الثاني/ يناير عام 2009. وعلى الرغم من أن ذلك أسهم في بعث الأمل بإحلال السلام في الصومال، فإن رفض حركة الشباب وقوات المعارضة، عمليةَ السلام والحكومة الجديدة، وتزايد شدة القتال، يثيران مخاوف من احتمال انهيار الحكومة الجديدة؛ ومع استمرار القتال، مايزال الصراع في الصومال، يشكل اختباراً، ومحكاً لخيال العاملين على تسويته، ولحسن نياتهم.

لم يندلع هذا الصراع بصورة مفاجئة، وهو ليس متعذراً على التفسير، بل إنه نتيجة تفاعل عمليات تاريخية واجتماعية وسياسية عدة، أسهمت في تشكيل البنية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للصومال؛ ولكي نفهم الصراع تماماً، ونحدد انعكاساته على جهود صنع السلام وحفظه في الصومال، لا بد من تحليل العمليات أو العوامل الكامنة وراء الصراع الطويل الأمد، والشديد التعقيد في الصومال؛ ويُمثل الهدف الذي ترمي إليه هذه الدراسة - بناء على ما سبق - بالقيام بمحاولة متواضعة؛ لتحديد: هذه العمليات/ العوامل، وديناميات الصراع وطبيعته، وكذلك تحديد السبل التي تؤثر بها في مبادرات صنع السلام وحفظه في الصومال.

ومع أن الدراسة تعتمد كثيراً على مصادر ثانوية - ومن ذلك الكتب والدوريات والتقارير التي أصدرتها مؤسسات مختلفة - إلا أنها استفادت أيضاً، من مصادر أولية؛

مثل: قرارات المنظمات: الدولية والقارية وشبه الإقليمية، والبيانات الصحفية، والنشرات الإخبارية؛ وعلى الصعيد المنهجي، تم استخلاص انعكاسات أسباب الصراع الجذرية وطبيعته ودينامياته، على عمليتي صنع السلام وحفظه؛ ومن ثم مناقشتها؛ بوصفها جزءاً من التحليل في فقرات الدراسة المختلفة.

الأسباب الأصيلة للصراع

الجذور التاريخية

على الرغم من أنه لا يمكن تفسير أسباب الصراعات بالاستعمار وحده، فإن جذور معظم هذه الصراعات في إفريقيا، تعود إلى الحقبة الاستعمارية لدول القارة، ولا يعد الصراع في الصومال استثناء من هذه القاعدة، بل هو كما يوضح عبدالله عثمان قائلاً: «لقد تم بذر بذور المعاناة الحالية، وخاصة في الجزء الجنوبي من البلاد؛ أي [الصومال]، في نهاية القرن التاسع عشر».[1]

وتعد الصومال – مثل جميع الدول الإفريقية – من صنع الاحتلال والاستعمار الأوربيين لإفريقيا أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن شعب الصومال سكن المنطقة التي تشكل اليوم جزءاً من دولة الصومال منذ عصور سحيقة، فإن دولة الصومال التي نعرفها اليوم، لم توجد إلا بعد قيام الحكم الاستعماري الأوربي.[2] وعندما أُسست الإدارة الاستعمارية الأوربية في المنطقة، تم تقسيم الصومال بشكل اعتباطي، إلى خمس وحدات استعمارية منفصلة؛[3] هي كما يأتي:

- الصومال الفرنسي، وهو الذي يشكل اليوم جمهورية جيبوتي التي يحدها البحر الأحمر.
- الصومال البريطاني، وهو الأراضي التي خضعت للاستعمار البريطاني، ثم استقلت بعد ذلك في حزيران/ يونيو عام 1960، واتحدت مع الصومال الإيطالي؛ لتشكل دولة الصومال.

- الصومال الإيطالي، وهو الأراضي التي استعمرتها إيطاليا، ثم نالت استقلالها في تموز/ يوليو عام 1960، وشكلت مع الصومال البريطاني دولة الصومال.

- المنطقة الحدودية الشمالية، وهي التي شكلت جزءاً من كينيا التي كانت مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

- إقليم أوجادين، وهو الذي استولى عليه منليك إمبراطور إثيوبيا، في الفترة بين عام 1887 وعام 1895، وأصبح بعد ذلك جزءاً لا يجتزأ من الأراضي الإثيوبية.

استقل الصومال البريطاني أواخر حزيران/ يونيو عام 1960، وهو يمثل الآن جمهورية أرض الصومال؛ (صوماليلاند)، التي تشكل قبيلة إسحاق أغلب سكانها، وعندما استقل الصومال الإيطالي - وهو الذي يشمل الآن المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال - عام 1960، اندمج كلا الشطرين؛ ليشكلا دولة الصومال.

وقد ترتب على هذه التجربة الاستعمارية عواقب معينة بالنسبة إلى الصومال، ويستطيع المرء رصد أربع عواقب على الأقل، تقف - بطرائق مهمة - وراء الأزمة التي ظهرت في الصومال: أولاً، أدت الإدارة الاستعمارية التي قامت في هذه المنطقة إلى تقسيم شعب الصومال إلى مناطق مختلفة ذات سيادة، واستمر التأثير السلبي لذلك، لا في السياسة الداخلية للصومال، بل - وهذا هو الأهم - في علاقاته بجيرانه أيضاً، ولاسيما إثيوبيا، ووجد ذلك ترجمة له في التطلعات القومية للزعماء الصوماليين بعد الاستقلال، نحو إقامة الصومال الكبير؛ بلمّ شمل الشعب الصومالي من المناطق المختلفة جميعاً؛ ومنها: إثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أدت التجربة الاستعمارية إلى بروز حكومة قومية، باشرت في عملية تعبئة عسكرية هائلة، وأما على الصعيد الإقليمي، فقد تبنى الصومال سياسة مناقضة إعلانَ منظمة الوحدة الإفريقية بالقاهرة عام 1964، وهو الذي ثبَّت الحدود التي صنعها الاستعمار وأقرها، و«بدا أكثر عداءً تجاه جيبوتي المجاورة، وتجاه كينيا وإثيوبيا بصورة خاصة»،[4] وفي عام 1977، خاض الصومال حرباً خاسرة ضد إثيوبيا، وهي

خسارة كانت لها عواقب سياسية، ذات تأثير أشد عمقاً في الصومال، وتكمن هذه السياسة التوسعية للصومال أيضاً، في صميم مشاركة بعض الدول المجاورة لـه؛ مثـل: إثيوبيـا، في الصراع الصومالي، ومن الواضح أنه من الضروري أن تتضمن مبادرات صنع السلام في الصومال، معالجة مناسبة للمخاوف الأمنية التي يثيرها التوجـه "التحريـري الوحـدوي" irredentism، الصومالي عموماً في المنطقة، ومـن الـضروري في هـذا الـصدد، أن تعـالج عملية السلام الجاريـة في جيبـوتي المخـاوف المـشروعة لإثيوبيـا، ومـن ذلـك: الاعـتراف بأوجادين؛ بوصفها جزءاً شرعياً من الأراضي الإثيوبية، وإنهاء الدعم الصومالي لجماعـات المتمردين المعارضة للحكومة في أديس أبابا، والواقع أن هذا هو أحـد اختبـارات النجـاح لأي مبادرة لصنع السلام تقريباً في الصومال، بحسب ما يُظهره سجل المبـادرات المخفقـة الكثيرة.

ثانياً، قام الاستعمار – كما فعل في أصقاع أخرى من القـارة – بمأسـسة نظـام الدولـة القائم على المركزية، على غرار الدولة القومية الأوربية، وقد أسهم هذا في ظهـور علاقـات وبنى سياسية واجتماعية، لم تكن معروفة في التقاليد والأعراف الدينيـة والـسياسية القبليـة للصومال، أو في نسقها الاجتماعي؛ كما أدى إلى تقويض تلـك البنـى الوطنيـة وإخـضاعها للتحول، وما دامت الدولة قد مارست الـسيطرة التامـة عـلى الـسلطة الـسياسية والمـوارد الاقتصادية في المنطقة كلها،[5] فإن مأسستها؛ بوصفها المركز الأساسي – إن لم يكن الوحيد – للسلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، مهدت لظهور التنافس والعـداوة؛ لأن الجماعـات المختلفة تنافست على السيطرة على أجهزة الدولة أو على الـسيطرة الـسياسية، وفي الـسياق الصومالي، أصبحت البنى الاجتماعية التقليديـة، المكونـة مـن النظـام العـشائري، أدواتٍ سياسية في هذا الصراع، وبهذه الطريقـة أسـهم النظـام الاسـتعماري أيـضاً، في تغيـير دور العشائر وطبيعة المنافسة أو الصراع في الصومال؛ ويفـسر هـذا أيـضاً، الحيـز الـذي تحتلـه "العشائرية"، كما يسميها بعض الناس، في الصراع الـصومالي الحـالي؛ وكانـت النتيجـة أن أصبحت الجماهير تنظر إلى الدولة، على أنها هدف للتنـافس العـشائري – بمعنـى أنهـا أداة للتوسع السياسي والتوسع الاجتماعـي – الاقتـصادي – وليـست إطـاراً مـشتركاً لأنـواع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الصوماليين، بغض النظر عن ارتبـاطهم

العشائري؛ وهذا يوضح على نحو جلي، أن تقديم الضمانات المؤسساتية إلى كل الجماعات الصومالية ضد الإقصاء والتهميش، ينبغي أن يمثل جزءاً من المعادلة في وضع الإطار العام؛ لتسوية الصراع الطويل الأمد في الصومال.

ثالثاً، ورث الصومال التقاليد الاستعمارية المتباينة للبريطانيين والإيطاليين، وعلى الرغم من أن هذه الثنائية قد وجدت غطاء لها في الحماسة، وفي خطاب الوحدة الصومالية في السنوات الأولى من تشكيل الجمهورية، فإن الاختلاف في الإدارة الاستعمارية؛ ومن ثم في التقاليد السياسية، أصبح مصدراً للتوتر بالنسبة إلى النخب في كلا الإقليمين، وقد تم تعزيز هذا الانقسام بالخلافات العشائرية بين شعبي الإقليمين؛ فقد انطوت السياسة القائمة على التدخل الشديد والقبضة القوية للإدارة الإيطالية، على استقطاب أفراد العشائر المحلية، وترقيتهم، وخاصة في منطقتي مُدق ومجرتينا، للإدارة الاستعمارية، وقد أسهم التشجيع أفراد قبائل «من المناطق "المختارة" في تعزيز الممارسات الاستغلالية والاجتثاثية في الدول، في أثناء العهد الاستعماري وبعده»؛[6] ونتيجة احتكاك النخبة السياسية التي حكمت الصومال بعد الاستقلال، بإدارة الدولة الاستعمارية، والتعبئة السياسية من خلال تأسيس عصبة الشباب الصومالي، فقد جاءت هذه النخبة في الغالب من هذه القبائل. ولم يُقصر الأمر على تهميش شعب الشمال، بل عُرضوا أيضاً للعنف والقمع المتكررين من السلطة؛ وهذا يبرز دور الاتجاهات الانفصالية في جمهورية أرض الصومال؛ ومن ثم إعلان استقلالها عام 1991. وفي الوقت الذي ينبغي أخذ حقيقة وجود الأمر الواقع الممثل ببنية دولة مستقلة، تقوم بوظائفها في جمهورية أرض الصومال نفسها في الحسبان، في الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم في الصومال، نجد أن هذه التقسيمات التاريخية، يفترض أن تكون مصدر إلهام لأي دراسة شاملة؛ تهدف إلى حل الأزمة الصومالية، وعلى الرغم من المشكلات التي شحنت بها الصيغة الفيدرالية للميثاق المؤقت، فإنه ينبغي عدم الاستبعاد التام لفكرة الفيدرالية؛ بوصفها أساساً لإعادة تكوين الصومال.

إن مما يرتبط بالعاملَين السابقين أخيراً، عدم المساواة الذي نجم عن التوزيع غير المتساوي للسلع الحديثة، وحرية الوصول إلى السلطة السياسية، بين أفراد العشائر ضمن

الدولة الصومالية المشكلة بتأثير الاستعمار؛[7] فقد كانت الدولة المستعمَرة - ولاسيما تحت الحكم الاستعماري الإيطالي - تدار بطريقة تتيح لأفراد جماعات، أو مناطق "مختارة" معينة، أن يتمتعوا بحرية تفضيلية بالوظائف في الإدارة الاستعمارية، والسلع الحديثة الأخرى؛ فقد أدى هذا خلال الفترة التي أعقبت رحيل الاستعمار - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - إلى أن سيطر على الدولة، أفراد جماعات، يتمتعون بحرية الحصول على تلك السلع التي كان لها أثر في السيطرة على سلطة الدولة، لدى رحيل الحاكم الاستعماري؛ ونتيجة لذلك، ازداد ترسيخ اللامساواة الموروثة عن العهد الاستعماري في صومال ما بعد الاستعمار، ولا يشكل انعدام الثقة والعداء بين العشائر، الناجمان عن ذلك، جذرَ الصراع فحسب، بل هما أيضاً، من العوامل المركزية التي استمرت في إشعال فتيل الأزمة الصومالية.

من الواضح أن هذا له انعكاسات خطيرة على جهود صنع السلام وحفظه؛ إذ إنه يثير لدى صناع السلام، التساؤل عن طبيعة التركيبة الحكومية الأكثر ملاءمة للتصدي لهذا التحدي، بينما تثير لدى المعنيين بحفظ السلام، التحدي الممثل بكيفية القيام على نحو فاعل بنشاطات حفظ السلام وبنائه، من دون أن يرى أفراد الفصائل المتحاربة - (سواء كانوا من عشائر أو من مناطق أو من جماعات دينية مختلفة) - في ذلك دعماً للفصيل المعادي.

الأساس الاجتماعي للصراع

تعد العشيرة البنية الاجتماعية العنصر الأهم في المجتمع الصومالي، وهي العنصر الوحيد الذي أسهم تاريخياً في تحديد هوية العلاقات الاجتماعية للصوماليين طوال قرون؛ حيث يعرّف الصوماليون أنفسهم - في معظمهم - من خلال أنسابهم أو عشيرتهم، كما كانت العشيرة تاريخياً، الأساس الذي أسهم في صوغ القانون والنظام والنشاطات الاجتماعية داخل العشائر المختلفة، وفيما بينها.

لقد قاد تسييس بنية العشيرة في أثناء الحكم الاستعماري وبعده، إلى تعبئتها في الصراع؛ من أجل السيطرة على السلطة السياسية، والموارد الاقتصادية الهائلة، في الدولة المركزية

الحديثة التي فرضها على الصوماليين الحكم الاستعماري التعسفي، وفي أثناء حكم الجنرال سياد برّي تم استغلال الانقسامات العشائرية والإمعان في ترسيخها؛ حيث كان بعض الجماعات يسيطر على السياسة الصومالية، بينما تم تهميش جماعات أخرى وإخضاعها لمعاملة قاسية، بل عنيفة،[8] وقد ازداد هذا الوضع سوءاً، عندما قامت الجماعات المعارضة لحكم سياد برّي بالتصعيد، بعد هزيمة القوات الصومالية أمام إثيوبيا ومحاولة الانقلاب عام 1978؛ لإطاحة الحكومة، وفي الوقت الذي لجأت فيه حكومة سياد برّي - أولاً - وبصورة فعالة، إلى الاستعانة بشكل ممنهج بالنظام العشائري في ملء المراكز السياسية؛ من أجل تدعيم قبضتها على السلطة،[9] فقد قامت - ثانياً - بتهميش عشائر معينة؛ ومنها: عشائر كبرى، وقامت بأعمال عنف، ضد العشائر التي عدت مسؤولة عن المحاولة الانقلابية، وكان يُخشى أن تشكل تهديداً للنظام.[10]

كانت لمشكلات سوء الإدارة هذه، عواقب خطيرة، لا من حيث موقف الصوماليين من الحكومة المركزية فحسب، بل من حيث طبيعة العلاقات بين العشائر أيضاً؛ فـ «على الرغم من أن نظام سياد برّي القمعي (1969-1991)، أثار - كما يقول فيسمان Visman - شعوراً واسع النطاق بعدم الثقة تجاه الحكومة المركزية؛ فقد خلفت استراتيجيته التي ارتكزت على مبدأ "فرّق تسد"، إرثاً من العداء المستحكم بين العشائر، وأدت إلى عدد من عمليات التمرد العشائرية».[11]

وعلى الرغم من استمرار النظام العشائري في تقديم خدمات اجتماعية لا غنى عنها؛ ومنها: توفير العدل، والأمن الاجتماعي، والحماية الجسدية؛ حيث تلجأ إليه القوى السياسية المختلفة لغايات سياسية، فقد غدا أيضاً، مصدراً للفرقة والصراع،[12] كما أنه يعد من العوامل الرئيسة التي ساعدت على استمرار الحروب، ومازال الفصائل المتحاربة تستخدمه، في السعي وراء السيطرة السياسية واحتكار الدولة، أو للحيلولة دون نشوء دولة قوية تديرها عشيرة أخرى.[13] إن هذا الوضع، كما يقول بعض الناس: «هو الذي ينبغي للباحثين وصناع السياسة معاً، أن يتصدوا له؛ لوضع حد للحرب الداخلية الصومالية، وإقامة دولة تتمتع بأسباب البقاء».[14]

ثمة - بالإضافة إلى ما سبق - عامل اجتماعي أسهم في الأزمة الصومالية الحالية، وهو الإخفاق في إقامة الدولة الصومالية حكمَ القانون - بعد رحيل الاستعمار - وعسكرة المجتمع، وكانت حكومة برّي من أكثر أنماط الحكومات ذات النزعة العسكرية في إفريقيا؛[15] فقد تم تزويد حكومته بأسلحة من كلا المعسكرين في أثناء الحرب الباردة، وكذلك من دول إفريقية وعربية؛ ومنها: إثيوبيا، (بعد توقيع اتفاقية السلام عام 1988)، وليبيا، ومصر، واليمن، وقد تم استخدام تلك الأسلحة - كما سبقت الإشارة - لتسليح بعض العشائر، وتزويد قوات المعارضة التي نشأت في السنوات الأخيرة من حكم برّي بالأسلحة من دول في المنطقة، ومع تراجع دور الحكومة في ضمان الأمن الجسدي، وفي أداء أهم الوظائف التقليدية؛ ومن ثم انهيارها في نهاية المطاف، لجأت العشائر المختلفة ومعظم الصوماليين إلى السلاح؛ وهذا كان يثير قضايا مهمة لنشاطات حفظ السلام، ولاسيما: نزع السلاح، وتسريح القوات، وإعادة الوحدة والاندماج، كما أنه يتطلب أساليب متنوعة لنزع السلاح بفاعلية ونجاح، وإعادة توجيه جميع حاملي السلاح إلى الحياة المدنية، وإعادة بناء الهياكل الأمنية الديمقراطية، وإعادة الثقة الشعبية في حكم القانون والأمن المضمون من الدولة.

الأساس السياسي للصراع

حدثت في المجال السياسي كذلك، تطورات أسهمت في انفجار الوضع في الصومال عام 1991، وكان جانب كبير منها مرتبطاً بالعوامل المختلفة التي تمت مناقشتها سابقاً، والعوامل الأهم منها: قيام حكم استبدادي بقيادة سياد برّي، واعتماد الصومال على الدعم من حلفائها في أثناء الحرب الباردة، والسياسة الاقتصادية الاشتراكية، ونظام الحكم الوراثي، وسياسات القوى الإقليمية.

لقد جاءت حكومة سياد برّي إلى السلطة باستخدام وسائل غير شرعية، بإطاحة الحكومة التي قامت من خلال الانتخابات،[16] وعند الاستقلال، تبنى الصومال نظاماً ديمقراطياً للحكم، يقوم على الديمقراطية البرلمانية، على الرغم من افتقار الدولة إلى الموارد البشرية، والثقافة المؤسساتية، والأساس الاجتماعي الضروري لنجاح مثل هذا النظام.[17]

وعلى الرغم من شيوع الفساد، وضعف التقدم الاقتصادي، أو ركوده - وهو الأمر الـذي حرر الصوماليين من الوهم - فقـد سـمح بالحريـات الـسياسية، بـما فيهـا حريـة تكـوين الجمعيات، وتمت إقامة انتخابات برلمانيـة ورئاسـية،[18] غـير أن هـذه التجربـة المبكـرة مـع الديمقراطية على النمط الغربي، وهي التي شهدت ظهور ما يـصل إلى 60 حزبـاً سياسـياً، كانت قصيرة الأجل، وقد انتهت عندما أدى الانقلاب العسكري - الذي أطـاح حكومـة حزب عصبة الشباب الصومالي عام 1969 - إلى قيام حكم سياد برّي.

وعلى الرغم من أن قدوم برّي إلى الـسلطة حظـي بتأييـد الجماهـير في سـنواته الأولى؛ نتيجة انتعاش الاقتـصاد وسياسـة الوحـدة الوطنيـة،[19] فـإن الحكومـة أصـبحت مـستبدة ومتسلطة؛[20] «فقد قام النظام الجديد - بحسب وصف عثمان الموجز لها - بتقييد الحريـات، وحظر جميع المنظمات الاجتماعية والسياسية، ومارس سلطة القبضة القوية على المعارضـة، وقام بعمليات اعتقال واضطهاد، خارج نطاق سلطة القـضاء»؛[21] وعـلى نحـو مماثـل قـال أيتي Ayitteh: إن «التعذيب والإعدامات الجماعية، والنهب والسلب، والمجـازر، كانـت الخصائص التي تميز بهـا النظـام»؛[22] وقـد انتكسـت مكاسـب الممارسـة الديمقراطيـة بعـد الاستقلال، وتم تعليق الدستور، وقد حافظ نظام برّي الاستبدادي - شأنه في ذلـك شـأن كثير من الأنظمة الإفريقية التي كانت تابعة لأحد المعـسكرين الـشرقي والغـربي في حقبـة الحرب الباردة - على نفسه سياسـياً واقتـصادياً، مـن خـلال الـدعم العـسكري والـدعم الاقتصادي الخارجيين، لا من خلال الشرعية الداخلية والنمو الاقتصادي.

والواقع أن إحدى سمات حكم برّي، كانت اعتماده الـشديد عـلى المـوارد الخارجيـة، وإخفاقه في بناء قاعدة اقتصادية داخلية؛[23] فقد كانت الدولة تعتمد في معظم نشاطاتها على العون مـن حلفائهـا في الحـرب البـاردة، والأمـر المؤسـف في هـذا الاتكـال عـلى المـوارد الخارجية، هو أنه لم يتم استخدام تلك الموارد في تطوير الاقتـصاد الـوطني؛ وهـذا أدى إلى إطلاق تسمية "مقبرة المساعدات" عليها،[24] وكانت الموارد تـستخدم في معظمهـا؛ لمكافـأة أنصار النظام ولتوسيع الجهاز الأمني للحكومة، ولاسـيما المؤسـسة العـسكرية؛ بوصـفهما أسساً للشرعية ولممارسة السيطرة على الشعب؛ ونتيجة لـذلك، فإنـه عنـدما جفّـت منـابع

المساعدات الخارجية في نهاية الحرب الباردة، أصبحت الدولة لا تحظى بالوسائل الضرورية، للمحافظة على نفسها من الضعف أو "الفشل".[25] وإلى جانب ما سبق، أسهمت تحديات سياسية أخرى - ولاسيما ظهور حركات مسلحة - في التعجيل بانهيار الصومال، وجعل ذلك أمراً لا مفر منه.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تبنى برّي سياسة اقتصادية اشتراكية، وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات الأولية، فقد أسهمت هذه السياسة الاقتصادية في خنق مبادرات القطاع الخاص القائمة، وفي إحداث ركود في النمو الاقتصادي. وقد «بقيت مستويات المعيشة - كما يقول أيبتي - في حالة ركود في الفترة 1965 - 1987، وعلى الرغم من تلقي الصومال كميات ضخمة من المساعدات الخارجية، فقد كان نمو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي بائساً بنسبة 0.3٪ سنوياً»؛[26] وأدى تأميم الأرض والسيطرة على إنتاج المنتجات الزراعية وتوزيعها إلى تراجع الإنتاج الزراعي؛ ففي الفترة بين عام 1969 وعام 1980، تراجع إنتاج القمح بنسبة 20٪. وقد حول هذا، الصومال من الاكتفاء الذاتي في الغذاء إلى الاعتماد على استيراده؛ وبناء على ذلك ترتب على الصومال أن يستورد ما معدله 8.4٪ من استهلاكه الغذائي، في الفترة بين عامي 1975 و1984.[27]

شهد نظام برّي أيضاً، نشوء نظام حكم وراثي فاسد، وعلى الرغم من سياسة النظام الساعية لتدعيم الوحدة الوطنية في البداية، فقد لجأ إلى سياسة عشائرية؛ لتمكين قبضته على السلطة؛ حيث قام بترقية أفراد قبيلة الدارود ضمن هياكل الدولة، وسيطرت النخبة من هذه الجماعة على جميع ركائز الاقتصاد أيضاً؛ وقد ارتفع مستوى تمثيل أعضاء قبيلة الدارود في الوزارة في عهد برّي من 32٪ إلى 50٪.[28] وتم استخدام أجهزة الدولة لرفع المراكز السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد القبيلة الحاكمة، وعزل الآخرين عن العمليتين السياسية والاقتصادية في الدولة.

لقد أسهم هذا النظام الوراثي في الحكم، في تفاقم حالة عدم المساواة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأوجد حالة من عدم الثقة والعداء، بين أفراد العشائر المختلفة، ولم يسهم ذلك في التقليل من التصور الذي كان سائداً في الصومال بأن الدولة

أداة لجمع القوة السياسية والقوة الاقتصادية لمصلحة عشيرة الشخص، بل أدى – بدلاً من ذلك – إلى استفحال هذا الأمر، وأسهم في نهاية المطاف بدرجة كبيرة في القضاء على دولة الصومال، وقد كانت انعكاسات هذا الأمر على جهود إعادة كيان الصومال ممثلة بأن هذه الجهود لا ينبغي أن تجذب دعم مختلف الأطراف السياسيين المؤثرين فحسب – من حيث هي خيار عملي يستفيدون منه – بل يفترض بهذه الجهود أيضاً، أن تقنع الصوماليين عموماً، بأن بنية الدولة تلك يجب أن تكون أداة مشتركة لمظاهر التقدم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الصوماليين، والانعكاس الآخر أيضاً، هو أن ثمة حاجة إلى إعادة بناء الثقة وتنميتها، إلى جانب الاحترام المتبادل والتعايش السلمي فيما بين الصوماليين.

وهناك عامل – ولعله بالأهمية نفسها – قد أسهم في تعجيل الحرب؛ ومن ثم انهيار الصومال، وهو سياسات القوى الإقليمية؛ إذ إن سياسة الحكومات الصومالية بعد الاستقلال، وهي الرامية إلى توحيد جميع الصوماليين تحت حكومة واحدة، أسهمت بصورة رئيسة في سوء العلاقات بين الصومال وجيرانه، وخاصة إثيوبيا، وقد عبّر ليفيبر Lefebvre، عن ذلك بقوله: «لم يكن سقوط سياد برّي، وتفكك الدولة الصومالية؛ نتيجة السياسة العشائرية فحسب، بل ترجع أسبابها – في جانب منها – إلى سياسة الصومال الخارجية "التحريرية الوحدوية"، وكان ذلك الجانب؛ يستهدف إثيوبيا بصورة رئيسة».[29]

لقد كانت هاتان الدولتان متورطتين في دعم الجماعات الثورية التي يحارب بعضها بعضاً؛ فقد كانت إثيوبيا تقدم الدعم العسكري، وتوفر قاعدة لحركات المعارضة الصومالية، بينما كان نظام سياد برّي، يقوم بتسليح جماعات صومالية مسلحة، وتعبئتها، من إقليم أوجادين بإثيوبيا؛ حيث كانت تقاتل ضد أديس أبابا،[30] وكانت حرب عام 1977، من اللحظات الفاصلة في هذا الصراع، ومن أشدها تدميراً؛ فقد استولى جيش سياد برّي، على إقليم أوجادين؛ في محاولة لأخذها من إثيوبيا بالقوة، وقد عارضت موسكو – وهي التي كانت حليف برّي في أثناء الحرب الباردة – صنيعه، وقدمت المساعدة إلى إثيوبيا، وفي الحرب اللاحقة ردت القوات الإثيوبية الغزو، وأصيب الجيش الصومالي بهزيمة منكرة؛ حيث لم يستطع كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية؛[31] وقد

سبّب ذلك صفعة سياسية كبرى لبرّي، وأدى إلى محاولة الانقلاب عليه عـام 1978؛ ومـن ثم ظهور جماعات معارضة مسلحة، أطاحت سلطته في نهايـة المطـاف عـام 1991، ولكـن هذا لم يضع نهاية للتهديد الأمني الذي أعطى إثيوبيا مسوغاً للانخراط بفاعلية في السياسة الصومالية، ولعل الذي ضاعف مشاركة إثيوبيا في الصراع الـصومالي، هـو التنـافس بـين إثيوبيا وإريتريا، الدولتين اللتين تدعمان جماعات متعارضة في الصراع الصومالي، وكذلك: إسهام الحرب على الإرهاب في إضفاء بعد إقليمي آخر على الصراع؛ ولـذا فـإن نجـاح أي عملية سلام واستمرارها في الصومال، يفرضـان أن تعـالج عمليـة الـسلام هـذه الأبعـاد الإقليمية للحرب في الصومال.[32]

لمحة تاريخية عن الصراع

إن تضافر عوامل مختلفة، شملت التفاوتات بين أفراد الجماعات المختلفة، مـن حيـث وصولهم إلى السلطة السياسية والموارد، وحكم سياد برّي الوراثي الاسـتبدادي، وخـسارة حرب عام 1977، ضد إثيوبيا، أمور أدت كلها، إلى ظهور حركات عشائرية مسلحة، وبعد المحاولة الانقلابية عام 1978، أقام مخططو الانقلاب – وهم الذين فروا مـن حكـم بـرّي عليهم بالإعدام إلى إثيوبيا المجاورة – حركة حرب عصابات، مؤلفة من عشيرة الماجرتين، عرفت باسم الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، وفي عام 1981، أُسست حركة معارضة أخرى، عرفت باسم الحركة الوطنيـة الـصومالية عـلى يـد المنفيـين مـن قبيلـة إسـحاق في إنجلترا، وقد تحولت بعد ذلك، إلى حركة حرب عصابات تنشط من إثيوبيـا، وبعـد ذلـك ظهر الكثير من الجماعات العـشائرية المـسلحة الأخـرى التـي تعاونـت والحركـة الوطنيـة الصومالية؛ ومن بينها: المؤتمر الصومالي الموحد.

شهد عام 1988، تغيراً في مجرى القتال من الحركات المختلفة، وخاصة الحركة الوطنية الصـومالية، ضـد نظـام برّي؛ وكـان ذلـك نتيجـة توقيـع اتفاقيـة بـين الـرئيس الإثيـوبي منجستو هايلي ماريام وسياد برّي، التزما فيها، وقفَ الدعم لمعارضة كل منهما، وقـد دفـع هذا، قواتِ الحركة الوطنية الصومالية العاملة من إثيوبيـا، إلى شـن هجـوم ضـد حكومـة

برّي؛ وأدى رد برّي الوحشي – ومن ذلك: القصف العشوائي للمناطق التي تقطنها قبيلة إسحاق في الشمال – إلى دفع أفراد الجماعة إلى نصرة حركة الثوار، وبحلول نهاية عام 1990، سقطت أجزاء مختلفة من الصومال في أيدي حركات المتمردين، العشائرية المختلفة.[33]

لقد أدى هجوم فصيل المؤتمر الصومالي الموحد، بقيادة محمد فرح عيديد، على القوات الحكومية في مقديشو؛ لأجل انتزاع السلطة من سياد برّي، إلى قتال شرس، وقد أجبر هذا القتال، وهو الذي قتل فيه أكثر من 4000 شخص، برّي على الهرب من البلاد، قبل أن تتمكن أي جماعة معينة من تحالف القوى المختلفة من ملء فراغ السلطة، وفي غياب اتفاق عملي حول مسألة خلافة برّي أو تقاسم السلطة، استمر بعض الحركات في السيطرة على المناطق التي أخذها من جيش برّي، بينما خاضت حركات أخرى القتال؛ للسيطرة على العاصمة، وتنصيب حكومتها الخاصة بها؛ وأدى القتال بين قوات عيديد ومنافسه علي مهدي محمد؛ من أجل السيطرة على مقديشو، إلى إزهاق أرواح ما يربو على 14000 شخص، وإلى أضرار فادحة بمؤسسات العاصمة، وتركها مقسمة إلى شطرين، وفي وسط هذه الفوضى أعلنت جمهورية أرض الصومال (صوماليلاند)، استقلالها تحت سيطرة حكومة الحركة الوطنية الصومالية، وفي غمرة ذلك، انحدر الصومال إلى حال من الفوضى والقتال، أدت إلى مضاعفة أعداد أمراء الحرب والمليشيات من العشائر، إضافة إلى المقاتلين الإسلاميين الذين استمروا حتى هذا التاريخ، في إعاقة بناء هيكل دولة، تقوم بأداء وظائفها بشكل معتاد.

الوضع الحالي وديناميات الصراع

إثر تدخل إثيوبيا المثير للجدل؛ لطرد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية، قام الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية، وهو المعروف بـ "جماعة الشباب"، بشن هجوم ناجح؛ أدى إلى أحد أشد الصراعات دموية في الصومال منذ تسعينيات القرن الماضي، وبعد عامين من هذا القتال الذي أعجز الجيش الإثيوبي عن إحراز أي تقدم، استعاد

المتمردون الإسلاميون السيطرة على معظم أجزاء جنوب الصومال، ومنها أجزاء من العاصمة مقديشو، وتتمتع الآن قوات الشباب التي تقود هذا التمرد، بالسيطرة على معظم مناطق جنوب الصومال ووسطه، ومن ذلك مقديشو.

وقد أسهم الاقتتال الداخلي التنافسي بين مختلف أجنحة الحكومة الاتحادية الانتقالية، في مزيد من إضعافها وإضعاف مشروعيتها، كما بلغ العداء بين الرئيس السابق (عبدالله يوسف)، ورئيس مجلس الوزراء مستوى الأزمة؛ حتى أوشكت الحكومة الاتحادية الانتقالية: (نور حسن حسين)، على الانهيار في آب/ أغسطس عام 2008، وعلى الرغم من مساعي الوساطة من إثيوبيا، فقد استمر ذلك في تقويض الحكومة الاتحادية الانتقالية والمفاوضات في جيبوتي، وبعد ضغط هائل من مجموعة أطراف مؤثرين، استقال الرئيس عبدالله يوسف من منصبه أواخر كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، ومادام يوسف كان يمثل العقبة الرئيسة في المفاوضات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال – فصيل جيبوتي، فقد أتاحت استقالته فرصة جديد؛ لدفع عملية جيبوتي نحو الأمام، كما أن الكثير من الأمور التي عقدت الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال – فصيل جيبوتي اتفاقاً بشأنها، ولقيت معارضة شديدة من يوسف، وقد تم تنفيذها لاحقاً، والواقع أنه تم توسيع البرلمان الصومالي الانتقالي في كانون الثاني/ يناير عام 2009؛ ليضم 200 عضو من تحالف إعادة تحرير الصومال – فصيل جيبوتي، وفي منعطف مفاجئ للأحداث، تم انتخاب الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية، شريف شيخ أحمد، رئيساً لحكومة الوحدة الصومالية، وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي تبقى الحكومة الصومالية ضعيفة عسكرياً، فقد فقدت الجزء الأكبر من مناطق الصومال لمصلحة المتمردين الإسلاميين، وبعد فقدها مدينة بيدَوا على يد قوات الشباب، قصر وجودها الآن في الصومال – مدعومة من قوات "أميصوم" – على أجزاء من مقديشو، وهي هنا أيضاً، تُعرض لهجوم متواصل، من قوات المعارضة المصممة على إطاحتها.

لقد سبب الصراع خلال العامين الماضيين أيضاً، أزمة إنسانية خطيرة؛ فقد أفادت مصادر الأمم المتحدة أن الوضع الصومالي أصبح أسوأ وضع لأزمة إنسانية في العالم، كما

أفادت التقارير أن أكثر من 10000 شخص، فقدوا أرواحهم خلال العامين الماضيين؛ ويبلغ عدد الصوماليين الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة نحو 3.2 ملايين نسمة؛ أي بنسبة تفوق 40٪ من عدد سكان الصومال،[34] وقد عبر مئات آلاف الصوماليين الحدود إلى الدول المجاورة، وخاصة كينيا وجيبوتي، وهم يعيشون في مخيمات لاجئين مكتظة جداً بهم. كما شُرد عدد أكبر منهم داخل البلاد، ويضيق المجال أمام النشاطات الإنسانية؛ بسبب قتل أعداد متزايدة من العاملين في الإغاثة الإنسانية أو من أسرهم، وقد شهد هذا الصراع الأخير، ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ومخالفات لمبادئ القانون الإنساني الدولي.[35]

إن التدخل الإثيوبي في الصومال في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006 - برغم نجاحه في طرد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية - لم يحقق الاستقرار في الصومال، وتوحيد الحكومة الاتحادية الانتقالية، بل أطلق العنان لتمرد على النمط العراقي، ولشعور معادٍ لإثيوبيا بين صفوف الصوماليين، وقد كانت الخطة الأصلية لإثيوبيا، تقضي سحب قواتها بعد تحقيق درجة من الاستقرار ونشر قوات دولية، ولكن القوات الإثيوبية مددت تدخلها أكثر من عامين، بعد تدهور الوضع الأمني الذي أعاق تماسك الحكومة الاتحادية الانتقالية، وإخفاق المجتمع الدولي في نشر النوع والمستوى المطلوبين من قوات حفظ السلام، وفي هذه الأثناء، لم تضطر إثيوبيا إلى تحمل العبء المالي الضخم لتحمل نفقات قواتها وحدها فحسب، بل كُبدت أيضاً خسائر متزايدة في قواتها، والأهم من ذلك أن وجود إثيوبيا العسكري المستمر، زرع التطرف لدى عدد كبير من الصوماليين؛ حيث دفع كثيرين منهم إلى دعم التمرد، وفي نهاية المطاف، تبين أن استمرار وجود القوات الإثيوبية كلف إثيوبيا كثيراً، ولم يساعد على مفاوضات السلام في الصومال، ولم يكن مفاجئاً أن أحد شروط اتفاقية جيبوتي، كان انسحاب القوات الإثيوبية، متبوعاً بنشر قوات للأمم المتحدة،[36] وحينما أخفقت الأمم المتحدة، في منح القوات الإثيوبية التفويض، وازدادت قوة المقاومة المسلحة، أعلنت إثيوبيا في كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، قرارها بسحب قواتها من دون قيد أو شرط، ويقال: إن عملية الانسحاب الإثيوبي، التي بدأت نحو نهاية كانون الأول/ ديسمبر، اكتملت في 13 كانون الثاني/ يناير عام 2009، عندما قامت إثيوبيا بتسليم

القوات المشتركة للحكومة الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي، مهمات الأمن، علماً أن آخر الجنود الإثيوبيين لم يغادر الأراضي الصومالية إلا في 26 كانون الثاني/ يناير عام 2009.

أسهم انسحاب القوات الإثيوبية في إدخال ديناميات سلبية وإيجابية في الوضع الحالي في الصومال؛ فقد أثار مخاوف من حدوث فراغ في السلطة، يمكنه أن يؤدي إلى استيلاء القوى الراديكالية على الصومال، وإلى انهيار كل من: بعثة "أميصوم"، وعملية جيبوتي الجارية للسلام بقيادة الأمم المتحدة؛ وبالفعل، عبرت الدول - بعد إعلان إثيوبيا الانسحاب - الإسهام في بعثة "أميصوم" عن قلقها، ودعت الاتحاد الإفريقي إلى تدعيم البعثة، وثمة مزاعم بطلب الاتحاد الإفريقي والطرفين المشاركين في عملية جيبوتي: الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي، إلى إثيوبيا، تمديد وجود قواتها في الصومال.

أما في الجانب الإيجابي، فقد أتاح الانسحاب الإثيوبي في البداية، مزيداً من الفرص لدفع عملية جيبوتي إلى الأمام وإحلال الاستقرار في الصومال، ومادام جانب كبير من التأييد الصومالي للمقاومة المسلحة التي قادتها حركة الشباب، استلهم المشاعر المعادية لإثيوبيا - وهي التي ألهبها التدخل الإثيوبي في الصومال - فقد توقع كثيرون ألا تستمر حركة الشباب في وضعها؛ بوصفها قوة متماسكة بعد انسحاب إثيوبيا، إذا استمرت في رفضها التفاوض، وتابعت الخيار العسكري، وقد ورد في تقرير أصدرته مجموعة الأزمات الدولية، أن «الانسحاب المعلن لإثيوبيا، يمنح العملية السياسية فرصةً؛ إذ إنها ستسهم على الأقل، في تخفيف قوة الصلة التي تربط بين الفصائل، بحيث يصبح هناك احتمال زيادة الاقتتال الداخلي فيما بينها، وتزايد صعوبة تحقيقها نصراً عسكرياً».[37]

إن التوقع المبكر بأن تجلس قوات الشباب إلى طاولة المفاوضات، ينطوي على تحديات، على أي حال؛ فحركة الشباب مدرجة على لائحة الإرهاب لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يسهم ذلك في إعاقة المفاوضات مع الحركة، وهناك كذلك، التحدي الممثل بكيفية منع المتشددين داخل حركة الشباب، من استغلال الوضع الإنساني

والوضع الأمني الحالي؛ لتجنيد أشخاص مستعدين لبذل حياتهم في سبيل أجندات متطرفة، والواقع الذي أظهرته الأحداث، هو أن التوقعات الأولى لم تُحقق؛ لأن حركة الشباب رفضت الإدارة الجديدة، وزادت حدة قتالها ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات "أميصوم".

لقد منح الاتحاد الإفريقي، منذ كانون الثاني/ يناير عام 2007، وقبل وقف القتال بين الجهات المتحاربة، تفويضاً بنشر قوة لحفظ السلام في الصومال؛ لتمهد الطريق أمام انسحاب إثيوبيا، ودعم تماسك الحكومة الاتحادية الانتقالية، وقد تضمن تفويض أميصوم، هذه القوة لحفظ السلام، التوقعاتِ بأن القوة، عند اكتمال عددها، ستضم 8000 جندي، ولم تصل الفرقة الأولى من قوات أميصوم، التي كانت تضم 1500 جندي أوغندي، إلى الصومال إلا في آذار/ مارس عام 2007، وقد وصلت قوة أميصوم إلى عددها الحالي البالغ 3400 جندي، بعد نشر كتيبة ثانية من بوروندي في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007؛ ومن ثم لم تستطع أميصوم، التي لم تستكمل نصف عدد قواتها المقرر، أن تنفذ المهمات الموكلة إليها، ومع حدوث مزيد من تدهور الأوضاع، ازداد تعقيد دور أميصوم وموقفها؛ وبالنظر إلى التفويض الذي منحته – وهو المثير للجدل – فإن الحماية التي توفرها لمؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية، تركت انطباعاً بأنها ليست بعثة مستقلة؛ وهذا الأمر – مقترناً بضعف قدراتها العسكرية، من حيث الحجم والمعدات – جعلها عرضة لهجمات متزايدة، استدرجتها في أتون الصراع؛ لقد أوجد الانسحاب الإثيوبي مشكلة أمنية أخرى لأميصوم؛ لأن فصائل من قوات الشباب، أعلنت عن نيتها تركيز هجماتها على قوات أميصوم،[38] وبالفعل، نجد منذ انسحاب إثيوبيا في منتصف كانون الثاني/ يناير، تعرض أميصوم لأربع هجمات؛ منها: عبوة ناسفة، في غضون أقل من أسبوع.[39]

لقد أسهم الانسحاب الإثيوبي أيضاً، في تزايد الدعوات لنشر قوة حفظ سلام قوية تابعة للأمم المتحدة في الصومال، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، في مقدمة الدول التي حثت الأمم المتحدة على منح مثل هذه القوة التفويضَ، إلى جانب دول أخرى؛ من بينها: جنوب إفريقيا، والصين، وقد حدا ذلك بمجلس الأمن الدولي للإفصاح عن خطته

القاضية إرسالَ قوة تابعة للأمم المتحدة، وورد في القرار الذي أقره المجلس بالإجماع في 16 كانون الثاني/ يناير عام 2008، أنه «يعبر عن نيته إقامة عملية حفظ سلام، تابعة للأمم المتحدة في الصومال؛ بوصفها قوة رديفة لأميصوم؛ على أن يصدر قرار آخر بذلك، من مجلس الأمن الدولي بحلول 1 حزيران/ يونيو عام 2009»،[40] ومادام الوضع الأمني كان شديد التقلب مع تزايد القتال، فإنه لم يتم اتخاذ قرار بإرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة، ويبقى جانب كبير من التركيز، منصباً على دعم قوات أميصوم الحديثة العهد، وتعزيزها.

وفي أيار/ مايو عام 2008، وبعد نشر قوات أميصوم، أطلقت الأمم المتحدة عملية سلام في جيبوتي في الجوار، جمعت من خلالها بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات الإسلامية المعارضة حول طاولة المفاوضات؛ بهدف إنهاء القتال بين الطرفين، وتشكيل حكومة أكثر شمولاً؛[41] وبعد الجولة الأولى من المفاوضات، توصل الطرفان إلى اتفاقية وقف للقتال في 9 حزيران/ يونيو عام 2008، تم توقيعها في 19 آب/ أغسطس عام 2008، ومنذ ذلك الوقت، أُجريت ثلاث جولات من المفاوضات، تُوجت بتوقيع صفقة؛ لتقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي، وهذه الصفقة وضعت تصوراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لها برلمان موسع يضم 550 نائباً، بدلاً من العدد الذي كان قائماً حينذاك وهو 275 نائباً، ويرى كثير من الصوماليين عملية جيبوتي، الخيارَ الوحيد الذي يحمل شيئاً من الأمل للمستقبل السياسي للبلاد، على الرغم من مكامن الغموض والتحديات الخطيرة التي قد تودي بهذه العملية، إلى مصير المبادرات السابقة الأخرى.

طبيعة الصراع

انهيار الدولة

بالانتقال إلى طبيعة الصراع يجد المرء أن الصراع الصومالي يتصف بسمات بارزة معينة، إحدى هذه السمات انهيار الدولة؛ فقد سببت إطاحة سياد برّي عام 1991، تهاوي جميع البنى المتبقية للسلطة في الدولة الصومالية، ولم يؤدِّ الفراغ السياسي الناتج إلى انهيار القانون

والنظام فحسب، بل أسهم أيضاً، في إبراز انهيار التماسك والانسجام الاجتماعيين، بين أفراد المجتمعات المختلفة المكونة للصومال، ومادامت الدولة لم تعد توفر الأمن والضرورات الأساسية للمواطنين، فقد التجأ أفراد الشعب إلى عضوية جماعاتهم؛ (في هذه الحالة إلى قبائلهم وعشائرهم)؛ لضمان أمنهم وحاجاتهم المعيشية الأخرى، وخلافاً للصراعات الأخرى؛ كالتي في السودان، لم يكن في حالة الصومال حكومة تتحدث عنها، أو تتعامل وإياها، بل كان الصراع يجري داخل المجتمع الذي يضم عدداً من الأطراف المؤثرين المنتظمين، ضمن نظام عشائري.

العسكرة

أدى انهيار الدولة واحتماء الأفراد بقبائلهم وعشائرهم؛ طلباً للأمن، إلى عسكرة المجتمع؛ ونظراً إلى عدم وجود سلطة مركزية تفرض القانون والنظام، فقد قامت قطاعات المجتمع المختلفة، من قبائل وعشائر ومؤسسات أعمال، بالتسلح لضمان أمنها وفرض قوانينها؛ وهذا أدى إلى اختفاء أي ثقافة مؤسساتية، إن كان ثمة أي منها، إزاء ما يتعلق باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، كما أدى ذلك أيضاً، إلى نشوء أحوال ملائمة لوجود سوق للأسلحة في البلد؛ كما أسهم غياب أجهزة مراقبة الحدود، وانهيار الدولة، في مزيد من تفاقم الوضع؛ لأن تجار الأسلحة، أصبحوا يقومون بإدخال الأسلحة إلى الصومال وإخراجها منه بحرية؛ وكانت النتيجة حالة من اليأس؛ بسبب انتشار الأسلحة، وهي تستمر في الوقت الحاضر في تغذية الصراع، وسوف تمثل في المستقبل تهديداً خطيراً؛ لا لتنفيذ عملية نزع السلاح وتسريح المسلحين وإعادة الدمج وإصلاح القطاع الأمني فحسب، بل لإنجاح جهود بناء السلام الأخرى، بصورة عامة أيضاً.

إن هذه الأحوال – كما اتضح من تدخل الأمم المتحدة في التسعينيات – تشكل تحديات رهيبة أمام صنع السلام وحفظه معاً، ومادام زعماء الفصائل جميعاً مسلحين، فمن الضروري – إذن – أن يضمن المفاوضون، دعم جميع الفصائل المهمة، كذلك يقتضي نجاح أي مبادرة لنشر قوات حفظ السلام، أن يتم تنفيذها من دون أي معارضة من الأطراف

الصوماليين المؤثرين على أقل تقدير، وأن تحظى بدعمهم الكامل في الأحوال المثلى، وبعد نشر قوات حفظ السلام، وبناءً على التفويض الذي منحته، يواجهها أيضاً، تحدٍّ يُمثل باحتمال جرها إلى الصراع، وهي تسعى لتطبيق اتفاقيات السلام، والمحافظة على التفويض الممنوح، والواقع أن التحدي الرئيس الذي يواجه أميصوم حالياً، هو كيف يمكنها تجنب نظرة حركة الشباب والأطراف الصوماليين المؤثرين الآخرين إليها، على أنها توفر الحماية للحكومة التي تعد في نظرهم مؤسسة معادية.

ثمة تحدٍّ أشد خطورة بكثير، أمام أي عملية لحفظ السلام، يُمثل بعسكرة المجتمع وانهيار احترام سيادة القانون؛ ذلك أن الغياب الطويل لأي ثقافة مؤسساتية، تنطوي على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ معناه: أن ذلك يفرض انتهاج برنامج مستدام وطويل الأمد؛ لإرساء حكم القانون والمؤسسات الأمنية التي تحظى بالدعم المناسب من العمليتين القانونية والقضائية التقليديتين أو المحليتين، ومادامت أعداد متزايدة من الصوماليين على مر السنين، قد لجأت إلى السلاح؛ ومن ثم فقدت الثقة بقدرة حكم القانون على حمايتها، فإن المفترض بمبادرات حفظ السلام، أن تخصص حيزاً كبيراً لإيجاد الوعي، وتشجيع ثقافة حقوق الإنسان، وبناء الثقة لدى الصوماليين، في حكم القانون وسيادته؛ بوصفهما الأساس الذي يقوم عليه الأمن والتنمية للفرد والمجتمع.

التوجه العشائري وتعدد أطراف الصراع

ثمة سمة أخرى ميزت النزاع الصومالي، وهي الصراع العنيف بين أفراد الجماعات المختلفة المتنافسة على السيطرة على الدولة، أو السيطرة على الموارد المتوافرة؛ فقد كانت الصراعات المسلحة الناشبة - كما سبق البيان - «عشائرية بطبيعتها؛ أي فيما بين العشائر، بتحريض مجموعات أسرية كبرى ضد بعضها بعضاً»؛[42] وأهم صراع عشائري في هذا السياق، هو الذي نشب بين قبيلتي الدارود والهوية، اللتين أدى طموحهما للسيطرة إلى جعل السياسة الصومالية لعبة "محصلتها صفرية"؛ (بمعنى أنه صراع تكون حصيلته طرفاً رابحاً وآخر خاسراً)، لكن هذا الصراع ليس محصوراً في القبائل، بل إن له بعداً آخر داخل القبائل بتورط عشائر فيه؛ كالصراع بين محمد فرح عيديد وعلي مهدي.

وبمرور السنين، برز عدد كبير من الأطراف الفاعلين؛ بوصفهم أطرافاً في الصراع؛ ومنهم: أمراء الحرب المشهورون، والعصابات الإجرامية، والمصالح التجارية، وزعماء العشائر، والمحاكم الدينية، والمليشيات المحلية، والمجتمع المدني، وقد تزايدت أعداد هؤلاء الأطراف الفاعلين؛ فشاركوا في أشكال متقلبة من التحالفات والقتال، شلت جميع جوانب المجتمع الصومالي؛ كما أنهم كانوا منقسمين ومشرذمين داخلياً؛ لأنهم يحملون أيديولوجيات ومصالح متقلبة؛ ويجعل تعدد الأطراف الفاعلين وتشرذمهم من الصعب على المجتمع الدولي طرح مبادرات مُرضية للجميع؛ وهذا - بوضوح - لا يتطلب إطلاق عمليات سلام شاملة فحسب، وإنما يتطلب أساليب نوعية أيضاً؛ كما يقتضي كذلك، التركيز على الصوماليين العاديين، والأطراف الفاعلين في المجتمع المدني أساساً؛ لتحقيق السلام.

الافتقار إلى أهداف سياسية محددة

يسعى هؤلاء الأطراف الفاعلون المختلفون لأجندات وأهداف سياسية واقتصادية وثقافية ودينية ووطنية ودولية، ليست مختلفة فحسب، بل متناقضة ومتغيرة أيضاً؛ ولذا فإن الصراع الصومالي، ليس صراعاً حول خلافات سياسية، ولا لأجل السيطرة على السلطة السياسية فحسب - وهناك من لا يوجد لديهم اهتمام بالسيطرة على السلطة السياسية - بل يهتمون بالمحافظة على الوضع القائم حالياً؛ بوصفه طريقة وحيدة مضمونة لحماية مصالحهم الاقتصادية، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى أن نميز بين الأطراف الفاعلين الذين يسعون وراء أهداف سياسية حقيقية؛ من بينها: السيطرة على السلطة في الدولة، وأولئك المدفوعين بعوامل ومؤثرات ودوافع اقتصادية بحت، أو الذين يتبعون أجندة متطرفة.

نشوء اقتصادات حرب

يتضح مما سبق، أن ثمة بعداً آخر للصراع الحالي في الصومال، هو انتشار الإجرام، وقد بدأ ذلك، عندما تدهور الصراع إلى عمليات سلب ونهب ولصوصية، وإلى احتلال

الميليشيات العشائرية المنتصرة عقارات غالية الثمن،[43] وكان حاملو البنادق الذين يستخدمهم أمراء الحرب وأصحاب الأعمال، يقاتلون بشكل رئيس؛ لضمان غنائم الحرب والسيطرة على فرص الأعمال والعقارات الثمينة التي أصبحت مصادر مهمة للدخل في اقتصاد الحرب، غير الخاضع للقيود والنظم في الصومال، وقد أقام هؤلاء حواجز الطرق؛ لابتزاز الأموال، والموارد الاقتصادية الأخرى كذلك، من عامة الصوماليين والمؤسسات، وتحويل توزيع المساعدات الغذائية إلى أنفسهم؛ كما استخدموا أسلحة متاحة بسهولة؛ لا بوصفها سلعة فحسب، بل لفرض إرادتهم أيضاً، وبذلك ارتكبت هذه الميليشيات الإجرامية، أنواع العنف المختلفة ضد السكان المدنيين؛ ومن ذلك: جرائم القتل، والسرقات، والاغتصاب، والاختطاف.

وفي بحر العامين الماضيين، تحول هذا الأمر، واتسع ليصل إلى المياه الساحلية للصومال، وفي هذه المرة لم يكن الضحايا من الصوماليين بشكل رئيس، بل كانت الأهداف الرئيسة السفن المارة في خليج عدن؛ لقد أصبحت القرصنة الآن مصدراً رئيساً للقلق بالنسبة إلى الأمن البحري؛ حيث تأثرت به السفن المارة عبر تلك المنطقة جميعاً،[44] ويمكن إدراك ذلك أيضاً، من مستوى رد أعضاء المجتمع الدولي وطبيعته – ومنهم: الاتحاد الأوربي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[45] – غير أن ازدياد وتيرة القرصنة وشيوعها كشفا عن المدى الذي بلغه تأثير إخفاق المجتمع الدولي في فعل ما يكفي؛ لتسوية أحد أطول الصراعات في العالم؛ حيث أوجد تهديدات متعددة للسلام والأمن الدوليَّين؛ كما أكد الحاجة الماسة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية؛ لإنهاء هذا الصراع الذي يعد السبب الأصلي للقرصنة، ولا يجوز أن يُقصر العمل الدولي على السعي لاحتواء القرصنة التي ليست إلا العلامة الواضحة للأزمة في الصومال.[46]

تصاعد الأصولية الدينية

يسهم الدين – حالياً – في إضفاء بُعد جديد على الصراع؛ ويرجع هذا بصورة خاصة إلى صعود اتحاد المحاكم الإسلامية إلى مركز السيطرة على السياسة الصومالية، إلى جانب السيطرة العسكرية والسيطرة على المناطق، اللتين حُققتا لحركة الشباب، طوال الشهور

الماضية، ويدَّعي بعض عناصر اتحاد المحاكم الإسلامية - وبصورة أكثر تحديداً حركة الشباب - أنهم يسعون لإقامة دولة صومالية إسلامية، تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صارماً؛ وبالنظر إلى مستوى النزوح الذي نجم عن القتال خلال العامين الماضيين، ومستوى البطالة عند فئة الشباب، مع استمرار انعدام الأمن في الصومال، فإن هناك خطراً يُمثل بإمكانية أن يستمر الإسلاميون في تحويل المزيد من الصوماليين إلى الراديكالية، ومن الواضح أن هذا الأمر يجر إلى المنطقة خطراً أكبر، ويفتح المجال أمام الجماعات الإرهابية الدولية؛ لتقيم لنفسها موطئ قدم في الصومال؛ ولذلك فإن هناك عاملاً إضافياً يدفع الأطراف الفاعلين الخارجيين إلى الانخراط الكامل في الصومال، وفعل كل شيء ممكن لإحلال السلام الدائم فيه.

يدل العرض الموجز السابق لطبيعة الصراع في الصومال بوضوح، أن الصراع في الصومال يتصف بالدينامية والتعقيد البالغين، وتسهم الطبيعة المتغيرة على الدوام للقوى المحاربة، وأقلمة الصراع وتدويله، ومشاركة قوى خارجية متنافسة فيه، في مزيد من المضاعفة لهذا الصراع المعقد؛ وهذه الأمور لها انعكاسات خطيرة على عمليتي صنع السلام وحفظه في ذلك البلد.

ومن الضروري أخذ تأثير هذه السمات للصراع جميعاً في الحسبان، عند التحضير لعمليات سلام ولحفظ السلام، ضمن استجابات المجتمع الدولي؛ لحل الصراع واستعادة السلام والأمن، وتعد طبيعة الصراع في الصومال، في وضع يجعل عمليات السلام الرامية إلى القيام بتسوية سياسية بين قادة الفصائل غير كافية إلى حد بعيد، وثمة حاجة إلى مقاربات تحولية؛ ومن ذلك: بناء الدولة، والتحكم في حركة السلاح، وبناء المصالحة الشعبية، وتفكيك العلاقات، وأساليب الخطاب العشائرية المسببة للخلاف، والتحول الاقتصادي، وإعادة تشكيل اقتصادات الحرب؛ وهكذا، نجد أن هناك مجالاً واسعاً أمام تحسين عملية جيبوتي؛ لا إزاء ما يتعلق بالأطراف الصوماليين المشمولين في عملية السلام فحسب، ولكن أيضاً، بالنسبة إلى القضايا التي تنبغي معالجتها،[47] وبالمقابل فإن طبيعة الصراع المعقدة، تتطلب عمليات سلام، تتميز بعدد كافٍ من: القوات، والموارد،

والتجهيزات، وبتفويض ببناء السلام الذي يتسم بالقوة، وبتعدد الأبعاد والجوانب، ويستطيع المرء أن يرى بوضوح أن بعثة الاتحاد الإفريقي الحالية في الصومال، تفتقر إلى الصفات المطلوبة في عمليات حفظ السلام، على الرغم من أنها أقامت وجوداً دولياً مهماً في البلاد.

الأطراف الداخليون والخارجيون المؤثرون

الحكومة الاتحادية الانتقالية

إثر سقوط نظام برّي، تم عقد 13 مؤتمرَ مصالحة وطنياً صومالياً، برعاية واستضافة دوليتين؛ في مسعى لحل الأزمة الصومالية، وقد أسهم مؤتمر المصالحة الرابع عشر الذي عقد في إلدوريت بكينيا، في إقامة الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال عام 2004، بعد عامين من المفاوضات، بقيادة الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وهي هيئة شبه إقليمية، مكونة من كبريات دول القرن الإفريقي،[48] والحكومة الاتحادية الانتقالية، مكونة - بحسب تشكيلها - بموجب الميثاق الاتحادي المؤقت عام 2004، وهي التي تم توسيعها بموجب اتفاقية جيبوتي، من برلمان يضم 550 عضواً: (المادة 29 من الميثاق الاتحادي المؤقت)، ومن الهيئة التنفيذية المؤلفة من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء: (المادة 46).

تم افتتاح برلمان الحكومة الاتحادية الانتقالية في آب/ أغسطس عام 2004، وهو مكون من ممثلين للعشائر، والفصائل المتحاربة الرئيسة المختلفة، وأعضاء الحكومة الوطنية الانتقالية "الفاشلة"، المؤسسة بموجب اتفاقية عرتا عام 2000، وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004، انتخب البرلمان عبدالله يوسف - وهو عقيد سابق في عهد نظام سياد برّي، وزعيم إحدى الجماعات المتمردة التي حاربت نظام برّي، وأحد أمراء الحرب في الصومال، وزعيم إقليم بونتلاند - رئيساً للحكومة الانتقالية، وقام علي محمد غيدي - وهو الذي تم تعيينه رئيساً للوزراء من الرئيس - بتشكيل الحكومة التي أُلفت من مجلس الوزراء، وفي بداية عام 2009، تمت إعادة تشكيل الحكومة بتوسيع عضوية البرلمان إلى 550 عضواً؛

حيث ضم أعضاء تحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي، وتم تعيين الزعيم السابق لاتحاد المحاكم الإسلامية شريف شيخ أحمد رئيساً.

وكان شأن الحكومة كسابقاتها؛ حيث كان عدد خصومها يفوق عدد أنصارها، وقد ضم خصومها أعضاء في الحكومة الوطنية الانتقالية الذين شعروا أنهم قد تم تهميشهم بإقامة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأهم من ذلك كله، زعماء قبيلة الهوية وأمراء الحرب فيها، ممن رأوا أن الكيان الذي تسيطر عليه قبيلة الدارود، يميل إلى اضطهاد قبيلة الهوية والسيطرة عليها، وتصاعد هذا الخوف؛ بسبب إخفاق الحكومة الاتحادية الانتقالية - وخاصة الرئيس السابق - في توزيع المناصب الرئيسة على الزعماء، بدعم كافٍ من قبيلة الهوية، وقد لوحظ في هذا المقام أن «اختيار يوسف، علي محمد غيدي رئيساً للوزراء - وهو طبيب بيطري ليس لديه أي خبرة سياسية أو مؤيدون وأنصار في قبيلة الهوية - وجد فيه كثيرون محاولة لتهميش هذه القبيلة ومنعها من المشاركة»؛[49] وهذا يؤكد حدودَ الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ بوصفها حكومة تمثيلية وشاملة حقاً، والدورَ المستمر لعضوية القبيلة في الصراع الصومالي، لكن التطورات الأحدث عهداً، أظهرت أن الصراع يتبع الانقسام الذي برز داخل صفوف اتحاد المحاكم الإسلامية، ويتم خوضه تحت غطاء الدين، أكثر مما هو تحت غطاء القبيلة، بين المتشددين المعارضين للحكومة الاتحادية الانتقالية أولاً، والحكومة الاتحادية الانتقالية والمعتدلين المؤيدين لها ثانياً.

إن نقطة الضعف الأخرى في الحكومة الاتحادية الانتقالية، هي الاعتماد على دعم قوى خارجية، وبشكل أكثر تحديداً إثيوبيا، وهي دولة يعدها كثير من الصوماليين عدواً قديماً للصومال؛ وهذا راجع إلى الرأي القائل: إن عملية سلام إلدوريت التي ولدت من رحمها الحكومة الاتحادية الانتقالية، كانت بتوجيه ومناورة من إثيوبيا التي كانت ترى في زعامة الحكومة الوطنية الانتقالية تهديداً لأمنها القومي،[50] ويفيد تقرير لمجموعة الأزمات الدولية، أن «الدافع وراء تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية، كان تحالفاً تدعمه إثيوبيا، هو المجلس الصومالي للمصالحة وإعادة البناء، الذي كان يوسف عضواً أساسياً فيه».[51] ولم يكن كثير من الصوماليين، يثقون بالحكومة الاتحادية الانتقالية، وقد مضى بعضهم إلى حد معاملتها؛ بوصفها لعبة في أيدي لاعبين خارجيين، وخاصة: إثيوبيا، والولايات المتحدة.

وبعد توسيع الحكومة أوائل عام 2009 أيضاً، ظلت تعتمد في بقائها على الدعم الخارجي، وهي تحافظ على وجودها الضعيف في الصومال؛ لا بشيء إلا وجود بعثة أميصوم التي ثبت أنها شريان الحياة بالنسبة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، ولعل أشد مظهر لنقاط الضعف لدى هذه الحكومة عدم وجودها في الصومال، فقد كانت - بالأحرى - حكومة في المنفى، وقد تمت عملية السلام، وهي التي قادت إلى تشكيل الحكومة وقيامها بشكل نهائي خارج الصومال، ولم تنتقل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال، إلا في حزيران/ يونيو عام 2005، غير أن الأوضاع في مقديشو كانت أخطر من أن تسمح للحكومة بإثبات وجودها في العاصمة؛ ولم يكن ذلك ناتجاً من استمرار انعدام الأمن في العاصمة فحسب، بل لأن مقديشو كانت تحت سيطرة أمراء حرب معارضين للرئيس السابق أيضاً؛ ومن ثم تم اتخاذ قرار بإقامة مقر للحكومة في مدينة جوهر، وأصبحت مدينة بيدَوا - وهي التي عقد برلمان الحكومة الاتحادية الانتقالية فيها أول جلسة له على التراب الصومالي في شباط/ فبراير عام 2006 - قاعدة للبرلمان، إلى أن تم طردهم منها، على يد مقاتلي حركة الشباب أوائل عام 2009.

وبعد الانتقال إلى الصومال كذلك، لم تمارس الحكومة الاتحادية الانتقالية أي سيطرة على معظم أجزاء الصومال، وحُصر وجودها في مدينتين فقط، والحقيقة أن هذه الحكومة لا تسيطر على أي أراضٍ في الصومال، ولم تنجز أي تقدم حتى بعد توسيعها، سواء في تأسيس الهياكل الحكومية، أو في مد نطاق سلطتها على المستوى المحلي، وهي في مدينة بيدوا أيضاً، كانت بمنزلة ضيف، على حين كانت مجموعة متنوعة من الزعماء المحليين - ومنهم: الرجل القوي محمد إبراهيم حبسادي - تمارس سيطرة مختلفة مستقلة تماماً عنها، وأحياناً في صراع مباشر ضدها؛[52] وهذا أيضاً يكشف لنا أن هذه الحكومة تفتقر إلى القدرة المؤسساتية الضرورية التي تسمح لها بممارسة سلطتها في البلاد؛ فهي «لا تملك خدمة مدنية تؤدي وظائفها، كما أن مجلس الوزراء لا يضم وزراء يشرف عليه، وليس له ميزانية»،[53] وتفتقر الحكومة أيضاً، إلى سيطرة كافية على قواتها الأمنية المختلفة؛ وهي: الشرطة الوطنية، والجيش، وشرطة مدينة مقديشو، وجهاز الأمن الوطني، والمفترض أن تكون خاضعة لسلطتها، ومما فاقم نقاط الضعف المختلفة للحكومة الاتحادية الانتقالية: الصراعات على السلطة داخل الحكومة نفسها، ولاسيما بين الرئيس السابق عبدالله يوسف ورئيس وزرائه.

انتخب البرلمان الصومالي الموسع، أواخر كانون الثاني/ يناير عام 2009، شريف شيخ أحمد، من تحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي، رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية، وعلى الرغم من كثرة الاختلافات الإيجابية بين حكومة الوحدة الوطنية الحالية برئاسة شريف شيخ أحمد، وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية من حيث الدعم الداخلي والدعم الخارجي، فإنها - مع ذلك - تعاني الكثير من المشكلات التي قوضت الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ إذ ماتزال حركة الشباب تعارضها، وهي أقوى قوة عسكرية تتمتع بالسيطرة على معظم أجزاء الصومال - ومنها أجزاء من مقديشو - ويتعين عليها أيضاً، أن تواجه المعارضة من إقليم بونتلاند؛ بسبب فكرة أن الدارود ليس لهم تمثيل كافٍ في حكومته، وعلى الرغم من التأييد الذي تحظى به الحكومة داخل البرلمان الجديد، فإن هذا البرلمان عرضة للانقسامات، والأمر الأهم هو أن الحكومة تواجه تحدياً هائلاً؛ للدفاع عن بقائها ضد الهجوم العسكري المتسم بالإصرار من حركة الشباب؛ وهو الذي يهدف إلى إطاحتها.

ربما لا يكون الجانب الأقوى في الحكومة الاتحادية الانتقالية - مقارنة إلى الحكومات السابقة الأخرى - كامناً في مدى شرعيتها، وتأييدها داخل الصومال، أو في التماسك داخل هياكلها؛ فهي لا تحظى بأي ميزة من هذه الميزات، بل تكمن قوتها في اعتراف المجتمع الدولي بها؛ بوصفها الحكومة الشرعية للصومال، وفي الدعم الذي تتمتع به من أطراف مؤثرين؛ مثل: إثيوبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من نقاط ضعفها الكثيرة، فإن مجلس الأمن الدولي، والاتحاد الإفريقي يواصلان تأكيد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية هي السبيل الوحيدة؛ لتحقيق السلام، والأمن في الصومال.

لقد بدا أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، اكتسبت قوة إضافية محدودة، بتوسيع تركيبتها؛ لتشمل أطرافاً جدداً مختلفين، وبصورة خاصة تحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل جيبوتي الذي يعد طرفاً في اتفاقية جيبوتي المبرمة في حزيران/ يونيو عام 2008، وفي الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت في جيبوتي، ابتداءً من 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، أبرم الطرفان صفقة لتقاسم السلطة؛ وتقضي هذه الصفقة الجديدة، تخصيصَ 200 مقعد من مقاعد البرلمان لتحالف إعادة تحرير الصومال، و75 مقعداً للمجتمع المدني، بمن فيه من النساء ومجتمع الأعمال والمهجرين؛[54] وقد أسهمت هذه الاتفاقية في إطالة العمر

الزمني للحكومة الاتحادية الانتقالية، بتمديد فترة ولايتها - وهي التي كانت ستنتهي في كانون الثاني/ يناير عام2009 - مدة عامين آخرين، وعلى الرغم من عدم تحقق التوقعات الأولى بأن يسهم توسيع الحكومة وانتخاب رئيس جديد في زيادة شرعية الحكومة وتحسين الوضع الأمني، فإن الحكومة الموسعة حديثاً، بزعامة شريف شيخ أحمد، تحظى بحظ أفضل من سابقتها، أما على صعيد حفظ السلام والمضي أكثر في عملية حفظ السلام، فإن وجود الحكومة الاتحادية الانتقالية - ولاسيما في شكل أكثر شمولاً وتماسكاً - يعد بالغ الأهمية؛ لأنه يقدم إلى المجتمع الدولي، هيكلاً مستقراً وأكثر شرعية للتعامل وإياه، برغم عيوبه، ولكن بالنظر إلى الظروف السائدة، ينبغي أن تُغير أمور كثيرة، قبل أن تتماسك الحكومة الجديدة، ويُحسن الوضع الأمني.

اتحاد المحاكم الإسلامية/ تحالف إعادة تحرير الصومال/ حركة الشباب

طوال أكثر من 15 عاماً، كان أمراء الحرب وميليشياتهم وزعماء عشائرهم، الأطرافَ المسيطرين في الحلبة السياسية الصومالية التي كانت تتصف بالخروج على القانون، وانتشار القتال، والإجرام، والفوضى، وساد هذا الوضع حتى عام 2006، وهو العام الذي شهد بروز قوة جديدة في الصومال، عرفت باسم "اتحاد المحاكم الإسلامية"؛ بوصفها طرفاً قوياً يحسب له حساب.

كانت بداية اتحاد المحاكم الإسلامية بسيطة؛ فقد تم تشكيله في الأصل؛ بوصفه استجابة من المجتمع المدني، بما فيه من قطاع الأعمال؛ للخروج على القانون الذي شاع في الجنوب الأوسط من الصومال، بعد انهيار الدولة عام 1991. وكما أوضح جيري سوارت Gerrie Swart، فقد «كانت هذه في الأساس مبادرات محلية؛ تهدف إلى توافر درجة من القانون والنظام في وضع فوضوي».[55] لقد بدأت المحاكم الشرعية وضعها؛ بوصفها أجهزة قضائية مختصة بالجرائم، و«تطورت فأصبحت تقدم التعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة»،[56] وكانت أهميتها السياسية محدودة حتى عام 2006.

أسهمت تطورات مختلفة، حدثت في البلاد عام 2006، في تحويل اتحاد المحاكم الإسلامية وجناحها العسكري "الشباب"، إلى وضعها العسكري الحالي في الصومال؛

وكان من بواكير هذه التطورات: الدرجة العالية من القوة والاستقلالية؛ وهما اللتان اكتسبتهما المحاكم مع عشائرها،[57] أما على الصعيد الخارجي، فقد أثار ذلك مخاوف من أنه يمكن أن يؤدي إلى نشوء نظام في الصومال، يشبه نظام طالبان، وكان من أهم التطورات التي سببت بروز المحاكم، إقامة تحالف تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، بين زعماء الميليشيات العشائرية، ممن كانوا يسعون لاعتقال ناشطين مشتبه بهم من القاعدة، ويعتقد بأنهم يتمتعون بملاذ آمن في مقديشو، في حماية الإسلاميين المتشددين،[58] وكانت هذه المجموعة ستواجه تأثيراً ملحوظاً، اكتسبته المحاكم داخل الصومال؛ وقد أدت محاولة هذا التحالف المدعوم أمريكياً – وهو المعروف بـ "التحالف لاستعادة السلام ومكافحة الإرهاب" لقمع الإسلاميين – إلى صدام ضد الإسلاميين المحليين والمحاكم، وقد منيت الميليشيات العشائرية التابعة لـ "التحالف لاستعادة السلام ومكافحة الإرهاب" في هذا الصدام، لهزيمة منكرة خلال بضعة شهور؛ الأمر الذي أدى إلى سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو وأغلب مناطق جنوب الصومال ووسطه، منذ حزيران/ يونيو عام 2006، إلى أن تم طردها على يد القوات الإثيوبية.

وفي خلال مدة الشهور السبعة التي سيطرت فيها أفراد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب الصومال ووسطه، سجل لهم كثيرون ميزة إحلالهم درجة من الأمن والنظام وإخضاع جنوب الصومال ووسطه، لسلطة واحدة، وقد أكسبتهم هذه الإنجازات، تأييداً شعبياً واسع النطاق، بدرجة معقولة وسط السكان الذين ملّوا الحرب، في مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب الصومال ووسطه.

لكن اتحاد المحاكم الإسلامية لم يكن حركة إسلامية فحسب، بل كان له قاعدة عشائرية قوية، ولاسيما في قبيلة الهوية، ويصفه تقرير مجموعة الأزمات الدولية: أنه «على الرغم من أنه – قبل كل شيء – يعد حركة إسلامية، فإنه أيضاً مظهر من مظاهر المصالح والمقاومة لدى قبيلة الهوية»،[59] أضف إلى ذلك أن اتحاد المحاكم الإسلامية لم يكن قوة متماسكة، بل كان تحالفاً مخلخلاً، بين قوى مختلفة، تبنت توجهات ومصالح سياسية ودينية واقتصادية مختلفة،[60] وقد تضمن «أشخاصاً تقدميين اعتنقوا القيم الديمقراطية، وانتهازيين

استخدموا سلطة المحكمة؛ لتعزيز موقفهم، وسلفيين محافظين اجتماعياً، تركز أجندتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...، وأشخاصاً يريدون قيام دولة إسلامية، ولكنهم لا يدعون إلى العنف، وجهاديين».[61]

ومن بين الشخصيات الرئيسة في قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية، قوميون إسلاميون متشددون، وسلفيون محافظون، ومنهم أناس ادعوا أن لهم صلات بتنظيم القاعدة، وأن لهم تاريخاً في قيادة الجماعة الإرهابية التي كانت ناشطة في الصومال في تسعينيات القرن الماضي، وهي الاتحاد الإسلامي، غير أن نقطة الضعف الخطيرة لدى اتحاد المحاكم الإسلامية، هي – في الواقع – سيطرة مثل هؤلاء العناصر المتشددين داخل قيادة الحركة، وترجع أسباب سقوطها من السلطة إلى هذا الأمر، من وجوه مهمة.

لقد أضفى الانتصار العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية، الجرأة على عناصر من قيادتها فارتفعت أصواتهم، وراحوا يدلون بتصريحات راديكالية، ويطبقون قوانين إسلامية صارمة، تتصل بالآداب العامة، وأعلن هؤلاء الزعماء المتشددون – وهم الذين كان يمثلهم حسن ضاهر عويس: (وهو إرهابي – بحسب تصنيف الولايات المتحدة – وزعيم جماعة إرهابية تعرف باسم "الاتحاد الإسلامي"، ومحارب قديم من حرب أوجادين ضد إثيوبيا) – الجهاد ضد إثيوبيا، كما أقاموا علاقات وثيقة بالجماعات المتمردة المعارضة للحكومة الإثيوبية، ودعموها، والأمر الأهم: هو أنهم طالبوا بتحرير المنطقة الصومالية في إثيوبيا، منادين بالصومال الكبير، وبهذه التصريحات، وبإقامة تحالف أوثق وعدو إثيوبيا الرئيس: إريتريا التي – كما يقول منخاوس Menkhaus – «كانت حريصة على استخدام اتحاد المحاكم الإسلامية في شن حرب بالوكالة»، قام عويس ورفاقه المتشددون، «بفعل كل ما استطاعوه؛ لإشعال حرب ضد إثيوبيا، وأواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2006، حصلوا على رغبتهم»،[62] وقد اتخذوا إجراءات أيضاً؛ لتطبيق الإسلام المحافظ، ويوضح بورباكي Bourbaki، قائلاً: «إن العناصر المتشددين في اتحاد المحاكم الإسلامية ارتكبوا انتهاكات رئيسة ضد الحريات المدنية وحرية التعبير والترفيه الشعبيين... فقد منعوا مجموعات من مشاهدة مباريات كرة القدم، وأغلقوا المسارح التي افترضوا أنها تعرض

أفلاماً "إباحية"»،[63] وحظروا - أيضاً - المنشِّط الشائع في أجزاء أخرى من القرن الإفريقي وهو المسمى "القات"؛ وقد أسهم رفضهم التعاون والسلطات الأمريكية في تسليم الناشطين من عناصر القاعدة والإرهابيين المشتبه فيهم، في جعل الولايات المتحدة تتهم اتحاد المحاكم الإسلامية بالاتجاه إلى إقامة دولة على غرار دولة طالبان.

وعلى الرغم من أن أفراد اتحاد المحاكم الإسلامية، فقدوا السيطرة التي كانوا يتمتعون بها على معظم مناطق جنوب الصومال ووسطه ومقديشو، بعد الهجوم الإثيوبي في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006، فإنهم لم يسحقوا تماماً، فقد أعادوا تشكيل أنفسهم باسم تحالف إعادة تحرير الصومال، مستخدمين إريتريا قاعدة لهم، إلى أن انقسموا إلى فصيلين في منتصف عام 2008، إثر انتقال الجماعة التي يقودها شريف شيخ أحمد، إلى جيبوتي؛ للمشاركة في عملية سلام جيبوتي، ويتمتع تحالف إعادة تحرير الصومال - فصيل إريتريا، بصلات وثيقة بالحركة المتمردة الرئيسة المسماة "الشباب"؛ وهي الجناح العسكري الإسلامي المتشدد لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي حقق شهرة سياسية خاصة، إثر النصر العسكري الإثيوبي على اتحاد المحاكم الإسلامية.

يتعين على الحكومة، أن تواصل - كما يتضح من الشرح الموجز السابق حول نجاح اتحاد المحاكم الإسلامية وصعوده، وعملية جيبوتي - التركيز فقط على أمراء الحرب المكروهين الذين يزدادون ضعفاً؛ لكي تحقق الشرعية ولكي تنجح عملية السلام، وعليها أن تتبنى قطاعات أخرى من المجتمع الصومالي، وأن تستقطبها، وأن تنطلق من الاستراتيجيات التي يستخدمها اتحاد المحاكم الإسلامية، في تشجيع الدعم المالي والدعم المادي، وتوفيرهما للأطراف المحليين؛ لتأمين الخدمات التي حرم منها الصوماليون فترة طويلة، ومن الضروري أيضاً، أن تتحول الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى حكومة وطنية بصورة حقيقية شاملة، توفر تمثيلاً حقيقياً للعشائر المختلفة، وخاصة قبيلة الهوية، وإلا فـ «ستواجه مقاومة مستمرة من السواد الأعمّ في القبيلة، وتحرمها من الوصول إلى معظم مناطق مقديشو وأجزاء من وسط الصومال»؛[64] وإذا أريد لعملية سلام جيبوتي أن يكتب لها النجاح، فمن الضروري أن يتم إقناع عناصر اتحاد المحاكم الإسلامية: (تحالف

إعادة تحرير الصومال – فصيل إريتريا)، غير المشاركين في عملية السلام هذه، وحركة الشباب أيضاً؛ لكي يشاركوا فيها، وينبغي للرئيس شريف شيخ أحمد، أن يركز على كسب تأييد هؤلاء الأطراف الصوماليين الفاعلين، بالدبلوماسية والتفاوض، لا بالوسائل العسكرية، ولا يجوز أن تترك حكومته أي سبيل ممكنة؛ لإقناع كل الفصائل الصومالية الراغبة في نبذ العنف والتطرف، بأن تكون طرفاً في عملية السلام، وفي هذا الخصوص، فإن من المؤسف أن تخفق حكومة شريف شيخ أحمد، في أيامها الأولى، في إطلاق حوار وطني، كان متوقعاً أن يشمل كل الأطراف الصوماليين؛ وهذا يثير شكوكاً حول احتمال كونها ستثبت أنها مختلفة عن حكومة الرئيس السابق عبدالله يوسف، أو لا.

الأطراف الخارجيون

ثمة عامل آخر مثير للتعقيد يتعين على المشاركين في صنع السلام وحفظه أن يواجهوه، وهو الأبعاد الخارجية للصراع، والأطراف الخارجيين المتورطين فيه، وهذا بُعد من أبعاد الصراع يتمتع بالأهمية نفسها، ولم يحظَ باهتمام كافٍ، غير أنه يلعب دوراً مهماً في الصراع الجاري؛ ويُعزى البعد الخارجي للصراع وانخراط أطراف خارجيين فيه إلى ثلاثة عوامل على الأقل: الأول، وهو الذي أشرت إليه آنفاً، وهو القلق الأمني الذي يثيره الصراع في الصومال لبعض جيرانه، وخاصة إثيوبيا، والثاني، هو الصراع بين الدول المختلفة للسيطرة على القرن الإفريقي، والثالث، وجود الحرب على الإرهاب.

وثمة تاريخ طويل من الصراع بين إثيوبيا والصومال؛ مثل: الصراع حول إقليم أوجادين في إثيوبيا؛[65] فقد خاض البلدان حرباً مُرّة عام 1977، مُني فيها الصومال بالهزيمة، وكانت العلاقة بين الدولتين محفوفة بالمشكلات؛ إذ كان يعتقد بأن الصومال كان يؤوي حركات التمرد التي كانت تحارب حكومة أديس أبابا، وكان هذا يتعلق تحديداً بالجبهة الوطنية لتحرير أوجادين، والجبهة الوطنية لتحرير الصومال الغربي، وهما حركتا التمرد الناشطتان في إقليم أوجادين بإثيوبيا، وبالإضافة إلى ذلك، ألقت إثيوبيا مسؤولية الهجمات بالقنابل التي وقعت في أديس أبابا في التسعينيات على الاتحاد الإسلامي، وهو منظمة إرهابية كانت ناشطة في الصومال، وزعيمها هو عويس، لقد عانت إثيوبيا هجمات

إرهابية مختلفة، ونفَّذت عمليات عسكرية مكرورة داخل الأراضي الصومالية، وشددت قبضتها على الجماعات المتمردة التي كانت تقوم بعملياتها من الحدود الصومالية، وكانت السلطات في أديس أبابا أيضاً، تخشى أن تعمد القوى المنافسة الإقليمية والعدوة؛ ومنها: مصر، وإريتريا، إلى استغلال الوضع القائم في الصومال؛ لتجنيد أطراف صوماليين لديهم الاستعداد لتقويض الاستقرار في إثيوبيا.

تصاعدت هذه المخاوف الأمنية، في سياق صعود اتحاد المحاكم الإسلامية الذي أقام علاقات وثيقة، بحركتي التمرد اللتين كانتا تخوضان صراعاً مسلحاً؛ لفصل أوجادين عن إثيوبيا، وذكرت تقارير أيضاً، أن اتحاد المحاكم قدم الدعم إلى هاتين المنظمتين وإلى مجموعة التمرد المسلحة الرئيسة في إثيوبيا "جبهة تحرير أورومو"، وفي غمار إقدام إثيوبيا على طرد اتحاد المحاكم الإسلامية من الصومال، ادعت المنظمتان – في مناسبات كثيرة – أن قوات الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين، والجبهة الوطنية لتحرير الصومال الغربي، «قامت بعمليات ضد القوات الإثيوبية، وهي في طريقها إلى الصومال؛ دليلاً على تضامنها واتحاد المحاكم»،[66] وكان الدعم الذي قدمه اتحاد المحاكم الإسلامية إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، أكثر إزعاجاً للسلطات في أديس أبابا، ويعتقد – عموماً – بأن هذه الجبهة، يمكنها أن تستخدم أي دعم؛ لشن هجمات قد تقوض الاستقرار في إثيوبيا.

لقد أرسلت إثيوبيا – كما ذكرنا سابقاً – قواتها إلى الصومال، وطردت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية من المناطق التي كانت تسيطر عليها؛ رداً على إعلان اتحاد المحاكم المدعومة من إريتريا، الجهاد وطلب الحكومة الاتحادية الانتقالية حمايتها من الطرد على يد قوات اتحاد المحاكم، ولكن النجاح الذي أحرزته إثيوبيا، لم يؤدِّ إلى تثبيت الحكومة الاتحادية الانتقالية كما هو متوقع، كما أنه لم يؤدِّ إلى سلب القدرة تماماً من اتحاد المحاكم الإسلامية، وهو – أيضاً – لم يعالج تماماً، التهديد الذي شكله ذلك على إثيوبيا، بل تبعه نهوض حركة تمرد يقودها ما كان يشكل الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية، وهو يعرف بحركة الشباب التي شنت حرب تمرد على قوات إثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية؛ ونتج من ذلك قتال دموي، على نطاق لم يكن مشهوداً في الصومال منذ

تسعينيات القرن الماضي؛ وأخفقت إثيوبيا في احتواء هجمات حركة الشباب على قواتها، والمشاعر المعادية لإثيوبيا التي أوقدتها بين صفوف الصوماليين، وأصيبت بخيبة الأمل؛ بسبب الاقتتال داخل القوات الحكومية، وإخفاق المجتمع الدولي في دعمها؛ فقررت الانسحاب من الصومال، ضمن إطار عملية جيبوتي.

وعلى الرغم من أن هذا، بعث الأمل في إبرام تسوية من خلال المفاوضات، فقد أعلن "الشباب" أنهم سيواصلون هجماتهم العسكرية، ضد جميع القوات الأجنبية الموجودة في البلاد، ويسيطر الشباب على معظم أجزاء الصومال، ويبدون مصممين على الأخذ بزمام السيطرة على الصومال كله عسكرياً، وقادرين عليه؛ ونتيجة لذلك فإنهم غير مستعدين للسماح باستخدام وجود بعثة أميصوم؛ لإقناعهم بالتفاوض حول صفقة سياسية مع الحكومة الاتحادية الانتقالية العاجزة عن أداء وظائفها، وهي المعترف بها - مع ذلك - دولياً، ومع قوات التحالف؛ وهذا أيضاً، يبعث رسالة إلى الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي؛ مفادها: عدم الترحيب بمبادراتهم لتوسيع "أميصوم"، أو إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتحل محلها، وإذا كان سيتم إقناع "الشباب" بالسماح باستمرار وجود "أميصوم"، والمشاركة في عملية سلام جيبوتي، فإنه من غير المتوقع أن تنجو "أميصوم"، من هجمات حرب العصابات التي أحبطت القوات الإثيوبية، إلى أن انسحبت تماماً في نهاية الأمر أواخر عام 2008، وشهر كانون الثاني/ يناير عام 2009، وقد تُعرَّض لأضرار بالغة. ومادام قد ثبت مرة أخرى، عدم جدوى الخيار العسكري، فيفترض بالاتحاد الإفريقي، وأعضاء المجتمع الدولي - ولاسيما ممن لديهم نفوذ لدى حركة الشباب - أن يفعلوا كل شيء؛ لئلا تقف جماعة "الشباب" عن استهداف "أميصوم" فحسب، بل ليأتوا إلى طاولة المفاوضات أيضاً، وينبغي تدعيم هذا أيضاً، من خلال تعزيز بعثة أميصوم؛ لا من خلال تخفيضها إلى حجمها الوارد في التفويض الممنوحة إياه فحسب، بل بتجهيزها بالإمدادات والموارد اللازمة أيضاً.

إن الانسحاب الإثيوبي أوجد دينامية إيجابية لعملية سلام جيبوتي، وينبغي - في الواقع - ملاحظة أن الانسحاب الإثيوبي يشكل جزءاً من تنفيذ هذه العملية، وعلى الرغم

من سحب إثيوبيا قواتها من الصومال، فإنها سوف تظل طرفاً مهتماً في الصراع الصومالي، وينبغي مراعاة مصلحتها وإسهامها في عملية سلام جيبوتي، ومع هذا فإن مشاركتها في عملية السلام - مهما تكن ضرورية - ربما لا يكون لها دوماً أثر إيجابي في المساعي الرامية إلى تحقيق السلام في الصومال، ويُلخص التحدي أمام عملية جيبوتي، بكيفية إحلال التوازن الصحيح بين الحاجة إلى تحقيق السلام في الصومال والتصدي للمخاوف الأمنية الإثيوبية، بما يرضي الحكومة في أديس أبابا.

كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية قلق أضيق نطاقاً؛ دفعها إلى المشاركة في الصراع الصومالي، وهو يتعلق بالحرب على الإرهاب؛ إذ إن الحكومة الأمريكية، أدرجت اسم حركة الشباب ضمن المنظمات الإرهابية، وهي تعتقد بأن هناك عناصر من "القاعدة"، حظوا بحماية الإسلاميين في الصومال، كما عبرت أيضاً، عن قلقها من تطلع الإسلاميين المتشددين إلى إقامة دولة إسلامية، تطبق الشريعة الإسلامية بصرامة، وهي تخشى أن يؤدي ذلك إلى قيام نظام في الصومال يشبه نظام طالبان؛[67] ولذلك ركزت سياستها على عزل حركة الشباب، ونزع الشرعية عنها، وعدم جعلها مشتركة في مبادرات السلام الجارية، وهذا التركيز الضيق على الإرهاب، لا يتوافق غالباً والعملية السياسية، بل تكون له آثار مقوضة لها.[68]

لعل الأمور تتحسن نحو الأفضل، مع حلول إدارة باراك أوباما الجديدة، محل إدارة الرئيس جورج بوش التي أحدثت كثيراً من الاستياء،[69] ومن المأمول أن تتم متابعة السياسة الأمريكية في الحرب على الإرهاب من دون أن تعرض للخطر - إن لم تنسجم - ومجمل متطلبات إرساء السلام والأمن في الصومال؛ الأمر الذي يعد مطلباً أساسياً في معالجة جميع القضايا الأخرى؛ ومن ذلك: التهديد الذي يمثله الإرهاب، والقرصنة في الصومال؛ ويستتبع هذا، أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لعملية سلام جيبوتي ولحكومة الوحدة الوطنية برئاسة شريف شيخ أحمد، ويمكن وصف أسلوب الولايات المتحدة - كما يدل عليه التأييد الذي عبرت عن أنها ستقدمه إلى حكومة الوحدة، في أثناء تقديمها التهاني للرئيس المنتخب حديثاً[70] - بأنه قد تحوَّل في هذا الاتجاه، وثمة إجراء أكثر

واقعية في هذا الاتجاه، وهو أن تعيد الولايات المتحدة النظر في إدراج حركة الشباب على قائمة المنظمات الإرهابية؛ وبالنظر إلى أن الحرب على الإرهاب ماتزال تشغل حيزاً مهماً في سياسة أوباما الخارجية، فإن دعم الولايات المتحدة، عمليةَ السلام ستعتمد على التزام حكومة الوحدة احتواءَ التطرف، والتزام حركة الشباب نبذَ العنف، والتعاون والجهود الرامية إلى اعتقال الإرهابيين المشتبه فيهم.

الاستنتاجات والتوصيات

من الواضح إجمالاً، أنه إذا كان لعملية جيبوتي أن تحرز تقدماً، وتعالج بصورة شاملة جميع جوانب الصراع في الصومال، فإن الحاجة تدعو إلى مشاركة دولية قوية وإيجابية مستمرة في الصومال، من جميع الأطراف الدوليين المؤثرين؛ ومنهم: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومع أخذ معارضة حركة الشباب عمليةَ جيبوتي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بالحسبان، فإن الرأيَ القائلَ: إن «المجتمع الدولي يمكن – بل يجب – أن يظهر مستوى من التصميم، أعلى مما لدى المتحاربين السابقين»،[71] واردٌ هنا على وجه الخصوص؛ فانخراط المجتمع الدولي ذاك، يشجع الصوماليين جميعاً، على إقامة سلام دائم في بلدهم والمنطقة، ويدفعهم إلى دعم الجهود الرامية إليه، والمشاركة فيها، أضف إلى ذلك، أنه لولا هذا المستوى من المشاركة الدولية التي تسخّر دعم أعضاء المجتمع الدولي وتوسعه، لما كان في الإمكان المحافظة على درجة التفاؤل، إزاء عملية جيبوتي وحكومة الوحدة، وكان بالإمكان أن تضيع احتمالات تسوية الصراع أيضاً، مرة أخرى.

وفي الوقت الذي يفترض فيه أن يتم التركيز على تحقيق وقف إطلاق النار، وجعل حركة الشباب مشتركة في عملية السلام، وترسيخ دور القوة الدولية الموجودة في الصومال وتأثيرها، من الضروري أيضاً، توجيه الجهود؛ لتخفيف معاناة ملايين الصوماليين، ولمتابعة استخدام أسلوب متشعب؛ لمعالجة الأبعاد المختلفة للصراع، وفي هذا الخصوص، ينبغي – إلى جانب العمل على تحقيق تسوية شاملة ومبادرات لبناء الدولة – بذل جهد

مماثل؛ لتشجيع اتخاذ مبادرات جديدة، وترسيخ المبادرات المحلية القائمة؛ لتوفير سلع وخدمات أساسية، ويجب - أيضاً - تقدير المؤسسات التقليدية؛ ومن ذلك: الدور الذي يلعبه العاملان العشائري والديني؛ ومن ثم تسخيرهما على نحو مناسب، أما إزاء ما يتعلق بوقف القتال الدائر، فإن المرء يلحظ أن المشاركة الخارجية قد تكون أشد عوامل التعقيد؛ وهذا البعد يتطلب عملاً مساوياً ما تتطلبه الأبعاد الداخلية للصراع، إن لم يكن يتطلب أكثر منها.

إن الجهود الجارية لصنع السلام والمحافظة عليه، تتميز عموماً بالخبرة المستقاة من خلال الوقائع الراهنة وديناميات الصراع، وتقتضي ضرورات إرساء السلام في الصومال كذلك، أن يكون للأسباب الجذرية والعوامل المسهمة، تأثير في الجهود الرامية إلى صنع السلام، وأداء عمليات السلام في الصومال؛ وقد دلّت هذه الدراسة بالتوضيح، أن تقدير كل جوانب الصراع الصومالي، وتحليل انعكاساتها كلها على عمليات السلام، ومساعي حفظ السلام، بصورة شاملة ومفصلة، أو بأخذ كل قضية وحدها، أمور تعد شيئاً حاسماً في الاستجابة للأزمة الصومالية، بشكل فعال وبصورة شاملة.

وبناءً على المناقشات التي وردت في الفقرات السابقة، نوصي بما يأتي:

إزاء ما يتعلق بصنع السلام:

- يجب توسيع نطاق عملية جيبوتي؛ لتشمل أطرافاً صوماليين فاعلين، ليسوا حالياً طرفاً في عملية السلام؛ ونعني بشكل خاص جماعة الشباب القوية عسكرياً، وكذلك جماعات المعارضة الأخرى، وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن تكتفي حكومة الرئيس شريف شيخ أحمد، الجديدة، بالدعوة إلى مفاوضة حركة الشباب والترحيب بها، بل ينبغي - أيضاً - أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بالاتصال بالزعماء المعتدلين في حركة الشباب للمشاركة في عملية السلام؛ وهذا يتطلب اللجوء إلى الإقناع والاستفادة من الزعماء الدينيين وشيوخ القبائل، والدول ذات التأثير في قيادة الشباب كذلك.

- ينبغي أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر في إدراجها العام، حركة الشباب ضمن المنظمات الإرهابية.

- مادام التفاوض هو السبيل الوحيدة لحل الصراع الصومالي، فالمفترض أن توافق حركة الشباب أيضاً، على المشاركة في العملية السلمية، ويجب أيضاً، أن تنبذ العنف وتتخلى عن انتهاكاتها حقوقَ الإنسان، وتقف عن الأعمال العدائية ضد حكومة الوحدة وقوات بعثة أميصوم، ونبذ التطرف كذلك.

- لا ينبغي أن تُقصر عملية السلام على التعامل والأزمة الحالية في جنوب الصومال ووسطه، بل ينبغي أن تعالج على نحو شامل، الوضع في مناطق أخرى من الصومال أيضاً، ومن المهم في هذا الجانب، أن تدخل في المعادلة الوضع المستقبلي، والعلاقات في المناطق المستقلة والمستقرة نسبياً من الصومال؛ وأبرزها: جمهورية أرض الصومال، وإقليم بونتلاند، وهما اللذان أعلنا استقلالهما ذاتياً.

- وبالإضافة إلى التركيز على المصالحة، أو التسوية السياسية بين زعماء الفصائل، يجب توجيه الاهتمام لبناء المؤسسات، وإقامة حكومة وطنية؛ بوصف ذلك جزءاً من جهود السلام ضمن عملية جيبوتي، وينبغي أن تكون هناك ترتيبات للتصدي لقضايا جوهرية تتعلق ببناء السلام، وتعالج مشكلات عدم المساواة بين قطاعات الصوماليين المختلفة، وإعادة بناء الهياكل اللازمة؛ لتزويد الصوماليين بالسلع والخدمات، وإطلاق عمليات مصالحة، تعالج سنوات طويلة من الشكوك والعداء بين العشائر المختلفة، والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وانهيار القانون والنظام، والقضايا المتعلقة بالمعيشة والتحول الاقتصادي.

- لضمان دعم الدول المجاورة، يجب أن تراعي عملية سلام جيبوتي، المخاوف الأمنية لتلك الدول كذلك، وفي هذا الخصوص، يجب أن يشكل نبذ التطرف والإرهاب، والاعتراف – كذلك – بسيادة إثيوبيا على أوجادين، وتأكيد ذلك، جزءاً من اتفاقية جيبوتي، إلى جانب الضمانات الدولية.

- لاحتواء حالة انعدام الأمن في جنوب الصومال ووسطه، ولإقامة وجود لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة شريف شيخ أحمد، وللمجتمع الدولي؛ ومن ذلك: الأمم المتحدة، ينبغي أن تتصل الحكومة الجديدة بالأطراف الأساسيين في المنطقة، وهي تشمل مؤسسات الأعمال، وزعماء العشائر، والهيئات الدينية، كما ينبغي أيضاً، أن تقوم الحكومة – بدعم من المجتمع الدولي – بتهيئة الظروف لإمداد المناطق المتضررة بالمساعدات الإنسانية، وبالضرورات، والخدمات الأساسية، ويجب أن تقوم حكومة الرئيس شريف شيخ أحمد، بالتعاون والأطراف الفاعلين المحليين الذين يمكنهم تقديم الخدمات الأساسية والضرورية.

- لا يجوز أن يستمر المجتمع الدولي في المشاركة في الصومال فحسب، بل عليه أن يتأكد من أن تلك المشاركة أكثر متانة وتنسيقاً، وينبغي أن يعمل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة: (أحمد ولد عبدالله)، من خلال دعم جميع الدول والمنظمات الدولية التي تتمتع بمصالح خاصة، وبخبرات، ونفوذ، ويجب أن يستمر مجلس الأمن الدولي في الاهتمام بقضية الصراع الصومالي، وضمان امتناع الأطراف الخارجيين، عن إعاقة عملية السلام، ولو كانوا لا يؤيدونها.

وإزاء ما يتعلق بحفظ السلام:

- تتطلب طبيعة الصراع في الصومال قوة حفظ سلام قوية، أما الآن فإن القدرات العسكرية لأميصوم، تعد غير كافية لدعم العملية السلمية، وردع الأطراف المسلحين عن إفساد العملية، أو إعاقتها.

- هناك مساران أمام المجتمع الدولي للعمل على تصحيح هذا الوضع: أولهما، أن يتم الإسراع بإرسال قوات إضافية إلى الصومال، بحيث تصل إلى الحجم الوارد في التفويض، وثانيهما، أن تقوم الأمم المتحدة – إلى جانب المسار الأول – باتخاذ الترتيبات اللازمة، لتبديل بعثة للأمم المتحدة حسنة التجهيز والتمويل بأميصوم، وبأعداد قوات كافية في الصومال، وسيكون من النفاق أن يستمر المجتمع الدولي في

وضع قوة بحرية قوية؛ لمحاربة القرصنة مقابل الساحل الصومالي، في الوقت الذي يخفق فيه، إزاء مثل هذه البعثة.

- إلى جوار المسارين المذكورين للعمل، لا يجوز أن يُقصر تفويض مثل هذه العملية، على دعم عملية السلام، بتأمين الحماية للمؤسسات الوطنية العاجزة عن أداء وظائفها، بل ينبغي أن تشمل المسؤولية، والقدرة على الاستجابة للاحتياجات الأمنية والإنسانية للمدنيين المتضررين من الصراع، وموجة الجفاف التي أصابت المنطقة، ويجب أن يتوافر بقوة في العملية أيضاً، عنصرا تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ بإجراء تحقيقات، وإعداد تقارير حول الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والتصميم والتنفيذ لعملية إصلاح للقطاع الأمني، وتطوير طرائق؛ لتصحيح ثقافة الإفلات من العقاب، وتعطيل القانون والنظام، ومن المهم في هذا الخصوص، تحديد دور الإجراءات القانونية التقليدية، وآليات المصالحة، والمحافظة على القانون والنظام، وتسخيرها في هذه العملية.

- ويجب بذل قدر كبير من الاهتمام، ضمن إطار الإجراءات المذكورة؛ لإرساء نظام قادر على دفع المليشيات المختلفة إلى التخلي عن أسلحتها، ويسهم في تيسير إعادة بناء البنى الأساسية التي تدعم إقامة أمن شعبي ديمقراطي مسؤول، من خلال تطوير التشريعات، والمؤسسات، والتجنيد، وتدريب الأجهزة الأمنية المحلية، ومراقبتها، وغير ذلك.

- من المهم – أيضاً – أن تقيم البعثة الدولية علاقة طيبة بالسكان المحليين، ولاسيما الزعماء الدينيين، وشيوخ العشائر، وقطاعات المجتمع المدني الأخرى، من دون التخلي عن التفويض الذي مُنحته.

التطورات السياسية في جمهورية أرض الصومال، والصراع بينها وبين إقليم بونتلاند

بيروك مسفين*

يعد القرن الإفريقي أشد المناطق تسلحاً ومعاناةً صراعاتٍ في القارة الإفريقية؛ حيث تنشب الصراعات المسلحة مراتٍ عدة، داخل الدول وفيما بين أطرافها؛ فقد برزت جمهورية أرض الصومال (صوماليلاند)؛ بوصفها كياناً مستقلاً ذاتياً، في منطقة مضطربة، بعد إعلانها استقلالها عن بقية الصومال، من جانب واحد، وقد نجحت جمهورية أرض الصومال، على مدى الأعوام الثمانية عشر الماضية، في إبراز قدر تحسد عليه من السلام والاستقرار، وأقامت – من خلال مؤتمرات عشائرية متتالية – مؤسسات ناجحة نسبياً؛ مهدت السبيل أمام إعادة بناء كيان، يستخدم الموارد المحلية بشكل رئيس، وبذلك فقد وصفت بأنها «واحة استقرار في بيئة صومالية إقليمية فوضوية»،[1] ولكن عدم الاعتراف الدولي بجمهورية أرض الصومال – بوصفها دولة – ونزاعها الحدودي بينها وبين إقليم بونتلاند المجاور أيضاً، ألقيا ظلالهما على إنجازاتها، ويُمثل الهدف الكلي لهذه الدراسة،[2] بتقديم وصف وتحليل مفصلين، للتطورات السياسية في جمهورية أرض الصومال، وصراعها ضد إقليم بونتلاند.

نبذة عامة

احتلت جمهورية أرض الصومال واجهة اهتمامات النظام السياسي الدولي مباشرة، إثر إعلانها استقلالها عن بقية الصومال في 18 أيار/ مايو عام 1991، وقد عقد المؤتمر الكبير لشعب الشمال في مدينة برعو، وضم قادة الحركة الوطنية الصومالية،[3] وممثلي جميع القبائل

---

* مؤلف هذه الدراسة Berouk Mesfin، هو باحث أول في شؤون منطقة القرن الإفريقي في مكتب أديس أبابا لمعهد الدراسات الأمنية (ISS)، الذي يوجد مقره الرئيس في مدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا، وقد عمل – سابقاً – محللاً في الشؤون الدفاعية بوزارة الدفاع الوطني الإثيوبية؛ حيث ترأس مديرية البحوث والتحليل في قسم شمال إفريقيا، كما عمل مستشاراً سياسياً للسفارة الأمريكية في إثيوبيا، وشغل أيضاً، مناصب أكاديمية عدة، في جامعة أديس أبابا.

التي تقطن شمال غربي الصومال، واعتمد الكيان المؤسَّس حديثاً، حدود المستعمرة البريطانية السابقة المجاورة لإثيوبيا من جهة الجنوب وجهة الغرب، وخليج عدن شمالاً، وإقليم بونتلاند شرقاً؛ وكان ترسيم هذه الحدود حصيلة المعاهدة الأنجلو – إثيوبية عام 1897.[4]

تبلغ مساحة جمهورية أرض الصومال 137600 كيلومتر مربع، ويبلغ طول سواحلها 850 كيلومتراً، وكان عدد سكانها الإجمالي عام 1997، يبلغ ثلاثة ملايين نسمة،[5] يشكل الرعاة منهم نحو 55٪، أما الآخرون فهم من سكان المدن والأرياف، وتنقسم أرض الصومال إلى ستة أقاليم؛ هي: الإقليم الشمالي الغربي، وأودل، وساحل، وتوجدير، وسناج، وصول، وهذه الأقاليم هي ذاتها تُقسم إلى 30 منطقة، وتعد هرجيسا عاصمة الجمهورية وكبرى مدنها، وكانت بريطانيا، قد نقلت إدارتها الاستعمارية إليها عام 1941، وتعد بورّما، وبربرة، وبرعو، وعيرجابو، ولاس عنود، المدن الرئيسة فيها، أما الميناء الرئيس في الصومال، فهو ميناء بربرة الاستراتيجي.[6]

توجد ثلاث قبائل رئيسة، هي: قبيلة إسحاق [66٪ من عدد السكان]، وقبيلة الدارود/ هرتي؛ (وهي تشمل عشيرتي: ورسنجلي، ودولبهنتي) [19٪]، وقبيلة دير؛ (وهي تشمل عشيرتي: عيسى، وجادابورسي) [15٪]،[7] وإزاء ما يتعلق بالتوزيع الإقليمي فإن عشيرتي عيسى وجادابورسي تقطنان منطقة الغرب،[8] وتسكن قبيلة إسحاق غالباً في الجزء الأوسط من جمهورية أرض الصومال، بينما تسكن عشيرتا ورسنجلي ودولبهنتي بصورة رئيسة في المناطق الشرقية.

يتمتع شعب جمهورية أرض الصومال، بعامل مشترك فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين شعوب الصومال الأخرى، وهو يُمثل باللغة، والثقافة، والدين الواحد، وعلى الصعيد الاقتصادي، نجد الصوماليين يتبعون نظاماً تقليدياً في المعيشة، يقوم على الرعي المتنقل،[9] وتشكل منتجات الماشية العمود الفقري لاقتصاد الجمهورية؛ حيث تمثل نسبة 65٪ من اقتصادها،[10] كما يعتمد اقتصاد الجمهورية – كذلك – اعتماداً كبيراً على الحوالات التي تأتيه من المغتربين،[11] وهي تقدر بنحو 500 مليون دولار أمريكي سنوياً، وتشكل أكبر مصدر

للعملة الصعبة الواردة إلى البلد، كما أنها تجلب للجمهورية من العملة، ما يفوق إيرادات صادرات الماشية والمساعدات الدولية معاً.[12]

أقام دستور عام 2001، نظاماً هجيناً للحكم؛[13] حيث يوجد دستورياً في جمهورية أرض الصومال ثلاثة فروع للحكم: فالرئيس الذي ينتخب لفترة خمس سنوات، يترأس مجلس الوزراء، ويعيّنه، وهو الذي يخضع نظرياً لموافقة البرلمان، والنظام التشريعي مؤلف من مجلسين؛ هما: مجلس الشيوخ (جورتي) الأعلى غير المنتخب، وهو الذي ترشحه العشائر في أثناء مؤتمرات بناء السلام المختلفة، وتحته مجلس النواب الذي يتم انتخابه بشكل مباشر لفترة ست سنوات، ولكن من الواضح أنه يجهل دوره وصفته الوظيفيين،[14] ومن المفترض أن مجلس النواب الذي يضم 82 عضواً، هو المجلس التشريعي الأساسي، وهو يقوم بإقرار جميع التشريعات، والميزانية السنوية، والقوانين كذلك؛ وسيلةً لضبط سلطة المجلس التنفيذي الذي يعد أقوى الفروع، وينهض بمراقبتها،[15] ويعد دور وسائل الإعلام المكتوبة المعتدلة النشاط، مكمِّلاً دورَ الجهاز القضائي المستقل ظاهرياً.[16]

الأداء الاقتصادي

الغريب تماماً، أن جمهورية أرض الصومال قد أنجزت درجة مهمة نسبياً من التقدم في مجالات اجتماعية واقتصادية معينة، ويعد تأمين التعليم، وإيجاد بيئة مناسبة للمستثمرين الأجانب من كبرى الأولويات؛ لأن السلطات تعتقد بأن التنمية البشرية ستسهم في القضاء على الفقر؛ ومن ثم تضمن الاستقرار السياسي،[17] ولا توجد ديون خارجية على الجمهورية؛ لأن إدارتها لا تستطيع الحصول على قروض، ويتعين عليها أداء وظائفها بالموارد التي يتم إنتاجها داخلياً،[18] (وينبغي التنبيه إلى أن جمهورية أرض الصومال تملك أحد أكبر مكامن الجص في العالم، ويمكن شركات أجنبية استثماره بسهولة).[19]

عُرِّض اقتصاد الجمهورية لتغيرات بنيوية كبرى منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، ولاسيما الثمانينيات المدمرة؛ فقد حلت السلطات الاحتكارات القائمة، وتخلصت من الضوابط الاقتصادية الجامدة، واتبعت اقتصاد السوق الحرة، المتحرر من القيود، وهو الذي

انتعش فيه قطاع الأعمال الخاصة، وقد أسهم توسع القطاع الخاص ذاته، بدرجة كبيرة في النمو السريع للاقتصاد، مقارنة إلى المناطق الأخرى في الصومال،[20] وقد وفر النمو الاقتصادي فرص عمل، واستثمارات رأسمالية؛ لأجل إعادة البناء بصورة مُرضية؛ ويرجع جزء كبير من النمو الاقتصادي في جمهورية أرض الصومال، إلى الإنتاج الحيواني، والتجارة، وهذا هو نظام الإنتاج السائد في الدولة، والواقع أن المواشي تعد أهم مصدر لكسب العملة الصعبة، في الجمهورية التي تحصل على نحو 200 مليون دولار أمريكي من تصدير الماشية إلى المملكة العربية السعودية بصورة رئيسة،[21] أما المنتجات الأخرى الصالحة للاستغلال،[22] فهي: الأسماك، والبخور، والأحجار الكريمة، والمعادن، والغاز الطبيعي، والزيت.[23]

ولقد ازداد حجم تجارة أرض الصومال بين عامي 1993 و1998، ويعد نمو الإنتاج الحيواني، وفتح الحدود الإثيوبية – الصومالية، من العوامل التي قادت إلى هذه الزيادة؛ وعلى النسق نفسه، شهد قطاع الخدمات – ومن ذلك: أعمال خطوط الطيران، والاتصالات، وشركات الحوالات المالية – زيادة مفاجئة في الفترة التي تلت عام 1991، ومايزال التصنيع في أرض الصومال في مراحله الأولى، علماً أن هذه الفترة قد شهدت انتشار مصانع الصناعات الخفيفة؛ مثل، مصانع تجهيز الأغذية، وتعليب الأسماك، وتعبئة المياه في زجاجات.[24]

وقد شهد التسجيل في المدارس الابتدائية ارتفاعاً "صاروخياً"، من رقم ضعيف بلغ 10000 تلميذ عام 1991، إلى 150000 عام 2007، أما في المدارس الثانوية فقد ارتفعت نسبة تسجيل الطلاب بمقدار 56٪ خلال الفترة ذاتها، وهناك – كذلك – زخم متجدد نحو التحديث، ضمن جامعات: هرجيسا، وبرعو، وعمود،[25] وقد تمت عملية خصخصة جزئية لخدمات اجتماعية؛ مثل: الماء والكهرباء، وأقام رجال الأعمال الوطنيون، شركاتٍ ومشروعاتٍ تضامنيةً؛ لتقديم هذه الخدمات بتكاليف مربحة ولكنها معقولة،[26] وأخيراً، كان على نظام الإيرادات، أن يبدأ من الصفر بعد الحرب، وقد أسهم شيوع السلام والاستقرار – إلى جانب وجود المؤسسات الأساسية – في تحسين نظام تحصيل الإيرادات، ووفر أساساً لنمو مطرد، في الإيرادات التي تقوم الأجهزة الإدارية بتحصيلها.

قوات الأمن

بعد عام 1991، بدأت أرض الصومال، عملية نزع سلاح المسلحين وتسريحهم؛ من أجل التفريق بين قوات الأمن النظامية أو المفوضة، والقوات غير النظامية،[27] وقد تم دمج عدد من المقاتلين في القوات المسلحة، بينما التحق آخرون، بوحدات من قوات الشرطة؛ ولذلك تم تجنيد المقاتلين السابقين في إحدى وحدات قوات الأمن الثلاث؛ وهي: القوات المسلحة، والشرطة، والقوة الإصلاحية أو فيلق الحماية،[28] وقد انطوى تشكيل قوات أمن نظامية بالزي الرسمي، وبرواتب ثابتة، على نقل الأسلحة الثقيلة إلى السيطرة المركزية، ومن الواضح أن المنطق الذي استند إليه فصل المليشيات وتسليحها عن السيطرة المباشرة لعشائرها، هو الحيلولة دون نشوب العنف بين العشائر.

بعد قيام جمهورية أرض الصومال، استوعبت القوات المسلحة – ومنها: الجيش والقوات البحرية،[29] وقوات الدفاع الجوية – نحو 15000 عنصر، من المليشيات على أساس عشائري، ومقاتلين سابقين، في الحركة الوطنية الصومالية، وقد عقد بعض الجماعات المسلحة، صفقة على تسليم أسلحته الثقيلة، مقابل مكان له في القوات المسلحة، وقد قاد مثل هذه الترتيبات في النهاية، إلى الاحتفاظ بما يقارب 18000 فرد في قوات الأمن، على نظام رواتب الإدارة، بتكلفة تبلغ نحو 70٪ من ميزانية "أرض الصومال"،[30] بالإضافة إلى إنجاز عملية نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، بأقل مساعدة دولية.

يقر دستور عام 2001، أن القوات المسلحة[31] مسؤولة عن حماية استقلال أرض الصومال، وأن قوة الشرطة مسؤولة عن إرساء القانون والنظام، وحرس السجون مسؤولون عن حراسة المساجين وإصلاحهم: (المادتان 123 و124)،[32] كما يقرر أن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة: (المادة 90)،[33] وماتزال نسبة تزيد على 50٪ من ميزانية أرض الصومال، يتم إنفاقها على قطاع الأمن، ويصرف معظم هذه النفقات، على رواتب ومخصصات لإطعام عناصر القوات المسلحة، الذين تم منحهم رتباً عسكرية مناسبة، وعلاوة على ذلك، كان على الإدارة، أن تتكفل بتكاليف المحافظة على الأمن، وإقامة وضع عسكري نشيط، في إقليمي: صول، وسناج، المتنازع عليهما،[34] وهناك أيضاً، قوة الأمن

الداخلي التي تم إنشاؤها في عهد أول رئيس للجمهورية محمد إبراهيم عقال، وفق مرسوم رئاسي، و«هي منظمة سرية، تتجنب الإشراف البرلماني، ومسؤولة أمام الرئيس فقط، وإن ميزانية قوات الأمن في عهد عقال - كما أفاد بذلك وزير مالية سابق - كانت متضمنة في ميزانية نائب الرئيس».[35]

نبذة تاريخية ونبذة سياسية

بدأت علاقة البريطانيين بأرض الصومال، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونبعت أهميتها لبريطانيا، من مصلحة جيوسياسية محض؛ لأن الحكومة البريطانية لم تكن مهتمة إلا بإمدادات اللحوم من أرض الصومال؛ لتموين الحامية العسكرية في عدن؛[36] وهكذا كانت بريطانيا عازمة على الاحتفاظ بميناء عدن؛ حيث تم إقامة محطة للفحم الحجري، وحامية «لتأمين الطرق البحرية في إمبراطوريتها التجارية الشرقية والجوهرة الإمبراطورية: الهند»؛[37] ولذا فقد دخل البريطانيون في سلسلة من الاتفاقيات مع زعماء العشائر؛ تحقيقاً لهذا الغاية النفعية، وتم توقيع هذه الاتفاقيات بين عامي 1885 و1900، وتُوجت بتحويل ما يسمى الآن جمهورية أرض الصومال إلى مستعمرة بريطانية.[38]

إن المعاهدة الأنجلو - فرنسية عام 1888، والأنجلو - إيطالية عام 1894، ومعاهدة ترسيم الحدود الأنجلو - إثيوبية عام 1897، تشكل جميعاً، النظم القانونية التي حددت عموماً، إحداثيات أرض الصومال البريطانية وحدودها،[39] لكن الاتفاقية اللاحقة بين بريطانيا وإثيوبيا عام 1954، لم تؤثر في تنفيذ معاهدة عام 1897 الأنجلو - إثيوبية؛ ولذا تم تكوين أرض الصومال البريطانية، من مناطق: أودل، وواجرويو، وجلهيد، وتوجدير، وسناج، وصول، ومضت بريطانيا تقيم نظاماً للحكم غير المباشر، على الرغم من قيام ثورة مضادة للاستعمار، أعاقت توسعها ما بين عامي 1899 و1920.[40]

في 1 تموز/ يوليو عام 1960، اندمج الصومال الإيطالي سابقاً والصومال البريطاني سابقاً،[41] وشكلا دولة الصومال المستقلة؛ «على أساس أن الصوماليين شعب واحد، ويتكلمون لغة واحدة، ويدينون بدين واحد»،[42] وسعى قادة هذه الدولة الناشئة حديثاً،

منذ البداية، لإقامة دولة تتجاوز الحدود القومية، بحيث تشمل أوجادين الخاضعة للإدارة الإثيوبية، وجيبوتي الخاضعة للإدارة الفرنسية، والمنطقة الشمالية في كينيا؛[43] وكان العامل السياسي الأول والأهم الذي جعل الزعماء الصوماليين يتبنون فكرة الصومال الكبير، هو أنها كانت – على ما يبدو – تمثل هدفاً وحدوياً، يسهم في توحيد الأسر العشائرية المختلفة، في أمة صومالية واحدة؛ وكانت تهدف أيضاً؛ إلى أن تمثل وسيلة مناسبة لإلغاء الانقسامات الداخلية العميقة الجذور، بين المستعمرتين الإيطالية والبريطانية سابقاً.

وبعد تجربة قصيرة، مع الديمقراطية البرلمانية المدنية التي كانت سيئة التكيف والطبيعة العشائرية للسياسة الصومالية،[44] صعد الجنرال محمد سياد برّي إلى السلطة، بانقلاب من دون إراقة دماء في 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1969، واتبع سياسة الدمج والتوحيد للأراضي المفقودة من الصومال، وخصص الحصة الكبرى من الموارد القومية للصومال؛ لعملية بناء عسكرية واسعة النطاق، كما ضمن المساعدة الخارجية من الاتحاد السوفيتي؛ وقد تُوج تصميمه على تحقيق رؤية الصومال الكبير، في حرب عام (1977 – 1978)، ضد إثيوبيا، ويرى كثير من المحللين، أن تلك الحرب، مثلت مفصلاً في التاريخ السياسي للصومال، كما كانت إيذاناً بنهاية القومية الصومالية الشاملة، وبداية انهيار الدولة الصومالية؛ فقد سببت هزيمة الصومال أزمة ثقة، وقوضت مقولة الروح المعنوية للقوات المسلحة الصومالية؛ حتى إنها دفعت عدداً من الضباط، إلى القيام بانقلاب عام 1978؛[45] وقامت – على الأقل – عشر جماعات معارضة ذات خلفية عشائرية؛ ومنها: الحركة الوطنية الصومالية، بحمل السلاح ضد نظام سياد برّي.[46]

قوبل التمرد بعمليات انتقامية حكومية قاسية، شملت عمليات قصف عشوائي بالمدفعية والطيران، أزهقت حياة الكثير من المدنيين، وشردت مئات الآلاف من بيوتهم؛[47] وقد وقعت إحدى تلك الهجمات، على شكل عمليات قصف جوي مدمر لمدينتي: هرجيسا، وبرعو عام 1988؛ رداً على هجمات متزامنة ومتصاعدة من الحركة الوطنية الصومالية، أما عمليات القصف المدفعية والجوية هذه – وهي التي قتلت ما بين 20000 و50000 شخص، وهجرت 400000 إلى إثيوبيا – فلم تؤدِّ إلا إلى توحيد قبيلة إسحاق،

وراء صفوف الحركة الوطنية الصومالية، ومـاتزال حيـة في ذاكـرتهم؛[48] وقـد أدى اشـتداد الصراع في نهاية الأمر، إلى سقوط نظام سياد برّي في 26 كـانون الثـاني/ ينـاير عـام 1991، وبعد ذلك تولت الحركة الوطنية الصومالية، زمـام الـسيطرة الفعالـة عـلى الجـزء الـشمالي الغربي من الصومال،[49] ومنذ ذلك الوقت أصبح الجـزء الجنـوبي مـن الـصومال، في حالـة صراع في ظل الغياب التام للحكومة المركزية؛ ومن ثم غدا القـانون والنظـام، همـا اللـذان يعدان شرطاً أساسياً لوجود دولة تامة الأداء.

فترة انتقالية ملأى بالعثرات والمطبات

بعد تولي الحركة الوطنية الصومالية السلطةَ في أرض الصومال، قررت الحركـة وقـف العمليات القتالية، ومصالحة العشائر التي لا تنتمي إلى قبيلة إسحاق المرتبطة بنظـام سـياد برّي، بدلاً من الانخراط في الانتقام، وتصفية حسابات قديمـة،[50] وكانـت المـصالحة هـي الموضوع الرئيس في مؤتمر للسلام، عقدته الحركة الوطنيـة الـصومالية في الفـترة 15 – 27 شباط/ فبراير عام 1991، في بربرة؛ بهدف استعادة الثقة بين العشائر التي تنتمـي إلى قبيلـة إسحاق، والعشائر الأخرى[51] التي خاضت الحرب ضد بعضها بعضاً، وقد أرسـى مـؤتمر بربرة، الأسس لعقد المؤتمر الكبير للعـشائر الـشمالية، الـذي تـم عقـده في الفـترة مـن 27 نيسان/ إبريل إلى 18 أيار/ مايو عام 1991، في مدينة برعو؛[52] وكـان الهـدف الأصـلي لهـذا الاجتماع ترسيخ السلام في شمال غربي الصومال،[53] وبعد مشاورات واسعة النطاق طـوال شهرين تقريباً، قـرر شـيوخ العـشائر وقيـادة الحركـة الوطنيـة الـصومالية، الإسراع ببنـاء السلام، واستعادة سيادة أرض الصومال، بالانـسحاب طواعيـة مـن الاتحـاد مـع أجـزاء الصومال الأخرى، وكان من العوامل التـي دفعـت بـأرض الـصومال قـدماً عـلى طريـق الاستقلال، الوضع السياسي والوضع العـسكري غـير المـستقرين في جنـوب الـصومال، وإحياء مخاوف قبيلة إسحاق من سيطرة الجنوبيين، واحتمالات قيام علاقة جديدة بإثيوبيـا التي شهدت أيضاً، تغيراً في النظام السياسي.[54]

ولذا، فقد أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في أيار/ مايو عام 1991، استقلال أرض الصومال، وتشكيل إدارة مؤقتة بقيادة الحركة لإدارة الكيان المستقل الجديـد مـدة عـامين،

وقد تردد زعماء الحركة في البداية، بشأن انفصال أرض الصومال لسببين رئيسَين: أولهما، أنهم كانوا يخشون ظهور تعقيدات غير مقصودة، والحقيقة الممثلة بأن المجتمع الدولي لن يعترف بسهولة بأرض الصومال، وثانيهما، أن زعماء الحركة أيدوا قيام شكل من أشكال الفيدرالية في الاتحاد مع أجزاء الصومال الأخرى، وقد ترافق إعلان الاستقلال وتعيين عبدالرحمن علي تور - وهو الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للحركة الوطنية الصومالية - رئيساً للجمهورية، وأصبحت اللجنة المركزية للحركة التي كان يسيطر عليها أفراد قبيلة إسحاق، أول مؤسسة تشريعية لجمهورية أرض الصومال،[55] وتم تخويل قيادة الحركة الوطنية الصومالية، صلاحيةَ التحضير للانتخابات العامة، كما تم تكليف الإدارة الانتقالية، استيعاب العشائر التي لا تنتسب إلى قبيلة إسحاق، بإدراج مشاركتها في الإدارة الجديدة.[56]

لكن إدارة تور الانتقالية واجهتها تحديات سياسية خطيرة؛ ففي داخل الحركة الوطنية الصومالية، التي لم تطور هياكل تنظيمية قوية،[57] وصلت التوترات بين ائتلاف المليشيات العشائرية المتحالفة، وإدارة تور، وحزب معارض، حالةً من الغليان؛ فقد أسهمت سياسة الأبواب المغلقة والضعف المالي لإدارة الرئيس تور - وهي التي أخفقت في استعادة القانون والنظام حتى حول هرجيسا - في تفاقم المشكلة،[58] وقد جعل الانشقاق داخل الحركة الوطنية الصومالية، من المستحيل في الواقع، عقد اجتماع للبرلمان المتحول عن اللجنة المركزية، في أثناء فترة العامين للإدارة الانتقالية؛ ففي كانون الثاني/ يناير عام 1992، بدأ الإجماع السياسي يتفتت، ونشب نزاع خطير بين الجماعات التابعة للحركة في مدينة برعو، وحول ميناء بربرة.[59]

حينما أحاطت النزاعات أرضَ الصومال،[60] تدخل شيوخ العشائر غير الإسحاقية، ودعوا إلى عقد اجتماع في مدينة اسمها "شيخ"؛ ففي البداية حل مؤتمر شيخ، النزاع حول ميناء بربرة، وعاد الميناء إلى إدارة تور، التي أصبحت الآن تتمتع بمصدر مهم من مصادر الدخل، وكذلك أرسى المؤتمر آلية للمشاركة الفعالة لشيوخ العشائر في النظام السياسي في أرض الصومال بعد الحرب، من خلال إنشاء مجلس للشيوخ، أطلق عليه تسمية

"جورتي"،[61] وكان في مشاركة العشائر غير الإسحاقية في عملية الوساطة، دلالة على أن نفوذ الحركة الوطنية الصومالية قد تراجع، وأن تدخل العشائر غير الإسحاقية، كان أمراً ضرورياً.[62]

مؤتمر بورَما

كان مؤتمر بورَما، يمثل حدثاً حاسماً في التطور السياسي لأرض الصومال، وقد حضره خمسمائة من: السياسيين، والشيوخ، والزعماء الدينيين، ورجال الأعمال، والمفكرين، والموظفين المدنيين، وقد تم تنظيمه في المدينة الرئيسة لقبيلة جادابورسي، واستمر خمسة شهور؛[63].وقد أسفر المؤتمر عن انتقال سلمي للسلطة في أيار/ مايو عام 1993، من الحركة الوطنية الصومالية إلى الإدارة المدنية الجديدة، برئاسة محمد حاجي إبراهيم عقال – وهو سياسي من قبيلة إسحاق كان يحظى باحترام واسع – كما كان آخر رئيس وزراء مدني في الصومال قبل انقلاب سياد برّي عام 1969؛[64] ونتج من المؤتمر أيضاً، ميثاق وطني وميثاق سلام مؤقت، وقد حدد الميثاق الوطني الهياكل السياسية والمؤسسية لإدارة مدتها ثلاث سنوات، إلى حين إعلان الدستور، وقد رسخ ميثاق السلام "الحير"، (ويطلق عليه باللغة الصومالية Xeer)، وهو نوع من القوانين التقليدية غير المدونة للسلوك الاجتماعي بين قبائل أرض الصومال؛ وفقاً لتقاليدها ومبادئها الإسلامية، أساساً للقانون والنظام.[65]

كان مؤتمر بورَما حاسماً؛ بمعنى أنه تمت فيه معالجة قضايا التمثيل وتقاسم السلطة، من خلال مأسسة القبائل وزعامتها ضمن نظام الحوكمة،[66] وأصبح النظام السياسي الذي تم إرساؤه عام 1993، معروفاً بـ "بيل"، (ويطلق عليه بالصومالية beel)؛ ومعناها فصيلة أو مجتمع، وقد صهر أشكالاً محلية من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، مع مؤسسات حكومية حديثة، وتم تصويره على أنه هجين دينامي، من الشكل الغربي والمضامين التقليدية، وقد كان مؤلفاً من: رئيس تنفيذي، وسلطة قضائية مستقلة، وبرلمان مؤلف من مجلسين تشريعيين؛ هما: مجلس الشيوخ الذي يضم "جورتي"، ومجلس النواب الذي تم تعيين أعضائه على أساس قَبَلي، من هيئة انتخابية من الشيوخ.[67]

لقد «اعترف نظام الحكم "بيل"، الذي أُسس في بورَما، بالقرابة؛ بوصفها مبدأً تنظيمياً للمجتمع الصومالي، وأصبحت الحكومة - في الواقع - تحالفاً متقاسماً للسلطة، مؤلفاً من القبائل الرئيسة في أرض الصومال»؛[68] وقد استهدف الإطار العام، تشجيع المشاركة الشعبية في الحكم، أو إدارة الحكم القائمة على المشاركة التي يمكن أن تحدد بشكل أفضل جوهر الديمقراطية، من دون العوائق التي تنطوي عليها إيحاءات المفهوم الغربي،[69] وقد تمت التعيينات في السلطة التنفيذية، بطريقة يمكنها أن تضمن التوازن القبلي أو التوازن العشائري، والواقع أنه تم توزيع المقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب، بصورة متناسبة على القبائل؛ وفقاً لصيغة طرحتها الحركة الوطنية الصومالية، وكذلك يبدو أن نظام "بيل" قد قيّد عملية إقامة ديمقراطية فعالة وكاملة التمثيل؛ كما أدى إلى تهميش عشيرة هرتي؛ وهذا أحدث شعوراً بالعزلة لدى أفرادها،[70] كما تم انتقاد هذا النظام أيضاً؛ نظراً إلى عدم الشفافية، والمحسوبيات، والفساد؛ حيث تمت محاباة الأشخاص المنتسبين إلى أسر قوية في التعيينات الحكومية.[71]

لقد كانت النية معقودة على أن يستمر نظام "بيل" ثلاث سنوات، ولكنه بقي عقوداً،[72] وعلى الرغم من نشوب حرب أهلية مخربة طوال عامين، ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1994، وتشرين الأول/ أكتوبر عام 1996، فقد كانت هناك درجة عالية من الاستقرار، في أرض الصومال التي شهدت عملية إعادة بناء اقتصادي كبيرة نسبياً، مع إنشاء مكاتب الجمارك، وإعادة نظام تحصيل الإيرادات التي سهلتها إقامة سلطة ميناء بربرة،[73] وفضلاً عن ذلك، تمت إعادة تنظيم الوزارات ونظام الخدمة المدنية، كما تم إنشاء مصرف مركزي مع عملة جديدة، وتم كذلك دمج المليشيات في القوات المسلحة النظامية، وأزيلت الحواجز من الطرقات،[74] وتم إصلاح البنية التحتية العمرانية في أرض الصومال أيضاً، وأعيد بناء النظامين التعليمي والصحي، وترافقت النهاية الرسمية للحرب الأهلية، بمؤتمر عقد في هرجيسا في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1996، حتى شباط/ فبراير عام 1997، وتم تمويله وإدارته محلياً؛ (مثل: مؤتمري شيخ وبورَما تماماً)، وقد أكد المؤتمر - مثل سابقيه - وجود «بعض القيم المشتركة والثقة بين العشائر الشمالية»،[75] وقد مدد المؤتمر فترة ولاية الإدارة أربع سنوات أخرى، وصدق الدستور المؤقت، وزاد عدد المقاعد المخصصة للعشائر غير الإسحاقية.[76]

الاستفتاء على الدستور والانتخابات اللاحقة

قامت عام 2000، لجنة مكونة من 45 عضواً، تم تعيينها بالاشتراك بين الرئيس والبرلمان، بوضع مسودة دستور مقبول عموماً، تم توزيع نسخ منه في جميع أنحاء أرض الصومال،[77] وتم إجراء استفتاء في 31 أيار/ مايو عام 2001، وكانت العوامل الرئيسة وراء إجراء الاستفتاء تُمثل بقيام كيان حكم ذاتي في بونتلاند عام 1998، طالب بمناطق واقعة شرق أرض الصومال - (كما سيتم الإيضاح لاحقاً) - وكذلك إقامة مؤتمر عرتا عام 2000، لحكومة الصومال الوطنية الانتقالية التي ادعت السلطة على الأراضي الصومالية كلها؛ وهكذا، هدد إقليم بونتلاند والحكومة الوطنية الانتقالية، دعوى جمهورية أرض الصومال بالسيادة،[78] وقد أعادت المادة الأولى من الدستور بوضوح، تأكيد سيادة أرض الصومال واستقلالها، وقد صدق النسخة النهائية للدستور 97٪ من الناخبين في أرض الصومال، وكان ذلك بمنزلة إعلان صريح، عن تطلعهم إلى المحافظة على استقلال أرض الصومال،[79] على الرغم من وجود معارضة كبرى للاستفتاء، في منطقة لاس عنود من إقليم صول؛ حيث أجري استفتاء محدود.[80]

أدى اعتماد الدستور - بطريقة هادئة نوعاً ما - إلى اتخاذ الخطوات الضرورية؛ لتغيير النظام السياسي في أرض الصومال، من إدارة عشائرية إلى شكل محدود من الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وأتى الدستور بحق الانتخاب الشامل؛ حيث أضفى القداسة بصورة خاصة على حق المرأة في التصويت، وقد نصَّ أيضاً: أن السلطتين التنفيذية والتشريعية، والوحدات الإدارية المحلية، يجب تشكيلها من خلال انتخابات نظامية، علماً أنه قيَّد عدد الأحزاب السياسية المقرر مشاركتها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بثلاثة: (المادة 9)، وبالفعل، لم يستطع التسجيل بصفة أحزاب سياسية والتنافس في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلا المنظمات السياسية الثلاث التي حصلت على قدر أعلى من نسبة الأصوات،[81] وكان الأساس المنطقي لهذا التقييد تشجيع تطوير المنظمات السياسية التي ستمثل قطاعاً من الشعب؛ ومن ثم تجنب السياسات الطائفية التي نكبت الصومال في ستينيات القرن الماضي، عندما اعتادت الأحزاب الكثيرة والمجزأة، التنافس بشكل فوضوي في الانتخابات؛ وهذا أدى إلى انقلاب سياد برّي عام 1969.[82]

وعلى الرغم من تأييد الشعب بشكل ساحق للدستور، فقد كان هناك قدر كبير من عدم الارتياح، بشأن التحرك نحو الديمقراطية المتعددة الأحزاب،[83] وكان الرئيس عقال – وهو الذي نجا من تصويت ضده في آب/ أغسطس عام 2001، وتوفي فجأة وفاة طبيعية في أيار/ مايو عام 2002 – قد ربط بين اعتماد الدستور ومسعى أرض الصومال للحصول على الاعتراف الدولي، مع مراعاة أن المجتمع الدولي لن يعترف باستقلال أرض الصومال؛ ما لم تنصِّب حكومة ديمقراطية حقاً، قائمة على الدستور، ومنتخبة بصورة سليمة.[84]

لقد حدث التحول من نظام التمثيل المنتقى إلى التمثيل المنتخب، في المؤسسات السياسية في أرض الصومال، على ثلاث مراحل: أولاً، تم إجراء انتخابات محلية في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، ونتج منها تعيين 332 عضواً في مجالس المناطق، في مناطق أرض الصومال الست، وتتنافس في الانتخابات المحلية ست منظمات سياسية؛ ثلاث منها، تحظى بدعم كافٍ؛ لتصبح أحزاباً وطنية معترفاً بها؛ وهي: الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد (UDUB)، الذي كان في الواقع الحزب الحاكم، وحزب التضامن (Kulmiye)، وحزب العدالة والتنمية (UCID)؛ وبناءً على ذلك، تمكن الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد من الفوز؛ حيث حصل على نسبة 40.76٪ من إجمالي الأصوات، وجاء حزب التضامن في المرتبة الثانية؛ حيث حصل على نسبة 18.90٪، وجاء حزب العدالة والتنمية ثالثاً بنسبة 11.24٪.[85]

ثانياً، تمت الانتخابات الرئاسية بسلام في نيسان/ إبريل عام 2003، وكان زعيم الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، طاهر ريالي كاهن، نائب الرئيس السابق – وهو المولود عام 1952، والمنحدر من عشيرة جادابورسي – قد خدم عقيداً في قوات الأمن الوطنية في عهد سياد برّي؛[86] وكان هدفاً لمحاولة اغتيال عام 2002، ونجح في الفوز بهزيمة أقرب منافسيه، أحمد محمد سيلانيو، رئيس حزب التضامن ووزير التخطيط ووزير التجارة سابقاً في نظام برّي،[87] بهامش محدود؛ حيث فاز بفارق 80 صوتاً، من أصل نصف مليون صوت تقريباً،[88] وتحدى حزب التضامن النتائج في المحاكم، ولكنه قبل نتائج الانتخابات، عندما تم رفض استئنافه،[89] وأخيراً، تم إجراء انتخابات مجلس النواب في أيلول/ سبتمبر عام 2005؛ وقد شهدت تلك الانتخابات تنافس 246 مرشحاً، على 82 مقعداً في عملية

شملت 982 مركز اقتراع، و1500 صندوق انتخاب، و1.3 مليون بطاقة انتخابية، و6000 ممثل أحزاب، و3000 شرطي، و700 مراقب محلي، و76 مراقباً أجنبياً،[90] وقد فاز الحزب الحاكم ثانية، وهو الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، في الانتخابات المحلية والرئاسية، بحصوله على أكبر عدد من الأصوات، و33 نائباً في البرلمان، بينما جاء حزب التضامن في الترتيب الثاني بعضوية 28 نائباً، وجاء حزب العدالة والتنمية في الترتيب الثالث بعضوية 21 نائباً؛ وبذلك تمكن حزبا المعارضة، السياسيان من الفوز معاً، بـ 49 مقعداً؛ أي بالأغلبية بنسبة 60٪ تقريباً.[91]

لقد دلت أرض الصومال بجدارة، أنها تملك القدرة على إجراء انتخابات سلمية هادئة، تتم إدارتها بطريقة تتصف بدرجة معقولة من الكفاءة،[92] كما أسهم كون تمويل الانتخابات قد جاء من متبرعين أجانب، في تأكيد المثابرة والتحمل لدى النخبة السياسية، في سعيها لإقامة ديمقراطية مبنية على الدستور، أضف إلى ذلك أن الحل السلمي لمشكلة الانتخابات الرئاسية المحتدمة، أظهر أنه كان ثمة تصميم في أرض الصومال، على تسوية الخلافات السياسية، بوسائل دستورية، لا باللجوء إلى العنف،[93] كما أن انتخاب رئيس لا ينتمي إلى قبيلة إسحاق – وهو من عشيرة أقلية – أعطت مزيداً من المصداقية لدعوى أن أرض الصومال، كانت تشكل كياناً متعدد القبائل والعشائر، ويتصف بالتسامح نسبياً،[94] ولكن العملية الانتخابية أظهرت أيضاً، بعض العيوب الخطيرة؛ فقد تم توجيه النقد للعملية بصورة رئيسة؛ لأنها لم تكن شاملة؛ مادام معظم سكان منطقتي سناج وصول في الشرق، لم يشارك مشاركة تامة فيها،[95] كما انتقدت أيضاً؛ بسبب محاولات الحزب الحاكم باستمرار، خنق وسائل الإعلام والتحرش بالمتعاطفين والمعارضة من دون هوادة، وبسبب عدم وجود فرصة للنساء لشغل مراكز انتخابية.[96]

انتخابات عام 2009

تم انتخاب الرئيس طاهر ريالي كاهن، لفترة خمس سنوات في 14 نيسان/ إبريل عام 2003، ولكن – كما ذكر من قبل – بهامش ضئيل، بزيادة 80 صوتاً فقط، على الأصوات التي حصل عليها منافسه الأساسي أحمد محمد سيلانيو، وقد وعد الرئيس ريالي مراتٍ بأنه

إذا خسر في انتخابات عام 2009، فسوف يستقيل، ويسلم السلطة السياسية للفائز في العملية الانتخابية، وكان قد تنافس في انتخابات عام 2003، المرشحون الرئاسيون الثلاثة جميعاً؛ وهم: ريالي عن الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، وأحمد سيلانيو عن حزب التضامن، وفيصل علي ورابي عن حزب العدالة والتنمية،[97] وقد تم تمديد فترة الرئيس في منصبه مدة عام، من مجلس الشيوخ: (جورتي)، في نيسان/ إبريل عام 2008؛ وهو تطور سبب أزمة دستورية، لم يتم حلها إلا بعد اتفاق أحزاب المعارضة، على تاريخ انتخابات جديد، وتم تمديدها مرة أخرى في 28 آذار/ مارس عام 2009.

من المفترض أن تقوم المفوضية الأوربية، ودول أعضاء في الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة، بتمويل نسبة 70٪ من نفقات الانتخابات؛ ومن ذلك: تمويل عملية تسجيل الناخبين التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008؛ وبالنظر إلى استحالة أن يتم تقديم التمويل مباشرة إلى المفوضية الوطنية للانتخابات، فسيتم ترشيحها من خلال منظمة إنتربيس Interpeace، وهي منظمة دولية غير حكومية، تقوم بالمراقبة والمساعدة في تنفيذ الانتخابات، من خلال مكتبها في نيروبي، ومع شريكها أكاديمية السلام والتنمية. وتضم رزمة التمويل ثلاثة عناصر؛ هي: التسجيل والعنصران المحلي والدولي، وتكلف نحو 18 مليون دولار أمريكي، تكون حصة التسجيل منها: 8 – 9 ملايين دولار،[98] لكن عملية تسجيل الناخبين، شابتها نزاعات داخل المفوضية الوطنية للانتخابات، وبيانات التسجيل التي سببت الإزعاج لبعض العشائر، ويقدر عدد الناخبين المؤهلين في أرض الصومال، بأكثر من مليون ناخب؛ منهم: 440067، صوتوا في انتخابات الحكومة المحلية عام 2002، و488543، في الانتخابات الرئاسية عام 2003، و670332، في الانتخابات البرلمانية عام 2005؛ ومن ثم فإن من الواقعية أن نفترض مسبقاً، أن نحو 700000 نسمة، صوتوا في انتخابات عام 2009.

وفي خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت المفوضية الوطنية للانتخابات، «تعرف عموماً بأنها مستقلة»،[99] ومع ذلك، فقد تم مؤخراً توجيه انتقادات لها؛ بسبب انحيازها إلى الحزب الحاكم؛ فقد تم تعيين ثلاثة من أعضائها السبعة – وهم الذين تبلغ فترة شغلهم

منصبهم خمس سنوات – عام 2007، من الرئيس ريالي، وقام مجلس الشيوخ الذي ينظر إليه على أنه حليف للرئيس، بترشيح اثنين، بينما تم تعيين الاثنين الآخرين من المعارضة،[100] وقد أقامت المفوضية الوطنية الأولى للانتخابات، بصورة مناسبة، مؤسسة ذات مصداقية وبنية تحتية داعمة، وطُورت إلى مؤسسة كاملة الأداء، لها خطة عمل واضحة، واستراتيجية طويلة الأمد، بدعم من الإدارة الحكومية، وجهات مانحة عدة؛ وهكذا، قامت المفوضية الوطنية الأولى للانتخابات، بتنظيم ثلاثة انتخابات متتالية، من دون تجربة سابقة، أو تدريب على: التخطيط، أو التنظيم، أو المراقبة، أو التنفيذ، أو التقويم للانتخابات الديمقراطية،[101] ولكنها في وضعها الحالي، تفتقر إلى الهيكلية المؤسساتية، وإلى منظومة تشريعات نافذة، ومعايير نظامية للاستقطاب، كما يعوزها وضوح التفويض المخولة به في نطاق عملها، وهي تفتقر أيضاً، إلى معنى الديمومة واستمرارية الذاكرة المؤسساتية.[102]

لقد توسطت المفوضية الوطنية للانتخابات، في المحادثات بين الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد الحاكم، وبين حزب التضامن، وحزب العدالة والتنمية، المعارضين، بخصوص الجدول الزمني للانتخابات، وقد أُجلت الانتخابات خمس مرات؛ فبعد أن كانت مقررة في 14 نيسان/ إبريل عام 2008، أُجلت إلى 31 آب/ أغسطس عام 2008، ثم إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، وبعد ذلك إلى 29 آذار/ مارس عام 2009، ثم إلى 31 أيار/ مايو عام 2009، وأخيراً إلى 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2009؛ ويعود التأجيل المكرور، بصورة رئيسة إلى المشكلات الفنية؛ مثل: عدم توافر وقت للتخطيط، وانعدام التمويل، (والمفترض أن تخصص حكومة أرض الصومال له ما بين 25٪ و30٪ من الأموال)، والمشكلات في عملية تسجيل الناخبين، (تسجيل الناخبين بالنظام الإحصائي البيولوجي)؛ حيث يتم حفظ بصمات أصابع جميع المواطنين، في قاعدة بيانات مركزية، بحيث يتم حذف التسجيل المكرور).

وقد اتهمت أحزاب المعارضة باستمرار، المفوضية الوطنية للانتخابات، بتجاهل إساءة استخدام الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، وسائل الإعلام العامة ومواردها لدعم حملته الانتخابية، وقد اتهم وزراء حكومة الرئيس ريالي، أحزاب المعارضة السياسية،

بالتحريض على العنف؛ وقد أدى عجز الرئيس ريالي عن مكافحة الفساد، وانعدام فرص العمل، وارتفاع أسعار الأغذية، والاختلاف حول تعيين مرشح رئاسي، إلى انقسام الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد إلى فريقين، كما أن تدخل الإدارة في حرية الإعلام والمجتمع المدني، والاعتقال التعسفي لزعماء المعارضة السياسيين، والاعتماد المفرط على قوات الشرطة بحجة حماية الأمن القومي،[103] وإعلان نائب رئيس جمهورية أرض الصومال، أحمد يوسف ياسين، في شباط/ فبراير عام 2009، أنه يمكن توحيد أرض الصومال مع الصومال، أمور أدت كلها إلى خيبة أمل عامة، من الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، وبرغم هذا، مايزال ينظر إلى الرئيس ريالي على أنه سياسي، تستأثر شخصيته بالإعجاب، ويلقي خطابات مؤثرة، ويقوم برحلات خارجية عدة؛ لتعزيز سياسة أرض الصومال؛ لنيل الاعتراف، وقد دعت المفوضية الوطنية للانتخابات رسمياً، وكالة التطوير بروجريسيو Progressio، إلى تنسيق فريق من مراقبي الانتخابات، وسوف تؤدي هذه الوكالة عملها، بالاشتراك مع وحدة تخطيط التطوير في كلية لندن الجامعية، ومنتدى السلام والحوكمة في أرض الصومال، ومنظمة صوماليلاند فوكس في المملكة المتحدة.

سعي أرض الصومال لنيل الاعتراف

يقدم أنصار حق أرض الصومال في الاعتراف الدولي، عدداً من الحجج التي تسعى لإقامة قضية واضحة من أجلها قانونياً وسياسياً: لقد نالت أرض الصومال استقلالها أولاً، من الحكم الاستعماري البريطاني في 26 حزيران/ يونيو عام 1960، وحصلت على وضع الدولة المستقلة مدة خمسة أيام، حتى 1 تموز/ يوليو عام 1960، وفي تلك الأثناء تم الاعتراف بها أصولاً، من الأمم المتحدة، و35 دولة ذات سيادة، وأرسل وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت كريستيان هيرتر رسالة تهنئة، ووقعت المملكة المتحدة اتفاقيات ثنائية عدة، مع أرض الصومال في هرجيسا في 26 حزيران/ يونيو عام 1960،[104] ثانياً، إن اتحاد أرض الصومال الطوعي مع الجزء الصومالي الذي كان خاضعاً للاستعمار الإيطالي سابقاً؛ لتشكيل دولة الصومال، يعد أساساً قانونياً مقنعاً؛ لأجل قضيتها الهادفة؛ إلى ضمان الاعتراف الدولي؛ لأن الصومال تملك – وفق القانون الدولي – الحق في نقض الاتحاد الذي دخلت فيه طواعية.[105]

ينبع الأساس السياسي لمطالبة أرض الصومال بالاعتراف، من نقطتين: أما بالنسبة إلى النقطة الأولى، فإن مما لا شك فيه، أن التطلع إلى الاستقلال قوي جداً بين أغلب أفراد شعب أرض الصومال، الذي ذاق باستمرار ويلات التمييز، والقمع السياسي الوحشي، والهجمات العسكرية الوحشية، والحرمان الاقتصادي، حتى عام 1991؛ الأمر الذي جعل من إعادة الوحدة مع الصومال أمراً مستبعداً جداً، ولو استعاد هذا الأخير استقراره في وقت من الأوقات مستقبلاً، والواقع أن «ثلاثين عاماً من الوعود التي لم تُحقق والسياسات الوحشية، أسهمت في تمزيق نسيج الاتفاق السياسي بين الشمال والجنوب»،[106] ولقد عبّر أفراد شعب أرض الصومال عن معارضتهم، بمقاطعة استفتاء عام 1961؛ حيث قاموا بانقلاب في العام نفسه، وشاركوا بعد ذلك في صراع مسلح،[107] أضف إلى ذلك أن استفتاء أيار/ مايو عام 2001، الدستوري، كان بالفعل استفتاءً شعبياً على الاستقلال،[108] كما أن أرض الصومال، تملك من قبل، قاعدة أرضية مميزة، وتتمتع فعلاً، بسيادة مع رموز وديناميات داخلية للدولة.[109]

وهكذا، ترى السلطات في أرض الصومال، أن المطالبة بالاعتراف تبدو قوية الأساس، وتحتج – أيضاً – بأن قضية أرض الصومال، ليست قضية انفصال أرض تم دمجها في دولة ذات سيادة، بل هي انسحاب طوعي من اتحاد كيانين، كانا في الماضي دولتين منفصلتين، تتمتعان بالسيادة، وبالفعل فقد كانت الأرضان منطقتين، أو قطعتين مستعمرتين متميزتين، مدة تزيد على 70 عاماً، ونمت كل منهما بصورة مستقلة، ولهما مؤسسات ونظم قانونية مختلفة، إضافة إلى ثقافة وتاريخ استعماريين،[110] وفي هذه الحالة تعقد مقارنات إلى سابقة في بلد مجاور للصومال، هو إريتريا؛ فقد قامت إريتريا – وهي التي كان لها وجود مستقل عن إثيوبيا مدة ستين عاماً؛ بوصفها مستعمرة إيطالية – بنفسها بتنظيم استفتاء، بالفعل، وحصلت على الاعتراف القانوني الدولي عام 1993،[111] ويستشهد المؤيدون أيضاً، بالوثائق القانونية الدولية التي تدعم موقف أرض الصومال؛ ومن ذلك: اتفاقية مونتيفيديو Montevideo، حول حقوق الدول وواجباتها، وهي التي تؤكد أن الدول المتكاملة، بحاجة إلى أن يكون فيها: «سكان دائمون، وأرض محددة، والقدرة على إقامة علاقات بالدول الأخرى».[112]

وفي المقابل، تم إبداء عدد من الحجج؛ لدحض سعي أرض الصومال لنيل الاعتراف،[113] إحداها ترى أن أرض الصومال، بدخلها السنوي غير الكافي والبالغ 20 مليون دولار، لا تملك من الجدوى العملية الاقتصادية ما يساعدها على الاستقلال،[114] علاوة على أن الاعتراف «سيمثل سابقة سيئة في منطقة، تصارع فيها دول ضعيفة التماسك لتبقى متماسكة»،[115] في وجه المطالبات المتعددة بالانفصال من جماعات عرقية مختلفة؛ حتى إن الاتحاد الإفريقي، أكثر قلقاً، من أن طلب أرض الصومال، سيفتح صندوق باندورا المليء بشرور المطالبات الانفصالية، في مختلف أنحاء القارة الإفريقية؛ وهناك الكثير من القوى المهمشة من طرف المركز في جميع أنحاء إفريقيا، وهي التي يمكن أن تستغل الاعتراف بأرض الصومال؛ بوصفه خطوة نحو الاعتراف بمطالباتها أو دعاواها الاستقلالية؛ الأمر الذي يتناقض ومبدأ منظمة الوحدة الإفريقية، ثم ثَمَّة الاتحاد الإفريقي القاضي بقدسية الحدود الاستعمارية، وهو مبدأ يعد التمسك به التزاماً، بالنسبة إلى الدول الإفريقية، أما التعليق الآخر المتعلق بحجة الاعتراف، فهو في الحقيقة أن الجزء الشرقي من حدود أرض الصومال؛ ومنه: سناج، وصول، هو موضع نزاع، علاوة على أن الرافضين يرون أن الاعتراف بأرض الصومال، يمكن أن يُفضي إلى توسيع نطاق الأزمة المكرورة بين العشائر الرئيسة القاطنة في أرض الصومال، بينما يرى آخرون، أن توجه أرض الصومال نحو الاستقلال، يعطل مساعي السلام في الصومال، بل يقدح زناد عملية بلقنة، لا يمكن السيطرة عليها، ويمكن أن يثير أيضاً، صراعاً بين أرض الصومال والصومال عامة؛ كما حدث على غير ما كان يتوقع بين إثيوبيا وإريتريا، خلال فترة لا تزيد على خمس سنوات، من حصول إريتريا على الاعتراف الدولي القانوني.[116]

ولكن بعض الحجج السابقة، يفتقر إلى قوة الإقناع من بعض النواحي؛ فعلى سبيل المثال، يتميز اقتصاد الصومال بالاكتفاء الذاتي الكامل، كما أن المؤسسات تقوم بعملها، على الرغم من عدم إمكانية حصول الكيان الذي ينشد الاعتراف به، على أي قروض ومساعدات مالية من المؤسسات المالية الدولية؛ ومنها: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي،[117] أضف إلى ذلك، أن «عدداً قليلاً من الدول يتصف بالنمو الاقتصادي بالمعنى الضيق للكلمة»،[118] والواقع أن «هذه الواحة من التعقل... وهي التي تقف ماثلة في منطقة يبدو ظاهرياً أنها مقفلة ضمن دائرة من التدمير الذاتي...

موجودة في حالة برزخية، تقع بين الاستقلال المبني على الحقائق، والاستقلال المقام على أرض الواقع، ومن دون الاعتراف الدولي الشرعي، فإن دولة الأمر الواقع هذه، ستمنع من الشروع في أي تنمية اقتصادية جوهرية». [119]

على الرغم من حدوث قدر كبير من الاتصالات والزيارات - ومنها الزيارة التي قامت بها مساعدة وزير الخارجية الأمريكية السابقة للشؤون الإفريقية جنداي فريزر Jendayi Frazer، في شباط/ فبراير عام 2008، إلى أرض الصومال - فقد أخفق المجتمع الدولي في الاعتراف باستقلال أرض الصومال؛ [120] ونتيجة لذلك ظلت دولة أمر واقع - شأنها شأن جمهورية بريدنيستروفيا في مولدوفا، وجمهورية ناجورنو - كراباخ في أذربيجان - دولة «غير شرعية مهما تكن درجة فاعليتها»؛ [121] وهذا أمر له عدد من الانعكاسات:

- الحد من الحماية التي ستتلقاها أرض الصومال، حالَ وقوع هجمات إرهابية؛ مثل: التفجيرات الانتحارية التي هزت هرجيسا في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008، أو أي عدوان عسكري أجنبي.
- حرمان البرلمان من المساعدة الخارجية في بناء القدرات.
- إيذاء كرامة أبناء شعب أرض الصومال، ممن يرغبون في تعريفهم، على أنهم مواطنون عاديون، في دولة صحيحة، في مجتمع دول.
- تقليص فرصهم في الحصول على تعليم جيد، والعثور على فرص عمل، والتمتع بالعلاج الطبي في الخارج؛ لأنهم لا يستطيعون السفر قانونياً، من دون وثائق معترف بها.
- إعاقة مساعي إدارة أرض الصومال لاجتذاب العون الدولي والاستثمارات الأجنبية؛ الأمر الذي له أثر سلبي في تطوير البنية التحتية للدولة. [122]

الجغرافية السياسية للقرن الإفريقي

كانت إثيوبيا قد ساندت الحركة الوطنية الصومالية عسكرياً بالمال والسلاح، وبعد ذلك، أقامت علاقات اقتصادية مفيدة ووثيقة بأرض الصومال؛ حيث استخدمت ميناء بربرة لاستقبال الواردات، وأنشأت مصارف قرب حدودهما المشتركة، وبدأت رحلات

طيران منتظمة عام 2001، بين أديس أبابا وهرجيسا، بل إنها أقامت مكتباً للتمثيل الدبلوماسي في هرجيسا، وهو شبه سفارة، ويضم اثني عشر موظفاً، وتم رفع درجته إلى مستوى سفارة عام 2006.[123]

إن ما يهم إثيوبيا هو منع قوات المعارضة الإثيوبية، القيام بأنواع مختلفة من العمليات عبر الحدود، وهي تدعم عدو أرض الصومال، وهو إقليم بونتلاند؛ ومن ثم فإن إثيوبيا مضطرة إلى دعم كيانين متصارعين فيما بينهما، كما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تماماً، حليفين لها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ هما: تركيا واليونان اللتان تتنازعان حول قبرص، وهناك اعتقاد على نطاق واسع، بأن إثيوبيا لن تستفيد من الاعتراف الدولي بأرض الصومال، بل الأفضل لها الإبقاء على الوضع الراهن الذي سيجعل أرض الصومال مرنة، ويمنع نشوء صومال موحد ناهض، يشكل تهديداً لها مستمراً في سائر الأوقات، ولا ترغب إثيوبيا أيضاً، في أن ينظر إليها على أنها تسعى لبلقنة الصومال، وخاصة في نظر مواطنيها من الإثنية الصومالية، الكثيري العدد؛ وبذلك، فهي ترغب في أن تتفادى حدوث ردة فعل، كما أن امتداد المسافة الأطول، من حدود أرض الصومال هو مع إثيوبيا، ويعبر البدو الرحل الصوماليون الحدود من كلا الجانبين بانتظام؛ بحثاً عن الكلأ في فصول السنة، وأرض الصومال تدرك أن مصيرها سيتأثر بالوضع الدبلوماسي والوضع العسكري لإثيوبيا، وأنها وسيط بين آخرين كثر، في صراع جيوسياسي طويل الأمد في القرن الإفريقي.[124]

يُمثل الهدف الوحيد للسياسة الخارجية لإريتريا، بنسف الاستقرار لدى عدوها اللدود: إثيوبيا، وفي إزعاجها سياسياً واستراتيجياً، في مختلف تصرفاتها الحساسة الرامية إلى خلق التوازن في القرن الإفريقي، وقد فتحت إريتريا جبهة أخرى في الصومال عام 1999، من خلال دعم وكلاء لها منافسين؛ فأي شيء تؤيده إثيوبيا تعارضه إريتريا بعزم وتصميم؛ ومثال ذلك: دعم إثيوبيا، الحكومةَ الاتحادية الانتقالية، ودعم إريتريا، اتحادَ المحاكم الإسلامية؛ إذ قدمت إريتريا له التدريب والسلاح؛ بهدف الالتفاف على إثيوبيا، وتحويل الصومال إلى جبهة ثانية ضدها، كما قامت بتزويد جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة العاملة من الصومال بالأسلحة والتدريب؛ لتسليط ضغط إضافي على إثيوبيا، ومنعها من

استخدام ميناء بربرة، الذي أصبحت تمر من خلاله المساعدات الغذائية إليها، بعد عام 2003،[125] وما لدى إريتريا - مما تخشاه في أرض الصومال - أقل مما لدى إثيوبيا هناك؛ ومن ثم فهي ليست مضطرة إلى اتباع سبيل تتطلب حجم حسابات أكبر؛ فباستطاعة إريتريا، أولاً، باعترافها بأرض الصومال، إحراج إثيوبيا التي تراها الصومال حليفاً لها، في سعيها لنيل الاعتراف، وسوف تقاوم إريتريا الاعتراف بأرض الصومال ثانياً؛ لأنها حذرة من الإساءة للقوى الصومالية التي تدعمها هي؛ بوصفها راعية صراعها الطويل ضد إثيوبيا، والتي ترفض بشدة استقلال أرض الصومال.[126]

إن جيبوتي – إلى جانب إثيوبيا – تقبل جوازات سفر أرض الصومال، ولديها مكتب تمثيل دبلوماسي لأرض الصومال في عاصمتها، ولكنها تميل إلى النظر إلى أرض الصومال، على أنها تمثل تهديداً لمينائها الذي يعد محركاً لاقتصادها، وهو الذي تكاد تعتمد عليه إثيوبيا تماماً في صادراتها ووارداتها، وهناك صلات قربى قبلية وثقافية بين جيبوتي وأرض الصومال، علماً أن العلاقات بين الجانبين لا تتصف بالدفء، بل إنها ساءت؛ وأدت في بعض الأوقات، إلى إغلاق الحدود بين البلدين؛ فقد شعرت أرض الصومال - على سبيل المثال - بعدم الارتياح من مبادرة جيبوتي التي أقامت الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال، بعد مؤتمر عرتا للسلام، ومن التزام جيبوتي الرسمي أيضاً، وحدةَ الصومال.[127]

الصراع بين أرض الصومال وبونتلاند

تم تأسيس كيان بونتلاند[128] عام 1998؛ وطناً لعشيرة هرتي من قبيلة الدارود، ويسيطر أكبر فرع من عشيرة هرتي - وهو ماجرتين - على الكيان المستقل ذاتياً، ويعد المهندس الرئيس له؛ والأهم من ذلك أن أفراد قبيلة الدارود، يسكنون ثلث الصومال الرئيس؛ ومن ثم فإن بونتلاند، تفضل إعادة بناء الصومال؛ بوصفها دولة فيدرالية موحدة مؤلفة من مناطق حكم ذاتي داخل حدود عام 1990،[129] وتعد بونتلاند متحمسة لوحدة الدارود،[130] وتخشى من سيطرة الإسحاق في المناطق الحدودية، وتعارض استقلال أرض الصومال،[131] كما تعد أرض الصومال كذلك، نفسها دولة مستقلة ذات سيادة، وليست

هناك أرضية وسطى، بين التطلعات السياسية المتباعدة للكيانين، إزاء ما يتعلق بكيان الدولة؛ وهذا يمعن في مزيد من تعقيد العداء الذي ظهر بعد ذلك على السطح بينهما.[132]

وهناك فرعان آخران لقبيلة هرتي أصغر حجماً؛ هما: ورسنجلي ودولبهنتي، وهما يقطنان بصورة رئيسة، داخل الحدود الاستعمارية لأرض الصومال، والمناطق التي تطالب بها بونتلاند، ويقطن فرع ورسنجلي بصورة رئيسة في شرق سناج، بينما يعيش تقريباً، فرع دولبهنتي حصرياً، في منطقة صول،[133] وهناك توترات دائمة بين البطون الفرعية للعشيرتين وداخلها، وهي تسود في سناج، وصول.

كانت سناج، وصول، جزءاً من الصومال البريطاني، عندما استقل عام 1960، وقد طالبت بونتلاند بسناج، وصول منذ عام 1998؛ بناءً على التركيبة العرقية لسكان المنطقتين وروابطهم القبلية والعشائرية ببونتلاند؛ ويسهم هذا الوضع العشائري في تفسير قلة تأييد الناخبين بشكل واضح في سناج، وفي صول بشكل أخص، لاستفتاء أرض الصومال عام 2001، حول الدستور والاستقلال.[134] وتطالب أرض الصومال – وهي التي أعلنت الاستقلال عن الصومال عام 1991، من دون أن يتم الاعتراف بها دولياً – بالمنطقتين؛ على أساس الحدود السابقة الواضحة التي رسمها الاستعمار،[135] ويعد النزاع على سناج، وصول، في ظاهره، محاولة؛ لإضفاء الشرعية على السيطرة السياسية، من أرض الصومال وبونتلاند معاً، وإيجاد أساس، تتم إقامة هويات ومواطنة جديدة عليه.[136]

وقد بلغ التوتر بين أرض الصومال وبونتلاند، أقصى مداه عام 2003، عندما قامت بونتلاند بالاحتلال الفعلي لمدينة لاس عنود، عاصمة صول، أضف إلى ذلك أنه في 1 تموز/ يوليو عام 2007، أعلنت العشيرة المسيطرة على المنطقة المتنازع عليها، شرق سناج، قيام دولة ماخير شبه المستقلة؛ للنأي بنفسها عن هرجيسا ومقديشو معاً،[137] وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، وقع صدام بين القوات المسلحة، في كل من أرض الصومال وبونتلاند؛ حيث استعادت قوات أرض الصومال، السيطرة على لاس عنود، وانسحبت قوات بونتلاند إلى جاروي، وفرّ نصف سكان المدينة؛ وكان هدف إدارة أرض الصومال، أن تثأر لهزيمة عام 2003 المذلة، واستغلت الاشتباكات؛ لتحويل الانتباه عن المشكلات

الداخلية، نحو تهديد خارجي،[138] وقد استفادت من التوترات العشائرية المستمرة، في سناج، وصول، وبالفعل كانت هناك - ضمن قبيلة دولبهنتي - خلافات خطيرة حول الانقسام في الولاءات، إما إلى أرض الصومال وإما إلى بونتلاند.

لقد كان للاشتباكات - مع ذلك - تداعيات وطنية وإقليمية، ذات أثر أوسع نطاقاً؛ فقد دلت بصورة رئيسة على استمرار الانقسامات والصراعات السياسية، داخل قبيلة دولبهنتي التي تسكن معظم نواحي منطقة صول، وأجزاء من منطقتي شرق سناج، وتوجدير، في أرض الصومال؛ ولذا، فقد أسهمت الاشتباكات، في تعميق الشرخ بين القبائل وداخلها؛ لأنها أوجدت عداوات دموية، وأتت بالحرب إلى منطقة لم تشهد قتالاً حقيقياً من قبل،[139] وشوهت إلى حد ما، الصورة الإيجابية لأرض الصومال المعروفة بالسلام والاستقرار، وهي التي كانت أساس سعيها لكسب الاعتراف الدولي.[140]

خاتمة

يمكن اتخاذ أرض الصومال، نموذجاً لأدوار كيانات إفريقية أخرى، في مرحلة ما بعد الصراع، من حيث بناء نظام يتصف بالأمان والاستقرار، ويستفيد من الموارد المحلية؛ والواقع أن مبادرة شعب أرض الصومال وتوافر موارده، وحدهما، هما اللذان أحلا السلام فيها، خلافاً لمبادرات السلام الأخرى الموجهة من الخارج في إفريقيا؛ ومنها: الصومال المستعصي على السيطرة؛ كما أن دمج مؤسسات تقليدية، ضمن الهيكل الحكومي الأكثر حداثة وعصرية، يجعل أرض الصومال تجربة فريدة،ولكن، مهما بدت إنجازات أرض الصومال داعية إلى التفاؤل، فإنها - مع ذلك - تتسم بالهشاشة؛ للأسباب الآتية:

أولاً، مما لا ريب فيه أن عدم الاعتراف الدولي، حرم أرض الصومال من ميزات يمكن أن تكسبها دولة؛ بوصفها عضواً في النظام الدولي؛ فالموارد المحلية المتاحة محدودة، مع الحرمان - للأسف - من التعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية.

ثانياً، يمثل صراع أرض الصومال ضد بونتلاند، تهديداً خطيراً للسلام الذي أحرز بصعوبة في أرض الصومال؛ فقد تكون له - على الأقل - انعكاسات سلبية، على سعي

أرض الصومال للحصول على الاعتراف، والأسوأ من ذلك، أن الصراع المشحون، يمكنه أن يتصاعد؛ ليصبح حرباً فعلية؛ مادام الوضع على الأرض مايزال غير مستقر؛ وهكذا، يتعين على المجتمع الدولي، أن يبذل قصارى جهده؛ ليجد بسرعة، سبيلاً مبتكرة؛ لاستيعاب أرض الصومال في النظام الدولي، وإنهاء الغموض الذي يكتنف وضعها؛ حيث تفتقر إلى الاعتراف الكامل؛ وهو الأمر الذي يعد قضية حساسة من قضايا القانون الدولي في إفريقيا، وقد يشكل - بالفعل - سابقة خطيرة، وفي سياق الصراع بين أرض الصومال وبونتلاند، ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، بتطبيق أساليبه المجربة، في إدارة الصراع المحلي؛ لتشجيع الطرفين على إقامة منبر، تتم عبره مناقشة القضايا المشتركة، وتسوية النزاع الحدودي، وبذلك يمثل الصراع بين أرض الصومال وبونتلاند خلفية مناسبة؛ للمشاركة البنّاءة في شمال الصومال، من المجتمع الدولي.

ختاماً، يتميز المسرح الانتخابي في أرض الصومال، بعدم توافر موارد، وبانخفاض معدلات استيعاب العمليات الانتخابية، والميل إلى العنف السياسي، وضعف المؤسسية، ومن ذلك: الإدارة المركزية، والإدارة المحلية، والمفوضية الوطنية للانتخابات، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، ولكن الأمر الأهم، هو أن جمهور الناخبين في أرض الصومال، لن يقبل نتائج الانتخابات القادمة، إلا إذا توافرت لديه الثقة بالمؤسسة التي تدير العملية الانتخابية؛ ومن ثم فإنه يتعين على المفوضية الوطنية للانتخابات، أن تطور جهودها المبعثرة والمتفرقة، وأن تتمسك بالقواعد والممارسات النظامية، بحيث تسفر جهودها عن نتائج مطمئنة لجميع المشاركين، وبالمقابل، يفترض بالأحزاب السياسية جميعاً، أن تلطف خطابها السياسي غير العقلاني، ولاسيما قبل الانتخابات التي كرر تأخيرها، والتي أصابت كثيرين بالإحباط، ويبدو أنها اتصفت - بالفعل - باستقطاب شديد، وسواء كانت لمزاعمها والمزاعم المضادة أي أهمية أو لا، فإنها تستطيع أن تزيد عمق الشكوك الخطيرة، بين الأحزاب السياسية، على نحو يخرج على السيطرة؛ الأمر الذي يزيد تراجع شرعية النظام الانتخابي كله، وقد يقود إلى العنف، وإجمالاً، يتعين على كل الأحزاب السياسية، أن تعمل على هذا الأساس بشعور بالمسؤولية، مع تذكر أن أرض الصومال قد خطت خطوات هائلة، نحو إقامة نظام حكم عملي ديمقراطي؛ وسوف يكون لاستمرار تلك العملية أثر واسع النطاق، في التقدم الحقيقي لأرض الصومال، ومستقبلها الواعد.

الهوامش

الصراع في الصومال

الانعكاسات على مساعي صنع السلام والمحافظة عليه

1. هذا هو الوقت الذي أُسست فيه الإدارات الاستعمارية الأوربية في بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في الصومال، بعد مؤتمر برلين المشهور في (1984–1985)، الذي قامت فيه القوى الاستعمارية الأوربية بتقسيم إفريقيا إلى وحدات استعمارية. انظر:

Abdulahi A. Osman, The Somali Conflict and the Role of Inequality, Tribalism and Clanism, in Abdulahi A. Osman and Issaka K. Souare (eds) *Somalia at the Crossroads: Challenges and Perspectives on Reconstituting a Failed State,* London: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2007, 92.

2. يقول باين: إنه «قبل الاستعمار لم يكن الصومالي يشارك في أي كيان سياسي، وكان التنظيم الاجتماعي قائماً على الرعي والبداوة، مع ديمقراطية لا مركزية تعتمد على علاقات معقدة بين العشائر والبطون والأسر». انظر:

S Bayne The European Union's Political and Development Response to Somalia, *ECDPM Discussion Paper* 25, Maastricht: European Centre for Development Policy Management, 2001, 9.

3. انظر التفصيلات في:

Wikipedia [online] available at http://en.wikipedia.org/wiki/Somalia.

4. انظر:

Sadiki Koko, Whose Responsibility To Protect? Reflections on the dynamics of an 'abandoned disorder' in Somalia, *African Security Review*, 16 (3) (2007) 6.

5. في السياق الإفريقي – كما يقول الكثير من الباحثين – أدى ذلك إلى نشوء نظام وراثي؛ فالدولة – كما يوضح عبدالله عثمان – في ظل هذا النظام تشغل دوراً مركزياً، تسيطر فيه على أكبر قطاع من النشاطات الاقتصادية في الدولة؛ ويعزى هذا أيضاً، إلى أن القطاع الخاص كانت له إسهامات سطحية طفيفة في اقتصادات الدول الإفريقية. انظر: Osman, as above, 95.

6. Osman, as above, 94؛ لمزيد من التفصيل، انظر:

Sylvia Pankhurast, *Ex-Italian Somaliland* (London: Wattas & Co, 1951).

7. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: Osman, as above, 91–101.

8. انظر: World Bank, *Conflict in Somalia: Drivers and dynamics*, 2005, 15–16.

9. يقول برونير Prunier: إن الرئيس سياد برّي كان يعتمد على ثلاث عشائر من قبيلة الدارود؛ هي: مريحان، وأوجادين، ودولبهنتي، وقد أطلق على نظام المحسوبية الذي شغل على أساسه أفراد هذه العشائر المراتب العليا في المجتمع الصومالي، لقب "مود" (وهو اختصار بالحروف الأولى من: مريحان - أوجادين - دولبهنتي)، انظر:

Gerard Prunier, *Somalia: Civil War, intervention and withdrawal 1990–1995*, Writenet Country Papers, July 1995, available at http://www.unhcr.ch/refworld/country/writenet/wrisom.htm.

10. انظر:

Prunier, as above; Abdurahman M. Abdulahi (Baadiyow), Perspectives on the state collapse in Somalia, in Abdulahi A. Osman & Issaka K. Souare (eds) *Somalia at Crossroads: Challenges and Perspectives on Reconstituting a Failed State*, 2007, 40, 44.

تم عزل العشائر المهمة سياسياً؛ ومنها: الماجرتين والإسحاق والهوية؛ نتيجة لذلك، برغم وجود بعض الأفراد الرمزيين من الإسحاق والهوية في بعض المناصب، وبعد تأسيس حركة مسلحة من الإسحاق؛ هدفها القتال لإطاحة نظام برّي، لم يكتفِ برّي بتسليح عشيرتي دولبهنتي وجادابورسي ضد الإسحاق، بل جعل من الإسحاق أيضاً، هدفاً عسكرياً في هجومه العسكري المضاد، وتم قصف أماكن؛ مثل: هرجيسا بالمدفعية الثقيلة، واستمر القصف ليلاً ونهاراً؛ وهذا أدى إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين، وإلى تدفق اللاجئين على الدول المجاورة؛ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر:

Robert Gersony, Why Somalis Flee (Washington D.C.: US Department of State, Bureau of Refugees Program, 1989) and Africa Watch A Government at War with Its Own People (London, 1990).

11. انظر:

E Visman *Cooperation with politically fragile countries: Lessons from EU support to Somalia,* ECDPM Working Paper 66 Maastricht: European Centre for Development Policy Management, 1998, 3.

12. انظر:

For details see I M Lewis, *Blood and Bone: The Call of Kinship in Somali Society*, Lawrenceville, NJ: Red Sea Press, 1994.

13. انظر:

Osman, The Somali conflict and the role of inequality, tribalism and clanism, note 1 above, 108.

14 Ibid.

15 Ibid, 103–106.

16. قبل عام 1969، حكمت الصومال حكومتان، ترأس الأولى عدن عبدالله عثمان، واستمر حكمه حتى عام 1967، والثانية حكومة عبدي رشيد علي شيرمارك، الذي وُلي السلطة بفوزه على الرئيس عثمان في انتخابات عام 1967. انظر:

Omar A. Eno Somalia's Recovery and reformation: Transcending the rhetoric of clan politics, in Abdulahi A. Osman and Issaka K. Souare (eds), *Somalia at Crossroads: Challenges and Perspectives on a Failed State*, 2007, 131, 133.

17. انظر:

Prunier *Somalia: Civil war, intervention and withdrawal*; I M Lewis, *A modern history of Somalia: Nation and state in the Horn of Africa*, London: Longman, 1980.

18. في انتخابات عام 1969، شارك أكثر من 60 حزباً قائماً على أسس أسرية عشائرية، والأمر المفاجئ أن هذا لم يؤدِّ إلى ظهور حكومة ائتلافية، وبدلاً من ذلك فاز حزب عصبة الشباب الصومالي بأغلبية المقاعد؛ ورجع ذلك عموماً إلى تزوير الانتخابات. انظر: Lewis, as above, 204.

19. اعتمدت الحكومة برنامجاً لتشييد الطرق؛ الهدف منه ربط مختلف أجزاء البلاد، كما أدخلت اللغة العربية الكتابية عام 1970، ولم يسمح بالتعريف على أسس عشائرية.

20. انظر:

Afyare Abdi Elmi and Abdulahi Barise, The Somali Conflict: Root causes, obstacles, and peace-building strategies, *African Security Review*, 15(1) (2006), 34–35.

21. انظر:

Osman, The Somali conflict and the role of inequality, tribalism and clanism, note 1 above, 44.

22. انظر:

George B. N. Ayitteh, The Somali crisis: Time for an African solution, Cato Policy Analysis 25 [online] available at http://www.cato.org/pubs/pas/pa-250.html.

23. Ibid.

24. Ibid.

25. يقول منخاوس Menkhaus، وهو أحد كبار الباحثين المتخصصين في الصومال: «كان التمويل الذي تتلقاه الصومال، كله تقريباً مساعدات أجنبية؛ تعود أسبابها إلى الحرب الباردة؛ وهذا أدى إلى بنية متضخمة وزائفة، انهارت بسرعة بعد وقف المساعدات أواخر ثمانينيات القرن الماضي». ورد الاقتباس في: Osman, as above,50.

26. Ayittey, *The Somali crisis: Time for an African Solution*, note 23.

27. Somalia Country Profile, The Economist Intelligence Unit.

28. Osman, The Somali conflict and the role of inequality, note 1 above, 98–99.

29. انظر:

Jeffrey A. Lefebvre, The US Military Intervention in Somalia: A Hidden Agenda?, *Middle East Policy* 2(1) (1993), 44–62, at 47.

30. الحركتان اللتان كانت تدعمها الصومال؛ هما: الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين، والجبهة الوطنية لتحرير الصومال الغربي.

31. مات نحو 25000 صومالي، وترك 700000 وطنهم؛ ليصبحوا لاجئين. انظر:

The Quaker Council for European Affairs, Mainstreaming Conflict Prevention, a study of EU action in ACP countries; Case Study – Somalia, October 2008, 8. www.quaker.org/qcea.

32. انظر:

CGI, *Somalia: To move beyond the failed state,* Africa Report No. 147, 23 December 2008, 25–26.

33 انظر:

Richard Cornwell, *Somalia: Fourteenth Time Lucky?,* ISS Occasional Paper 87, April 2004; Prunier, Somalia: Civil War, intervention and withdrawal.

34. انظر:

Somalia: Political Progress, Humanitarian Stalemate, Refugees International Field Report, April 2009.

35. انظر:

Human Rights Watch 'So much to fear' War Crimes and the devastation of Somalia, 2008.

36. انظر المادة 7 من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وتحالف إعادة تحرير الصومال-فصيل جيبوتي، الموقعة في 9 حزيران/ يونيو عام 2008، بجيبوتي.

37. CGI Report 147, 29.

38. انظر:

'Al Shabab vows to attack bases of African Union Peacekeepers in Mogadishu' *People's Daily Online* of 15 January 2009 available at http://english.people.com.cn/90001/90777/90855/6574571. html accessed on 16 January 2009.

39. وقعت هذه الهجمات في 16 و17 كانون الثاني/ يناير عام 2009؛ ففي هجوم 17 كانون الثاني/ يناير، قتل جنديان من قوات أميصوم، وفي 18 من الشهر نفسه؛ أدى الهجوم على أميصوم إلى موت مدنيين اثنين. انظر:

AP report: 2 Killed During attack on AU force in Somalia accessed from http://news.yahoo.com/s/ap/20090118/ap_on_re_af/af_somalia_1 on 19 January 2009; Garowe Online report: Al Shaabab insurgents attack AU Peacekeepers accessed from http://allafrica.com/stories/200901191134.html on 20 January 2009.

40. UNSC Res. 1863 (2009).

41. للاطلاع على خلفية عملية سلام جيبوتي ومراحلها، انظر: Menkhaus 2004: 29.

42. ICG Report 147 23–25.

43. World Bank, Conflict in Somalia: Drivers and dynamics, 11.

44. انظر:

Roger Middleton, Piracy in Somalia – Threatening global trade, feeding local wars, Chatham House Briefi ng Paper, October 2008.

45. نشر الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، قوة مهمات بحرية تابعة لحلف الناتو في المنطقة، واعتمد مجلس الأمن الدولي حلاً تضمن تفويضاً بنشر قوات مقابل السواحل، واستخدام "كل الوسائل الضرورية"؛ لمحاربة القرصنة؛ ومن ذلك الضربات الجوية والأرضية، في أثناء "المطاردة الحامية". انظر؛ مثلاً:

UN SC Res. 1851 S/RES/1851 (2008), 16 December 2008.

46. انظر:

ICG Report 147, 22. See Rubrick Biegon, Somali piracy and the international response FPIF Commentary 29 January 2009 available at http://www.fpif.org/fpiftxt/5827 accessed on 16 February 2009.

47. انظر:

Solomon A. Dersso 'Somalia; The Djibouti peace process has a better chance of success' ISS Today 29 January 2009 available at <http://www.issafrica.org/index.php?link_ id=5&slink_id=7229&link_type=12&slink_type=12&tmpl_ id=3>.

48. Cornwell, Fourteenth Time Lucky?.

49. انظر:

International Crisis Group (ICG), Can the Somali Crisis be Contained? Africa Report No. 116, 10 August 2006, 3.

50. انظر:

Mohamed A. Eno 'Inclusive but unequal: Th e Enigma of the 14th SNRC and the Four-point-five (4.5) factor)' in Abdulahi A. Osman and Issaka K. Souare (eds.) *Somalia at the Crossroads: Challenges and Perspectives on Reconstituting a Failed State* (2007) 58–81.

51. ICG Report 116, 3.

.52 Ibid, 9.

.53 انظر:

Ken Menkhaus, *A Country in Peril, a Policy Nightmare* (Enough Strategy Paper), September 2008.

.54 انظر:

'Somalia: Power-sharing deals reached in Djibouti as TFG split widens' Alertnet 26 Nov. 2008 http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/2910ccff f0cea26e0d2e02359eb47540. htm accessed on 27 Nov. 2008.

.55 انظر:

Gerrie Swart 'Somalia: A failed State Governed by a Failing Government?' in Abdulahi A. Osman & Issaka K. Souare (eds.) *Somalia at the Crossroads: Challenges and Perspectives on Reconstituting a Failed State*, (2007) 109, 112.

.56 انظر:

N Bourbaki, Inside the Somalia Civil War and the Islamic Courts, available at <http://cryptom.quintessenz.org/mirror/wikileaks/inside_somalia_v5.doc> accessed on 20 November 2008.

.57 ICG Report 116, 11.

.58 انظر:

Ken Menkhaus, Somalia: *A country in peril, a policy nightmare* (Enough Strategy Paper) 3 September 2008, available at http://www.hiiraan.com/print2_news/2008/Sept?somalia_a_co accessed on 27 September 2008.

.59 ICG Report 116.

.60 Bourbaki, Inside the Somalia civil war, note 58 above.

.61 انظر:

Gerrie Swart, Somalia: A failed state governed by a failing government?, in Abdulahi A. Osman and Issaka K. Souare, (eds), *Somalia at the Crossroads: Challenges and Perspectives on Reconstituting a Failed State*, London: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2007, 111.

.62 Menkhaus, Somalia: A country in peril, note 60 above.

.63 Bourbaki, Inside the Somalia civil war, note 58 above.

.64 Swart, Somalia: A failed state governed by a failing government?, 114.

.65 انظر عموماً:

Peter Wood *The Horn of Africa: Politics and International Relations* (London, New York: Tauris Academic Studies, 1996).

66. انظر:

International Crisis Group, Somalia: The tough part is ahead, Africa Briefing no. (45) (2007), 6.

67.

Ken Menkhaus, *Somalia: State Collapse and the Threat of Terrorism* (London: Oxford University Press, 2004).

68. انظر:

Peter J Quaranto *Building States While Fighting Terror* ISS Monograph no. 143, May 2008.

69. انظر:

Francis Njubi Nesbitt, *Somalia waiting for Obama*, FPIF Strategic Dialogue, 28 January 2008, available at <http://www. fpif.org/fpift xt/5823>.

70. أعلنت الحكومة الأمريكية، في بيان أصدرته السفارة الأمريكية في نيروبي، في تهنئة للرئيس شريف شيخ أحمد، أنها «تتطلع قدماً للتعاون بينها وبين الرئيس شريف شيخ أحمد، وحكومته الموسعة، في هذه الجهود الرامية إلى إقامة الديمقراطية وتحقيق السلام في الصومال». انظر:

US Welcomes Somalia's new Islamist president, Garowe Online 31 January 2008 available at http://www.garoweonline.com/artman2/publish/Somalia_27 accessed on 2/3/1009.

71. انظر:

Ulf HauBler, Ensuring and enforcing human security: The practice of international peace missions, CB Nijmegen, Th e Netherlands: Wolf Legal Publishers, 2007, 27.

التطورات السياسية في جمهورية أرض الصومال، والصراع بينها وبين إقليم بونتلاند

1. انظر:

Iqbal Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 1991-2006, PhD thesis, University of the Witwatersrand, 2007, 126.

2. قدم سيريكبران فيكوري مريم ومرتو بيين مساعدة بحثية قيمة لهذه الدراسة.

3. أُسست الحركة الوطنية الصومالية عام 1981، في لندن من المهاجرين من قبيلة إسحاق، وانخرطت في عمليات: "اضرب" و"اهرب"، انظر:

G Prunier, Somaliland: birth of new country, in C Gurdon, *The Horn of Africa,* London: University College London, 1994, 61; Hussein Adam, Formation and

recognition of new states: Somaliland in contrast to Eritrea, *Review of African Political Economy* 21(59) (1994), 29 and 32.

كان أفراد قبيلة إسحاق وثيقي الصلة بالبريطانيين، وأصبحوا مهمشين، بعد توحيد الصومال عام 1960؛ حيث أصبحوا في الحقيقة أقلية صغيرة في صومال موحد، انظر:

M Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, *Journal of Modern African Studies* 44(3) (2006), 401.

والواقع أن قبيلة إسحاق، شكلت العمود الفقري للحركة الوطنية الصومالية، ومازالت تمثل الجماعة المسيطرة سياسياً واقتصادياً، في أرض الصومال، انظر:

S Kaplan, The remarkable story of Somaliland, *Journal of Democracy* 17(3) (2008), 148; M Bradbury, *Becoming Somaliland*, London: James Currey, 2008, 52.

وقد استخدمت الحركة الوطنية الصومالية إثيوبيا ملاذاً؛ للحصول على التموين والعلاج الطبي والتجنيد، وأيضاً؛ بوصفها قاعدة برية لانطلاق العمليات العسكرية، وقد أسهمت الحرب في إيجاد مجتمع سياسي بين صفوف قبيلة إسحاق، تم تعزيزه بتجربة التنظيم الذاتي في مخيمات اللاجئين بإثيوبيا، انظر:

Mark Bradbury, Adan Yusuf Abokor and Haroon Ahmed Yusuf, Somaliland: choosing politics over violence, *Review of African Political Economy* 30(97) (2003), 462.

4. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 456-457.

5. تختلف التقديرات اختلافاً كبيراً، ما بين 1.7 و3.5 من الملايين؛ حيث يبلغ تعداد سكان المناطق الحضرية ما بين 748000 و1.2 مليون، انظر:

Adan Yusuf Abokor, Steve Kibble, Mark Bradbury, Haroon Ahmed Yusuf and Georgina Barrett, *Further steps to democracy: the Somaliland parliamentary elections of September 2005*, Progressio Report, 2006, 6.

6. انظر:

Ministry of National Planning and Coordination, Somaliland in figures, Hargeisa, 2004, 2-5.

7. انظر:

Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, 400; Bradbury, *Becoming Somaliland*, 52-53.

8. انظر:

International Crisis Group (ICG), *Somaliland: democratization and its discontents*, Africa Report 66, 28 July 2003, http://www. unhcr.org/refworld/docid/3f5218004.html (accessed 31 August 2009).

9. Yusuf et al, *Further steps to democracy*.

10. Ministry of National Planning and Coordination, Somaliland in figures, 6.

11. يعيش أكثر من 100000 من صوماليي المهجر، في الولايات المتحدة وأوربا، انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 149.

ويقدر بعض الأرقام – مثلاً – أن أكثر من 60000 صومالي، منظم سياسياً ومؤثر، معظمهم من أرض الصومال، يعيشون في لندن وحدها، ويقدمون النصح للسلطات في أرض الصومال:

E Svedjemo, In search of a state creating a nation: the role of the diaspora in Somaliland's pursuit of recognized statehood, master's dissertation, University of Sussex, Brighton, 2002, 15, 22 and 27.

12. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 150; Svedjemo, In search of a state - creating a nation, 29.

ينبغي ملاحظة أنه يستحيل في الواقع الحصول على أرقام دقيقة، حول قيمة الحوالات المرسلة إلى الصومال، (بما فيها أرض الصومال وبونتلاند). انظر:

P Little, *Somalia: economy without state*, Oxford: James Currey, 2003, 149.

وعلاوة على ذلك، فقد منح المجتمع الدولي الصومال قدراً متزايداً من المساعدات، في اعتراف ضمني بالاستقرار في أرض الصومال.

F Mangan, Somaliland: a pressing need for recognition, *Journal of International Peace Operations*, 2(4) (2007), 17. See also C Rosendahl, The European Commission in Somaliland: development assistance in an unrecognized state, in E-M Bruchhaus and M Sommer (eds), *Hot spot Horn of Africa revisited,* Munster: Lit Verlag, 2008.

13. انظر:

Mohammed Fadal, *Institutionalizing democracy in Somaliland*, Study sponsored by CRS, York University, 2009, 5.

14. انظر:

Abdirahman Abdulle Osman and Mohamed Hassan Ibrahim, Strengthening the role of parliament in constructive conflict management: case study of Somali experiences, 2005, http://www.parlcpr.undp.org/pwdocs/Somalia.pdf (accessed 31 August 2009).

15. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland,* 220-229; U Terlinden and Mohammed Hassan Ibrahim, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, in E-M Bruchhaus and M Sommer (eds), *Hot spot Horn of Africa revisited,* Munster: Lit Verlag, 2008, 79-80.

16. انظر:

Somaliland's judiciary is criticised for being 'mired in incompetence, corruption and political interference': International Crisis Group , *Somaliland: democratization and its discontents* ,27.

أضف إلى ذلك، أن نظام القضاء يعاني عدم وجود مدعين وقضاة جيدي التدريب، والافتقار إلى النظم والكفاءة المهنية، ويعمل في جو يسود فيه ضغط ناجم عن نفوذ الإدارة؛ وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور قضاة يتم تعيينهم أو نقلهم أو عزلهم، بحسب إرادتهم، وليسوا على استعداد للوصول إلى قرارات يمكن أن تجعلهم يبدون منتقدين للإدارة:

Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratization, 80.

إزاء ما يتعلق بنظام القضاء، انظر:

Academy for Peace and Development, *The judicial system in Somaliland*, Workshop Report, 2002, 7;

وأيضاً:

F Battera and A Campo, The evolution and integration of different legal systems in the Horn of Africa: the case of Somaliland, Global Jurist Topics, 2001, http://www.mbali.info/doc113.htm (accessed 9 September 2008).

وحول وسائل الإعلام، يمكن الرجوع إلى:

M Hoehne, Newspapers in Hargesa: freedom of speech in post-conflict Somaliland, *Afrika Spectrum* 43(1) (2008).

17. انظر:

Abdulaziz Al-Mutairi, Somaliland's economy remains steady and progressive, 2008, http://www.somaliland.org/2008/07/08/somaliland%E2%80%99s-economy-remains-steady-and-progressive/(accessed 10 October 2008).

18. في الحقيقة، «لا تستطيع الأجهزة الحاكمة تلقي مساعدات فنية ثنائية من دول أخرى؛ فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي ووكالات التنمية الثنائية الأطراف، لا يمكنها أن تقدم قروضاً ومساعدات مالية، كما لن تنشئ المصارف وشركات التأمين فروعاً لها داخل البلد، وتعد تكاليف المعيشة باهظة؛ لأن الشركات المحلية لا تستطيع استيراد البضائع مباشرة من دون مصارف محلية، تقوم بإصدار خطابات اعتماد، وكذلك فإن المستثمرين الأجانب (وفرص العمل التي سيوجدونها)، يبقون بعيدين؛ بسبب عدم وجود تأمين وضمانات أخرى للاستثمار»، انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 148.

19. انظر:

Edna Adan, The case for unitary government, Speech delivered by the Minister of Foreign Affairs of Somaliland for the Ethnicity and Federalism in Africa Conference, 2006, http://www.sirag.org.uk/case_unitary_government_edna_somal-iland.htm (accessed 4 April 2008).

20 وفقاً لما قالته مجموعة الأزمات الدولية، لم يكن العامل الحقيقي وراء انتعاش اقتصاد أرض الصومال، الإدارة القائمة ولا المساعدات الدولية، بل القطاع الخاص. انظر:

International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents.*

21. أصيب اقتصاد أرض الصومال فعلياً بالشلل، بين عامي 2000 و2002، بعد حظر المملكة العربية السعودية استيراد الماشية منها؛ نتيجة اشتباه حول إصابتها بحمى الوادي المتصدع:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 458.

22. دعت سلطات أرض الصومال، شركات النفط الأمريكية، إلى التنقيب عن النفط في أراضيها، وفقاً لحق التنقيب لعام 1980، إلا أن الأطراف جميعهم قد قللوا شأن هذا التطور؛ بسبب التخوفات القانونية من دعوى الصومال، السيادة على أرض الصومال.

23. انظر: Adan, The case for unitary government.

24 تم مثلاً، بناء مجمع لإنتاج اللحوم في برعو، بتكلفة تقديرية تبلغ 160000 دولار أمريكي.

Economist Intelligence Unit, *Somalia: country report*, 2008, 11.

25. انظر:

M Torome, Somaliland: Africa's best kept secret, Somaliland. Org, 2007, http://www.mbali.info/doc365.htm (accessed 9 September 2008).

26. تأخذ الخدمات الاجتماعية، شكلاً أقل إثارة للإعجاب؛ حيث تعتمد بشدة على الدعم الخارجي:

International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 6.

استطاعت إدارة أرض الصومال، بمساندة المتبرعين الغربيين والأمم المتحدة، استعادة الخدمات التعليمية والصحية الأولية، في جميع أنحاء أرض الصومال.

27 Prunier, Somaliland: birth of new country, 65-66.

28. انظر:

Bonn International Center for Conversion, Demobilization in the Horn of Africa, Brief 4, 1995, 12; Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 128- 129..

انظر أيضاً:

P. Tatchell, Africa's success story: against all the odds, and with international support, Somaliland is well on the road to stability and democracy, *The Guardian*, 2007, http://www. commentisfree.guardian.co.uk/peter_tatchell/2007/04/africas_sucess_story. html (accessed 10 October 2008); United Nations Development Programme, Somalia and Somaliland: strategies for dialogue and consensus on governance and democratic transition, Paper prepared for the Oslo Governance Centre, 2003, http://www.undp. org/oslocentre/docsoslo/conflict%20 prevention/OGC%20research%20paper%20on%20S omalia%20and%20Somaliland.pdf (accessed 17 September 2008).

29. The navy is endowed with a marine college located at Berbera.

30. انظر:

Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 129; Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-

building and democratisation?, 71; D Shinn, *Somaliland: the little country that could,* Center for Strategic and International Studies, African Notes 9, 2002, 5.

31. تعد القوات المسلحة في أرض الصومال النظام العسكري الرئيس فيها، إلى جانب قوة شرطة أرض الصومال، وهي جميعاً جزء من قوات الأمن الداخلي، وتابعة للمؤسسة العسكرية، وينشط حالياً نحو 5000 فرد في أرض الصومال، وتستهلك القوات المسلحة الحصة الكبرى من الميزانية الحكومية، إلى جانب قوات الشرطة والأمن، والجيش موزع إلى 12 فرقة، تضم 4 ألوية دبابات، و45 لواءً مؤللاً ومشاةً، و4 ألوية مغاوير، ولواء صواريخ مضادة للطيران، و3 ألوية مدفعية، و300 كتيبة ميدان، وكتيبة دفاع جوي.

Mohammed Omar, Somaliland: a state of faultlessness, 2008, 5, http://www.somaliland.org/2008/09/23/somaliland-a-state-of-faultlessness/(accessed 20 April 2009).

32. انظر:

Constitution of the Republic of Somaliland, approved by referendum on 31 May 2001, 2001, 38, http://www.chr.up.ac.za/undp/domestic/docs/c_Somaliland.pdf (accessed 17 September 2008).

33. Constitution of the Republic of Somaliland, 30.

34. Fadal, *Institutionalizing democracy in Somaliland*, 17.

35. انظر:

Osman and Ibrahim, Strengthening the role of parliament in constructive conflict management, 32.

هناك أيضاً، لجنة أمنية ذات سلطة مطلقة، وخارجة على نطاق سلطة القضاء، وهي مكونة من: وزير الداخلية، ووزير العدل، ووزير الدفاع، وقائد الشرطة، وقائد القوات المسلحة، والمحافظ، ورئيس بلدية هرجيسا، وهي تتمتع بصلاحية "توقيف" المواطنين من دون أمر محكمة، ومن دون قيود:

A Du'ale Sii'arag, A reality check on Rayaale's Somaliland, Waardheernews.com, 2007, http://wardheernews. com/articles_07/august/04_reality_check_On_riyaale.html (accessed 31 August 2009).

36. انظر:

I M Lewis, *The modern history of Somaliland: from nation to state*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1965, 40.

37. Bradbury, *Becoming Somaliland,* 25.

38. Lewis, *The modern history of Somaliland*, 47-48.

39. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland*, 26; E H M Clifford, The British Somaliland-Ethiopia boundary, *Geographical Journal* 87(4) (1936), 295.

40. انظر:

M Hoehne, *Traditional authorities in northern Somalia: transformation in positions and powers*, Max Planck Institute for Social Anthropology, Working Paper 82, 2006, 8.

41. كانت أرض الصومال البريطانية، قد نالت الاستقلال مبدئياً في 26 حزيران/ يونيو عام 1960.

42. Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 1 .

43. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 32.

44. بعد الاستقلال «خمدت فورة النشاط، مع تصاعد علامات سوء أداء الدولة، واستفحل الفساد، وأصبحت السياسة الانتخابية فوضوية على نحو متزايد، ولم تعد البرامج الحكومية على الشعب إلا بمنفعة محدودة، وأصيبت الأجهزة السياسية والإدارية بعدوى العشائرية؛ لأن كل جماعة راحت تعمل على مضاعفة غنائمها التي تستطيع نهبها من النظام»:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 146.

45. انظر:

Hussein Mahmoud, Somali nationalism and the new challenges of identity and citizenship in northern Somalia, Paper submitted to CODESRIA's Multinational Working Group on Citizenship in Africa, 2007, 12.

46. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland*, 35-39; Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 147.

47. أُسست الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال عام 1979، وضمت المنشقين عن القوات المسلحة الصومالية، وتلقت الدعم من عشائر الدارود، وقد قدمت إثيوبيا دعماً سخياً للجبهة، شمل المال والتدريب والأسلحة، وإن كانت نسب هذا الدعم لا يمكن تقديرها بدقة، على أساس المعلومات المتاحة التي تعد ناقصة وغير موثوق بها.

48. انظر:

Prunier, Somaliland: birth of new country, 61; Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 148; Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 1.

49. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 45-46.

50. انظر:

Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, 70.

51. انظر:

Prunier, Somaliland: birth of new country, 62; Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 459. Many of the non-Isaaq clans had established their own militias in order to defend themselves against the SNM in the late 1980s, Hoehne, Traditional authorities in northern Somalia, 14.

52. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 456.

53. International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 6.

54. انظر:

Prunier, Somaliland: birth of new country?, 63; Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 457; Bradbury, *Becoming Somaliland*, 81.

55. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 459; Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 65.

56. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 459; International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 9.

57. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 85.

58. International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 9.

59. انظر:

Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, 70.

60. تم إطلاق شرارة الصراع – وهو الذي استمر عشرة شهور وقتل فيه أكثر من 1000 شخص – بواسطة المحاولات الأولى للحكومة؛ لتبسط سلطتها من خلال إعادة تنظيم قوات الحركة الوطنية الصومالية في الجيش الوطني، وفرض السيطرة على الإيرادات والمساعدات الواردة إلى أرض الصومال، عن طريق ميناء بربرة:

Bradbury, *Becoming Somaliland,* 87.

61. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 460.

62. Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 68.

63. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland*, 98; Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 2.

64. انظر:

International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 10.

65. انظر:

Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 68; Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 460.

66. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 460; Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, 73.

67. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violencc, 460; International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 10; Kaplan, Thc remarkable story of Somaliland, 148.

68. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 460.

69. Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 69.

70. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 151; International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 11.

71. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 465.

72. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 100.

73. Ibid, 111.

74. انظر:

Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratization, 73; Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 149.

75. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 91.

76. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 148-149; Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 461.

77. انظر:

International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 12; Initiative and Referendum Institute, *Somaliland National Referendum May 31, 2001,* Final report of the Initiative and Referendum Institute's Election Monitoring Team, 2001, 11.

78. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 463; Hoehne, Traditional authorities in northern Somalia, 16.

79. انظر:

Afafe Ghechoua, Somaliland: et pourtant, il fonctionne, *Jeune Afrique* 2114 (2001), 28.

80. انظر:

International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 12; Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 2; Initiative and Referendum Institute, Somaliland National Referendum, 1; Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 463.

81. International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 16.

82. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland*, 183; Stig J Hansen, R Hollekim and G M Sørensen, *Somaliland: elections for the Lower House of Parliament*, September 2005, Nordem Report 3, 2006, 16.

83. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 463.

84. Bradbury, *Becoming Somaliland*, 184.

85. International Crisis Group, *Somaliland: democratisation and its discontents*, 18.

86. كان جهاز الأمن الوطني، يمثل وكالة الاستخبارات الرئيسة لنظام سياد برّي، إذ جمع بين الأمن الداخلي والاستخبارات الخارجية، وقد تم إنشاؤه عام 1969، وكان برئاسة العميد أحمد سليمان عبدالله (زوج ابنة برّي، وقد دُرِّب على يد جهاز الاستخبارات الروسي "كي جي بي"، وشغل أيضاً منصب رئيس استخبارات الجيش)، وكانت الاستخبارات مكروهة جداً في أرض الصومال.

87. Hansen et al, *Somaliland: elections for the Lower House of Parliament*, 11.

88. Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 150.

89. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 469-471.

90. Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 150.

91. انظر:

Yusuf et al, *Further steps to democracy*: 19; Bradbury, Becoming Somaliland, 209; Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, 76.

92. Hansen et al, Somaliland: elections for the Lower House of Parliament, 46.

93. Yusuf et al, *Further steps to democracy*, 8.

94. International Crisis Group, *Somaliland: democratization and its discontents*, 20.

95. Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 475.

96. انظر:

Bradbury et al, Somaliland: choosing politics over violence, 465 and 471; Hoehne, Newspapers in Hargeysa, 99.

97. مهندس مدني، حاصل على الجنسية الفنلندية، لم يخدم لدى الحركة الوطنية الصومالية، كما لم يشغل أي منصب رسمي في حكومة سياد برّي:

International Crisis Group, *Somaliland: democratisation and its discontents*, 21.

98. انظر:

Adan Abokor and S Kibble, Somaliland pre-election assessment of local and presidential elections scheduled for 1 July and 31 August 2008, 2008, 10.

99. Ibid, 7.

100. انظر:

NA, NEC on a rope? The need for good leadership, *The Academy Today* 1(1) (2007), 1; Fadal, Institutionalising democracy in Somaliland, 23.

101. انظر:

Osman and Ibrahim, Strengthening the role of parliament in constructive conflict management, 40.

102. Fadal, *Institutionalising democracy in Somaliland*, 23-24.

103. انظر:

Abokor and Kibble, Somaliland pre-election assessment of local and presidential elections, 6 and 13; Amnesty International, *Human rights challenges: Somaliland facing elections*, 2009, 2.

104. Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 6.

105. انظر:

Peter Schraeder, Why the United States should recognise Somaliland's independence, 2006, http://www.hiiraan. com (accessed 16 June 2008); Adan, The case for unitary government.

106. انظر:

Schraeder, Why the United States should recognise Somaliland's independence.

107. انظر:

Adam, Formation and recognition of new states, 25-26; Kassahun Addis, Somaliland: politics of recognition, BA thesis, Addis Ababa University, 2004, 21.

108. Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 152.

109. Mangan, Somaliland: a pressing need for recognition, 17.

عندما يتعلق الأمر بالجانب الداخلي للدولة، نجد أن تعريف الدولة المتعارف عليه في معظم أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، هو أنها مؤسسة مركزية التنظيم، تقودها زعامة الدولة التي فازت في المنافسة السياسية الداخلية، وهي مكونة - علاوة على ذلك - من عدد كبير من المؤسسات التي تشمل المكاتب والدوائر (البيروقراطية)، والجهاز القضائي، والأجهزة القهرية؛ كالشرطة والقوات المسلحة، إضافة إلى القوانين والإجراءات التي تؤدي عملها بواسطتها، وتملك الدولة السلطة لوضع القوانين الملزمة للجماعات الاجتماعية كلها والأفراد الموحدين معاً، وتطبيقها ضمن حدود أراضيها، كما تملك الدولة أيضاً، الحق المنفرد في استعمال القوة اللازمة؛ لضمان سيطرتها على النشاطات والتفاعلات بين هذه الجماعات والأفراد، وأخيراً، فإن وظائف الدولة تُمثل أساساً بالمحافظة على النظام المدني، وتسوية النزاعات، وتأمين السلع والخدمات الجماعية، وضمان الدفاع الخارجي.

110. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 152; Kassahun, Somaliland: politics of recognition, 20.

طوال عقدين من الزمان سعت السلطات في أرض الصومال، سعياً حثيثاً لكسب الاعتراف من المجتمع الدولي، وتعد مسألة الاعتراف بالنسبة إلى الصوماليين مسوغة؛ لأنهم يشعرون بأن أرض الصومال تمتلك تقريباً كل المتطلبات القانونية والعملية المطلوبة في أي كيان، وتلبيها، لكي يتم قبوله؛ بوصفه دولة، بل إن هناك دعاوى بأن أرض الصومال كانت مستقلة طوال آلاف السنين، حتى قبل الاستعمار البريطاني. وما تُشكل منه أرض الصومال حالياً - بحسب هذه الدعاوى - هو المناطق التي أسستها بريطانيا بسلطتها الاستعمارية:

Ministry of Information, Somaliland: demand for international recognition, Hargeisa, 2001.

111. للاطلاع على دراسة مقارنة مثيرة للاهتمام حول أرض الصومال وإريتريا، انظر:

Adam, Formation and recognition of new states.

112. Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153.

يبلغ عدد سكان أرض الصومال ثلاثة ملايين نسمة، وهذه الأراضي محددة في ثلاث معاهدات من عهد الاستعمار، وهي تمتلك حكومة مركزية تمارس مهامها، ولها: عاصمة، ودستور، ومؤسسات مختلفة، وعلم، وعملة، وانتخابات، وهي تسيطر بفاعلية على معظم أراضي أرض الصومال، وقد أبرمت أرض الصومال اتفاقيات تعاون رسمية وغير رسمية في مجالات مختلفة، بينها وبين عدد من الدول:

International Crisis Group, Somaliland: time for African Union leadership, *Africa Report* 110 (2006), 10-11.

يقول كابلان: إن الصومال بحدوده الحالية لا يتطابق ومعايير اتفاقية مونتفيديو عام 1933:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153.

إن الصومال في الواقع، مايزال عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، ومايزال يتصور أنه دولة في غياب إدارة قادرة على ممارسة مهماتها، وفرض سيطرة فعالة على العاصمة مقديشو، فضلاً عن جزء كبير من أراضيه؛ والمفارقة في القضية كلها هي أن أرض الصومال التي تفتقر إلى الاعتراف الدولي الشرعي حتى في مواجهة الانهيار والتفكك الداخليين، هي حكومة من غير دولة، أما الصومال فهو دولة من غير حكومة، طوال الجزء الأكبر من العقدين الماضيين:

S Kibble, Somaliland: surviving without recognition; Somalia: recognized but failing, *International Relations* 15(5) (2001).

ولم يتمكن الصومال من الحصول على ما تتطلبه الدولة من مؤسسات؛ ليتمكن – من ثم – من جذب أرض الصومال؛ لتقديم تنازلات؛ من أجل الاستفادة من استعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما، والمشاركة أيضاً، في الشعور بالمصير المشترك كما حدث عام 1960.

113. بناء على ما أفادت به مصادر موثوق بها، تمكنت النخب في أرض الصومال من التوصل إلى نوع من أنواع الإجماع؛ لكي تحمي الأمر الواقع أو تحافظ عليه؛ أي - بعبارة أخرى - السلام النسبي الذي ساد خلال السنوات الثماني عشرة السابقة؛ ومن ثم، فإن هذه المصادر لا توافق على الحقيقة القائلة: إن نحو نسبة 90٪ كانت تميل إلى الانفصال الكامل عن الصومال، وهي تحتج بأن هناك عشائر معينة تشعر بأنها تنتمي إلى معسكر آخر، ويلعب الميل المدفوع سياسياً، دوراً مهماً في كبح مثل هذه الفئات.

114. انظر:

Bradbury, *Becoming Somaliland,* 253-254.

إزاء ما يتعلق بالوضع في أرض الصومال، يجادل بعض المحللين بأنه مهلهل نوعاً ما، وأن هناك فساداً وإهمالاً للمصالح الجماعية للشعب على نطاق واسع، علاوة على إدمان القات، ووجود صراع جشع على السلطة فترة طويلة، ويشكك هؤلاء المحللون باختصار، في قدرة الإدارة في أرض الصومال على الاستمرارية.

115. Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153.

116. Ibid, 153-154.

117. bid, 152.

118. Adam, Formation and recognition of new states, 37.

119. Mangan, Somaliland: a pressing need for recognition, 17.

120. انظر:

J Crawford, *The creation of states in international law,* Oxford: Oxford University Press, 2006, 415.

أفاد كروفورد Crawford، أن عدم منح الصومال الاعتراف؛ يرجع إلى أسباب عدة؛ منهـا: أن هنـاك معارضة دولية قوية لدعم الانشقاق أو الانفصال من طرف واحد، وحتى إن دلت الاستفتاءات التي يتم إجراؤها في المناطق الراغبة في الانفصال على أغلبية كبيرة في مـصلحته، فـإن الـرد هـو مـن شـأن حكومة الدولة المعنية، ولو كانت خاضعة للاستعمار في حال وجود مناطق منفصلة، لكان الانفـصال من جانب واحد يعد استثناء، ولاسيما إذا كانت حكومة الدولة المعنية تعارضه:

Ibid, 417-418.

121. انظر:

S Pegg, *De facto states in the international system*, Institute of International Relations, Working Paper 21, 1998, 1.

يعرّف بيج دولة الأمر الواقع – في سياق القانون الدولي – بأنها «كيان انفصالي يلقى تأييداً شعبياً، وقد حقق قدرة كافية على تـأمين الخـدمات الحكوميـة لـشعب معـين، في منطقـة إقليميـة محـددة، ويقـوم بالسيطرة الفعالة مدة طويلة». ibid.

122. انظر:

Terlinden and Mohammed, Somaliland: a success story of peace-making, state-building and democratisation, 81; M Hoehne, Statehood as legal/political concept and empirical reality in the context of state-collapse and state-reconstruction: the case of Somaliland, 2006, 6; Osman and Ibrahim, Strengthening the role of parliament in constructive conflict management, 35–36.

123. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153; Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 264.

124. انظر:

Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations, 259-261; M Hoehne, *Puntland and Somaliland clashing in northern Somalia: who cuts the Gordian knot?* Social Science Research Council, 2007, 8-9, http://www.hornofafrica.ssrc.org/Hoehne/(accessed 10 April 2008); Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 4; Guled Ismail, Why will Eritrea recognise Somaliland? *Sub-Saharan Africa* 6(31) (2007), 6; A Huliaras, The viability of Somaliland: internal constraints and regional geopolitics, *Journal of Contemporary African Studies* (20) (2002), 170.

.Huliaras, The viability of Somaliland, 169-170.125

126. انظر:

Hoehne, *Puntland and Somaliland clashing in northern Somalia*, 8-9; Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 4; Ismail, Why will Eritrea recognise Somaliland, 6.

إن استقلال أرض الصومال – مثلاً – بالنسبة إلى الصومال؛ يعني فقدان الحدود مع جيبوتي.

127. انظر:

Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153-154; Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 4; Huliaras, The viability of Somaliland, 169.

128. تُكون بنية حكومة بونتلاند من ثلاثة مستويات أو ثلاث طبقات، تُمثل بالهيئة التنفيذية، والإدارات الإقليمية، ومجالس المناطق، وفي الوقت الحالي توجد سبع مناطق إدارية؛ هي: نوجال، وباري، ومودوج، وكاين، وكاركار، وصول، وسناج، وتعاني حكومتها نقصاً مزمناً في التمويل، حتى إن أعضاء الحكومة وأفراد القوات المسلحة والخدمة المدنية يتقاضون رواتبهم بشكل غير منتظم، أو ربما لا يتقاضونها أبداً:

Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, 410.

تم مؤخراً، انتخاب الدكتور عبدالرحمن محمد فارول، زعيم المعارضة، رئيساً.

.Hoehne, Traditional authorities in northern Somalia, 16.129

130. كان بناء الولاءات العشائرية في بونتلاند، يمثل عنصراً رئيساً في إقامة تحالف، يسهم في رسم الشكل النهائي للأرض، بما في ذلك ضم ما كان يطلق عليه تاريخياً، (بحسب الحدود الاستعمارية على الأقل)، أرض الصومال البريطاني:

Hussein Mahmoud, Somali nationalism and the new challenges of identity and citizenship in northern Somalia, Paper presented to CODESRIA's Multinational Working Group on Citizenship in Africa, 2007, 18.

131. ثمة فرق ملحوظ بين أرض الصومال وبونتلاند، في نوعية المؤسسات السياسية وبنيتها، كما في تركيبتها الإثنية؛ فبونتلاند معروفة بالاحتكار العشائري والسيطرة على الأراضي من عشيرة ماجرتين الكبيرة، وعشائر الدارود المتحالفة الأخرى؛ وبهذا المعنى تختلف بونتلاند عن أرض الصومال؛ لأنها تشكل كياناً سياسياً أكثر تماسكاً من الناحية الاجتماعية، بينما تدعم أرض الصومال - كذلك - سكاناً متنوعين، من أصل عشائري مختلط ومتنافس، ينتمي إلى ثلاث أسر عشائرية كبرى؛ هي: الإسحاق، والدارود/ هرتي، والدر؛ وهذا يجعل أرض الصومال أكثر تعقيداً من بونتلاند، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، فقد تم تسييس مجلس الشيوخ (جورتي)، في أرض الصومال منذ عام 1993، عندما تمت مأسستها؛ بوصفها أحد مجلسي البرلمان في الإدارة الجديدة المشكلة في بورَما، لكن الميثاق المؤقت لبونتلاند، أخفق في تشريع حالة مشابهة للقادة التقليديين (الآيسيمو)، الذين لعبوا دوراً مماثلاً في شمال شرقي الصومال، وأحلّوا الاستقرار الداخلي، ووجهوا العملية السياسية للقواعد الشعبية التي تُوجت بمؤتمر جاروي.

Jhazbhay, Somaliland: post-war nation-building and international relations.

132. انظر:

Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 3; Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, 410.

133. انظر:

International Crisis Group, Somaliland: time for African Union leadership, 8; Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, 405.

.Shinn, *Somaliland: the little country that could*, 3.134

135. انظر:

International Crisis Group, Somaliland: time for African Union leadership, 8; Hoehne, Political identity, emerging state structures and conflict in northern Somalia, 400; Mahmoud, Somali nationalism and the new challenges of identity and citizenship in northern Somalia, 3 and 18.

136. انظر:

Mahmoud, Somali nationalism and the new challenges of identity and citizenship in northern Somalia, 20.

.Kaplan, The remarkable story of Somaliland, 153 .137

138. انظر:

M Hoehne, Somaliland vs Puntland over the future of Somalia, *Horn of Africa Bulletin*, February 2008, 2.

139. انظر:

Hoehne, Puntland and Somaliland clashing in northern Somalia, 1; Hoehne, Somaliland vs Puntland over the future of Somalia, 2.

.Bradbury, *Becoming Somaliland*, 198 .140

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشكلات القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشروعات النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والنظم المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35. دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36. استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37. النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39. برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41. الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43. مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44. نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45. انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46. ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47. القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48. إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49. إصلاح نظم حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50. الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.67	نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
.68	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
.69	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
.70	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
.71	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
.72	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
.73	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
.74	الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
.75	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
.76	اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هيربرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كونداليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين - ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت - هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82.	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية	جيسون أ. كيرك
83.	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84.	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85.	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86.	شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87.	المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88.	الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89.	أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
90.	أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
91.	هل التقسيم حلٌّ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر-ول
92.	الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وبيروك مسفين

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسـم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مـركـز الإمـارات للدراسات والبحـوث الاستراتيـجيـة
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة
هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211



